المُناضلة

ⵜⴰⵎⵓⵏⴰⴹⵉⵍⵜ
Almounadila

عمالية نسوية شبيبية أممية

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

تحرّر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية - مدير النشر: إسماعيل المنوزي- العدد: 74 مايو 2019 -الثمن 5 دراهم

افتتاحية:

كلما تحرك الكادحون بشكل جماعي لرد عدوان على قُوتهم، أو على مكاسب طفيفة في الخدمات العمومية، وكلما اشتدت المواجهة بين القسم المنظم من العمال وأرباب العمل، تتعالى الأصوات المحذرة من شيء يسمونه «الاحتقان الاجتماعي»، منادية بتنفيسه حرصا على ما يسمونه «الاستقرار والسلم المجتمعي». هذا ما بات لازمة في بيانات ومواقف ما تبقى من يسار تاريخي وصنوف أخرى من مروجي البدائل الزائفة.

فما هذا «الاحتقان»؟ وما هذا «الاستقرار والسلم المجتمعي»؟

الاستقرار هو استقرار أوضاع الاستغلال والقهر الطبقي الذي يدفع ثمنه العمال والعاطلون وشتى صنوف ضحايا سياسة إفقار الأغلبية العظمى لصالح أقلية ضئيلة. أما السلم المجتمعي فهو حالة الحرب القائمة، حرب تشنها الطبقة السائدة ضد الطبقة العاملة وباقي الفئات الشعبية: حرب الخوصصة وتدمير ما تبقى من تعليم وصحة عمومية، حرب الحفاظ على نسبة بطالة مرعبة، وإضفاء الهشاشة على علاقات الشغل، حرب خنق الحريات وتجريم النضال الاجتماعي.

أما الاحتقان فاسم يطلقونه على تزايد قدرة ضحايا السياسة البرجوازية على الدفاع عن أنفسهم. الاحتقان هو كل شكل من أشكال المقاومة العمالية والشعبية. الاحتقان هو تنامي النضال الجماهيري. في العقود الماضية كانت الدولة تواجه «الاحتقان الاجتماعي» بالقمع من جهة وبمساعدة تلقاها من قوى سياسية كانت لها هيمنة وسط الكادحين وفي منظماتهم لا سيما النقابات العمالية.

فقد اليسار التاريخي مقدرة التحكم بنضالية الكادحين، وفقدت قيادات النقابات الاعتبار بأعين قسم كبير من الطبقة العاملة. فباتت طاقة النضال تجد لها سُبُلا في حراكات اجتماعية محلية، وأصبح نضال الأجراء يجترح لنفسه أشكال تنسيق ميداني تتجاوز القيادات المتعاونة مع الدولة.

في هذا السياق الجديد تتعالى دعوات تنفيس «الاحتقان الاجتماعي»، دعوات تسعى لتخدير الوعي الطبقي المبتدئ في الأعماق العمالية والشعبية.

تصدر دعوات فش الاحتقان عن نوع من «اليسار» يتوهم أن استعمال فزاعة انفجار الوضع سيدفع المستبدين إلى تلطيف الاستبداد، وجعله «برلمانيا». يسار مثقفين لا قوة لديهم لتجسيد مشاريعهم الإصلاحية، فتراهم يتطفلون على قوة الكادحين لاستعمالها للضغط ما يسمونه الاحتقان هو طاقة مقاومة ونضال ناتجة عن شراسة الهجوم البرجوازي. و لا يخشى هذا الاحتقان غير من يريد دوام الحال الكارثي لمعظم الشعب. كان قسم من طاقة النضال العمالي والشعبي يتبدد في هبات شعبية بلا أفق سياسي، في مجرد فش للغضب الطبقي، بسبب انعدام التنظيم الطبقي القائم على وعي طبقي.

اليوم وبحكم التجربة التاريخية، أصبحت طاقة الكفاح تبحث لنفسها عن أشكال تنظيم أولية، حيث تتعلم الجماهير الشعبية النضال في الشارع، مبلورة مطالب واضحة وصيغ تنظيمية متنامية.

ليس ما يبرز اليوم من أشكال احتقان غير جزء يسير جدا من المادة التفجرية التي خلقتها عشرات السنين من تطبيق سياسة الخوصصة وتعميم البطالة والهشاشة وتدمير مكاسب شعبية طفيفة في التعليم والصحة. الاحتقان سيتزايد لا محالة. ومطلوب من القوى المنتسبة إلى نضال العمال والفئات الشعبية أن تبذل قصاراها لإنماء الاحتقان وزيادته، بتنظيمه وتسليحه ببرنامج نضال واضح الأهداف، وبأساليب التسيير الديمقراطي التي أثبت تاريخ كفاح الكادحين نجاعتها.

الاحتقان طاقة كفاح بحاجة إلى أدوات تنظيم، كي لا تتبدد في تجارب محلية أو قطاعية ضيقة الأفق: أو تصب في قنوات اليأس المغذية للتيارات الرجعية التي لا بديل اجتماعي لديها غير تغليف الرأسمالية المتخلفة بخطاب ديني.

الاحتقان بحاجة إلى وضوح برنامجي: ما البديل الاقتصادي الذي استشعر حراك جرادة الحاجة إليه؟ هل هو ترقيع الهمجية الرأسمالية القائمة بوهم تنقيتها من الربع والمخزن؟ أم اقتصاد تلبية حاجات الشعب الاجتماعية بوقف خدمة أرباح الأقلية البرجوازية؟

الاحتقان يضعنا كمناضلين ومناضلات أمام مسؤولية النهوض بدورنا، دور التنظيم وإنماء الوعي الطبقي في خضم النضالات العمالية والشعبية الجارية. وهذا المنظور هو ما يجب تغليبه في التعامل مع الاحتقان، أما أدعياء اليسار المرتعدون من الاحتقان، فلا يفعلون غير تمهيد طريق البدائل الرجعية التي تنتعش عند انسداد سبل التنظيم والوعي الطبقيين.

المناضل-ة

تنفيس الاحتقان أم تنظيمه وتسليحه برنامجيّا؟

تقرأون في هذا العدد:

من أجل تصويب البوصلة النقابية،

من أجل نقابة كفاحية طبقية في طليعة نضال الشغيلة

.....

نسفُ نظام الوظيفة العُمومية: هجماتٌ قاتلةٌ قادمة

.....

قادة النقابات التعليمية: كل الأنظار تراقبكم، فماذا أنتم فاعلون؟

.....

من أجل نضال وحدوي حازم يجبر الدولة على التراجع على هجماتها على الشغيلة التعليمية

.....

أيّ تقييم لمُؤتمر الاتّحاد المغربي للشغل الثاني عشر؟

عزلة نضال التنسيقية الوطنية لموظفي الجماعات الترابية...

قانون التعويض عن فقدان الشغل: قانون الحد من حصول العمال/ت على التعويض

نضالات طلبة الطب والصيدلة على خطى نضالات أساتذة التعاقد

تشغيل الأطفال : إدانة ما بعدها إدانة للنظام الرأسمالي

من أجل تصويب البوصلة النقابية،
من أجل نقابة كفاحية طبقية في طليعة نضال الشغيلة

بقلم، نقابي. 12 مارس 2018

كان مطلع مارس 2019 حافلا بالمستجدات النقابية والنضالات.. نضالات تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وعديد من التنسيقيات الأخرى التي يزخر بها القطاع... لكن الملاحظ والمثير للسخط هو سير القيادة النقابية على اختلاف خطها السياسي في مؤخرة النضالات مختبئة وراء فئات تعليمية.... هكذا أصبحت النقابة أشلاء من الفئات وأصبحت القيادات النقابية عاجزة عن تجسيد تطلعات الشغيلة. في الوحدة والنضال الجماعي بحكم سيادة خط سياسي- نقابي قائم على التعاون الطبقي، أي خط مواكب لسياسة البورجوازية الظالمة. أسطع مثال على ذلك تحول الختم النقابي إلى أداة للتأشير على تجزئة الجسم النقابي داخل كل نقابة.

لقد وصل الأمر إلى حالة من التيه النقابي فكيف لخمس نقابات تضع ختمها على دعوات لإضرابات لفئات لمدد مختلفة وفئات مختلفة خلال نفس الأسبوع وهذه البيانات تستثني فئات أخرى وكأن المستثنين منها ينعمون بامتيازات لا حد لها وكأن المؤمنين بالعمل النقابي الوحدوي و بوحدة الشغيلة يجب عليهم أن ينضوو تحت فئة ما قسرا لكي يناضلوا ... إن تعدد الفئات والأنظمة المسيرة للقطاع الهدف منه هو تقسيم الشغيلة وخلق التمايزات من أجل تسهيل سيادة البورجوازية كطبقة فاسدة ونهابة .

إن كل عاقل ومنتسب للنضال العمالي لابد له من أن يتساءل عن جدوى النقابة في هذه الحالة ؟ كيف لنقابة تقدمية وتنتسب للنضال العمالي أن تكون جديرة بهذا الاسم وهي لا توحد حتى صفوف أعضائها ؟ و لا تحثهم على التضامن فيما بينهم؟ وكيف تقبل بهذا التشتيت؟

تبدو المأساة ، التي تدمي كل قلب نقابي يتطلع لوحدة الشغيلة ضد أعدائها، عندما تدعو خمس نقابات لإضراب فئة من الشغيلة مدته ثلاثة أيام واعتصام بالرباط وفئات ثانية إلى إضراب مدته أربعة أيام ومسيرة بالرباط، ونقابة المبرزين المنتمية لنقابة موقعة على البيانات السابقة إلى إضراب من يوم واحد ومسيرة بالرباط، بدل أن تضم قوتها الضاربة، لكونها تضم أعضاء يدرسون صفوة التلاميذ، إلى باقي الأجراء كأبسط واجبات التضامن بين أقسام الشغيلة التعليمية.

فعن أي وحدة نقابية بين باقي القطاعات وبين أجراء الوظيفة العمومية والقطاع الرأسمالي نتحدث؟ إذا كانت النقابة عاجزة عن توحيد أعضائها وعضواتها في نواة صلبة متضامنة، حول ملف مطلبي موحد قادر على تجسيد تطلعات الشغيلة.

فهل تكون صفعة الواقع النقابي التي تلامس خد كل نقابي عمالي جدير بهذا الاسم، فاتحة عهد جديد في قطاع التعليم، تقطع فيه النقابات التي تقرن اسمها بالديمقراطية والتقدمية مع واقع التشرذم والفئوية نحو منظور طبقي للصراع مع الرأسمال وتكون فيه المطالب النقابية بأفق تحرري من الاستغلال وبعد تضامني مع باقي الشغيلة.

على كل نقابي مفتخربانتمائه الطبقي للشغيلة أكان في النقابة أوفي تنسيقية من فرض عليه التعاقد أن يعمل قولا وفعلا على توحيد جهود الشغيلة بمجملها في قوة ضاربة، بروح التضامن بين الأجيال والفئات وبين الرجال و النساء و من أجل مدرسة في خدمة الشعب العامل بدل خدمتها البورجوازية النهابة والقامعة للشعب.

إن درب النضال طويل وحده النضال الجماعي والنقاش الرفاقي ووضع مصالح الشغيلة في مجملها في طليعة الاهتمام يمكنه أن ينقذنا من براثن التفسخ والانحطاط.

إن المطالب الجوهرية هي التي على أساسها تبنى النقابة ويكون أعضاءها وقيادتها. فمطالب من قبيل ما يلي:

ترسيم كافة العاملين بالقطاع تحت نظام أساسي يقوي من مكاسب الشغيلة

الرفع من الأجور إلى 7000 درهم كحد أدنى ، في قطاع التعليم مع مسايرة الأجور لارتفاع مستوى المعيشة.

خفض ساعات العمل – 20 ساعة في الأسبوع كحد أقصى لجميع الأسلاك وللطاقم الاداري إلى 30 ساعة كحد أقصى مع جعل يومي السبت و الأحد كيومي راحة اسبوعية. من أجل تخفيف الضغط النفسي عن الشغيلة وامتصاص أقسام من الشباب العاطل الذي ينهشه الحرمان والبؤس.

من أجل أقسام لا تتعدى 24 في الابتدائي و30 في باقي الأسلاك ، من أجل تعليم عمومي جيد وذي مضمون في خدمة المجتمع وليس الطبقة البورجوازية النهابة.

توحيد نظام التقاعد على قاعدة المكاسب الأرفع و جعله تضامني بين الأجيال وإبعاد الرأسمال عنه.

تقاعد بكامل الأجر لمن يعاني من أمراض خطيرة ومزمنة. ليعمل شبابنا الأصحاء بدل التهامهم من طرف امواج البحر أو الجريمة والمخدرات.

سن تقاعد في 60 سنة للرجال و 55 سنة للنساء، شيوخ يعانون من القهر وشبان من البؤس والبطالة. إنها جريمة بورجوازية تبذر أموال طائلة على اليخوت وملاعب الغولف و الطائرات الخاصة و الجواهر و المنتجعات.

مراجعة نظام الترقي والأجور بما يضمن مستوى عيش لائق لكافة الشغيلة

نظام قروض بفوائد لا تتعدى الفائدة التي يقرها بنك المغرب، كفى من نهب بنوك البورجوازية لأجور الشغيلة الهزيل.

جعل أموال صناديق الأجراء في خدمتهم حصرا بدل خدمة مصالح الرأسمال . توجيه أموالها لكي تستثمر في السكن لفائدة المنخرطين وكذا مشاريع صحية وثقافية ..

العمل على تنظيم شغيلة القطاع الرأسمالي الخاص بالتعليم ... نفس العمل نفس الأجر ونفس مدة العمل .. إن نقابة لا تبذل مجهودا في هذا الاتجاه مهما كان بسيطا ليست جديرة باسمها، وحدة الشغيلة ومصالحها فوق كل اعتبار...

من أجل احتجاج وطني ضد كل أشكال الهشاشة التي تعانيها الشغيلة ... يجب أن تفكر الشرائح الأكثر تنظيما ووعيا من الشغيلة في الفئات الأخرى لفائدة الجميع فالبورجوازية المدججة بالمال و أجهزة القمع تنتظم في منظمات خاصة بأرباب العمل لتدافع عن مصالحهم.

إن هذه المطالب يمكنها أن تلبي تطلعات أقسام عريضة من الشغيلة ، والنضال لتحقيقها يجب أن ينخرط فيه من يتفق عليها، وأشكال التنظيم والنضال من أجلها يمكن أن يتنوع من العرائض وحمل الشارات والندوات والبلاغات والوقفات إلى الإضرابات والاحتجاجات في الشارع والتنسيق مع قطاعات أخرى. حسب ما تقتضيه موازين الصراع مع العدو البورجوازي.

في الأخير لكي يكون أي تنسيق نقابي مثمرا يجب أن يواكب بالتنسيق في القاعدة، في أماكن العمل. يجب أن تكون هناك اجتماعات موحدة للمكاتب الوطنية للنقابات ولجانها الإدارية ومجالسها الوطنية وصولا للتنسيق في الفروع الاقليمية والمؤسسات التعليمية في لجان إضراب وحدوية.

فكيف لتنسيق أن ينجح والمنسقون لا يجتمعون ليعطوا القدوة للشغيلة وليضعوا كل متراجع عن البرنامج النضالي تحت سياط نقدها ومحاسبتها. كما أن الإعداد الجيد للإضرابات يعد مفتاح نصرها. ومدة الإعداد يجب أن تكون كافية. فآلة الشغيلة جبارة إذا ما تحركت على السكة الصحيحة وكان وقودها مصالحها ومصالح عموم الشعب المضطهد.

الفرصة مواتية للقطع مع المناخ الانهزامي وسط العمل النقابي فلتكن الطلائع النقابية المناضلة أينما وجدت في مستوى اللحظة

ولتكن النقابة بما هي تجسيد لتنظيم الشغيلة واسم يرمز لتضحيات ملايين من الأجراء والأجيرات عبر العالم مفخرة لمن يحمله، ولتكون إلى جانب التنظيم الآخر للشغيلة والشغيلات، الحزب العمالي أداة النضال والتحرر، من نير الطغيان البورجوازي.

من أجل نضال وحدوي حازم يجبر الدولة على التراجع على هجماتها على الشغيلة التعليمية

بقلم، سامي علام

يشهد المغرب نضالات غير مسبوقة لآلاف من موظفي قطاع التعليم، للتصدي لإجراءات تروم تدمير ما تبقى من عمومية الوظيفة والتعليم. قاد المعركة أساتذة وأستاذات فرض عليهم/هن التعاقد، وواجهته الدولة بعنفها المعهود، وهو الأمر الذي يقتضي ردا موحدا من قبل جميع الفئات والنقابات بهذا القطاع.

الدولة تكشر عن أنيابها لهزم المعركة البطولية للمفروض عليهم/هن التعاقد

أقدمت دولة الاستبداد من خلال وزارة التربية الوطنية، على اتخاذ إجراءات تعسفية بسلك مسطرة الانقطاع عن العمل في حق العديد من الأساتذة/ات المفروض عليهم/هن التعاقد، لترهيبهم/هن بعد تمسكهم/هن بالحق في الإدماج في الوظيفية العمومية ورفض ترسيمهم/هن كأطر الأكاديميات، ودخولهم في إضراب للأسبوع الثالث.

تجاوزت الدولة إجراءاتها تلك إلى كسر جماجم وعظام الأساتذة والأستاذات المناضلين، متعاقدين ومرسمين، موحدة هذه الإجراءات القمعية على طول البلد متجاوزة بذلك تقسيمها الجهوي، فكل الجهات تلقت أوامر من فوق والضوء الأخضر في إطار تفعيل اللامتمركز الإداري لقمع المناضلين، فالأمر يتعلق بخيار وطني استراتيجي اتخذ بإيعاز من المؤسسات الإمبريالية التي تتخذ القرارات التي تهم هذا البلد في غفلة من الشعب المغربي فيما تعمل الحكومات القائمة على أجرأتها خدمة لناهبي تروات هذا البلد، وقمع كل من سولت له نفسه معارضتها، وبالتالي فلا مجال للتراجع عنها حسب حكومة الإستبداد.

دلالة امتناع النقابات عن الدعوة للإضراب العام

هذه الهجمة الشرسة على التعليم والوظيفة العمومية وحق الإضراب، تقتضي تشهير السلاح العمالي أي الإضراب العام في وجه المستبدين، لكن إلى حدود الآن هذه الهجمات لم تلق الرد الحازم من النقابات، المفروض أنها خلقت للدود عن مصالح الشغيلة المغربية. عدا البيانات التضامنية لتنسيقات نقابية والتي تتغير دون مبدئية من التنسيق الثلاثي إلى السداسي إلى الخماسي وأحيانا بيان لنقابة واحدة، وتنفيذ إضرابات محتشمة من حين لآخر، فالبيروقراطيات النقابية الستة الأكثر تمثيلية في القطاع تهرول صوب كل نداء للحوار مهما كان مصدره في جهاز الدولة، لتخرج بعده لتؤكد أنها تريد حوارا جديا. لقد بصمت هذه البيروقراطية بممارستها الجبانة للدولة على قمع الأساتذة المتعاقدين ومن لف لفهم للدفاع عن التعليم العمومي. البيروقراطيات النقابية شريكة للنظام في الجريمة، بعضويتها في مؤسسات ولجان ومجالس اتخذت قرارات لإقبار التعليم.

فما الذي يمنعها اليوم أمام فداحة الهجوم للدعوة لإضراب عام قابل للتمديد؟ عوض دعوتها الحكومة للحوار الجاد ووزارة التعليم للتعقل وتجاوز (الاحتقان) غير

المسبوق. فأي حوار جاد ينتظر من حكومة، تعتبر تخريب التعليم الجاري وتقويض الوظيفة العمومية خيار وطني استراتيجي لا تراجع عنه؟ أ لأوقات الشدة تخفي سلاحك ياعنترة؟

التنسيقيات الفئوية التلويح بالتصعيد والتفرج على معركة جارية

يعج الجسم التعليمي بتنسيقيات فئوية، لا زال تنسيقها الوحدوي محتشما في تسطير برامج نضالية وحدوية جريئة، وللي ذراع دولة الاستبداد وحكومتها البئيسة، تلوح كل منها في بياناتها بتسطير برامج أكثر تصعيد، وهي البرامج التصعيدية ذاتها التي ينفذها اليوم بشرف الأساتذة/ات المفروض عليهم/هن التعاقد ميدانيا. الدولة كشرت عن أنيابها لسحقهم فتوحدت وزارة التعليم بوزارة الداخلية والناطق الرسمي باسم الحكومة والقنوات الإعلامية والصحف وكل أدوات الاستبداد، واستنجدت حتى بمؤسسات القطاع الخاص لتوفير ما فاض عنها من الأساتذة. الفرصة مواتية لهجوم جماعي ورد وحدوي، فأي هزيمة للمعركة البطولية الجارية ستلقي بظلالها على نضالات التنسيقيات الفئوية لرجال ونساء التعليم، بل على نضالات البلد كله، وستجعل من المفروض عليهم/هن التعاقد إن هزموا طوابير لكسر شوكة أي إضراب، فإجراءات تعويض المضربين وضم الأقسام وتكديسها بالتلاميذ وتخفيض ساعات بعض المواد وتغيير استعمالات الزمن لتكليف الأساتذة بالأقسام الإشهادية والتي جربتها الدولة الآن مع المرسمين لترهيب عشرات الآلاف من المتعاقدين، لن تلق أية معارضة من لدن متعاقد مهزوم، ففيما سينفع حينذاك تصعيد تنسيقيات لمئات من الأساتذة، وهزيمة آلاف من رفاقهم ماثلة أمام أعينهم؟ فماذا ينتظر اتحاد التنسيقيات للالتحاق بالإضراب المفتوح الجاري في قطاع التعليم؟ إن أي انتظار بأي مبرر كان من مبررات الخنوع ليس إلا. فلنلتحق بالإضراب المفتوح قبل فوات الأوان.

القيادة النقابية المغربية في ميزان معركة الأساتذة/آت المفروض عليهم/هن التعاقد

بقلم، سامي علام

منذ أكثر من سنة تأسست التنسيقية الوطنية للأساتذة/ت الذين فرض عليهم/هن التعاقد، وهيكلت نفسها إقليميا وجهويا ووطنيا، فدخلت في معركة بطولية لم يشهد لها المغرب مثيلا في العقود الأخيرة، انتقلت من المناوشة إلى الدخول في نضال مفتوح، مما أنعش النضال النقابي خاصة في قطاع التعليم.

التنسيقية الوطنية للأساتذة/ات المفروض عليهم/هن التعاقد في طليعة نضالات الشغيلة التعليمية

دشنت التنسيقية الوطنية معارك حامية الوطيس من أجل إدماج ما يقارب 70 ألف أستاذ/ة في سلك الوظيفة العمومية عوض التعاقد مع الأكاديميات كمخطط استراتيجي لدولة الاستبداد التي تأتمر بأوامر المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض وبالتالي لتدمير ما تبقى من خدمات عمومية، وتحويلها إلى مجالات مربحة مهداة على طبق من ذهب لناهبي ثروات الشعوب.

أسقطت المعركة البطولية التي تخوضها التنسيقية الوطنية للمفروض عليهم/هن التعاقد ملحق العقد الذي كانت الدولة تروم فرضه على الأساتذة/ات لترسيمهم/هن مع الأكاديميات، وهو الذي فجر المعركة بالأساس، وأرغمتها هذه النضالات على التخلي (ولو لفظيا) على اعتبارهم/هن "متعاقدين/ات"، كما عدلت من قانون الإطار الخاص بموظفي الأكاديميات لإيهامهم أنهم متساوون في الحقوق مع زملائهم الأساتذة/ات المرسمين/ات، وهو ما لن يتم سوى بإدماجهم/هن في سلك الوظيفة العمومية.

أيقظت هذه النضالات الحركة النقابية لرجال ونساء التعليم من سباتها العميق، فشمل تململ نضالي كل المؤسسات التعليمية بمختلف الجهات فأصبحت شبه مشلولة في المدن والقرى، سواء بالمشاركة في الإضرابات أو برفض الانصياع لإجراءات الدولة الرامية لتكسير معركة المفروض عليهم/هن التعاقد، هذا الانخراط الفعلي للشغيلة التعليمية في التضامن مع المفروض عليهم/هن التعاقد يبرز بجلاء الطاقة النضالية الكامنة في الشغيلة نتيجة غارات متتالية على مكتسباتها، فأصبحت لا تخيفها لا الاقتطاعات من أجور المضربين ولا الإجراءات التأديبية. بل تجاوز هذا التململ النضالي موظفي التربية والتكوين إلى التلاميذ وأولياء أمورهم، مما جعل الوزارة تسارع إلى فتح حوار مع جمعيات آباء وأمهات التلاميذ وتضع إجراءات لتوهيمهم أنها تستدرك الزمن المهدور عبر الدعم، وتسارع الزمن لإنقاذ الموسم الدراسي من سنة بيضاء.

قيادات نقابية متواطئة تساير، وتتفرج على، معركة جارية

كان لهذه القيادات النقابية يد في تشريع العمل بالتعاقد منذ عضويتها في اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم، التي أخرجت الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999 وفي طياته تنويع طرق التشغيل "خاصة العمل بالتعاقد"، كوصية من المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض قصد تخفيض كتلة الأجور التي تراها هذه المؤسسات تتقل كاهل ميزانية الدولة، مرورا بعضويتها في المجلس الأعلى للتعليم.

أرغمت القيادات الوطنية لنقابات رجال ونساء التعليم، على مسايرة هذه المعركة، خاصة وأن المعركة كان لها صدى بين الأطر التربوية والإدارية المرسمين. ودعمتها فروع نقابية مكافحة ونقابيون مخلصون لعلة وجود النقابة بكل تلقائية، ودون انتظار الضوء الأخضر من القيادات الوطنية، وتزامنت هذه المعركة مع نضالات فئوية تخوضها شغيلة القطاع. ولا أدل على ذلك أن فروع نقابية فرضت على بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل الالتحاق ليلة إضراب 20 فبراير 2019 (لتخليد ذكرى حركة 20 فبراير) وهي التي هرعت رفقة باقي القيادات النقابية صوب مستشار الملك يوم كانت نضالات هذه الحركة جارية، عازلة بذلك نقابة الحزب الذي يقود حكومة الواجهة الموهبة للحكم المطلق، والتي ما انفكت تدافع عن إجراءات حكومتها خاصة في ولايتها الأولى.

اكتفت هذه القيادات بعد التحاقها، بمسايرة المعركة الجارية والدعوة أحيانا لتنفيذ محطات تضامنية متزامنة مع برنامج التنسيقية الوطنية للمفروض عليهم/هن التعاقد وباقي التنسيقيات الفئوية، لحفظ ماء الوجه ولكسب المشروعية للحوار باسمها لتسهيل تركيعها، فلم تكلف نفسها العمل على تعبئة منخرطيها للنضال جنبا إلى جنب مع التنسيقيات المناضلة ميدانيا ولا أبرزت ما ينتظر المرسمين من مخاطر محدقة نتيجة تخلفهم عن هذه المعركة، ولا استثارت رد فعل باقي الأجراء في القطاع العام والخاص، عبر الدعوة لإضراب عام قابل للتمديد كما يقتضي الموقف، فالأساتذة/ات المفروض عليهم/هن التعاقد في نضال بالنيابة عن جميع الشغيلة المغربية في معركة تحصين الوظيفة العمومية والذود عن المصالح الطبقية للفقراء.

قيادات منبطحة على باب الوزير لاستجداء حوار والمطالبة بعده بحوار جاد

وازت قيادات النقابات الست الأكثر تمثيلية في قطاع التعليم مشاركتها المحتشمة في هذه المعركة باستجداء حوارات قطاعية مع وزارة التربية والتكوين ومع الحكومة، لتجاوز نضالات الشغيلة التي تراها مجرد "احتقان متزايد"، والهرع صوب أي نداء يصدر من وزارة الداخلية للتوسط بين التنسيقية الوطنية والوزارة الوصية على القطاع، فلماذا رغبت هذه القيادات في اقتياد تنسيقية وطنية تناضل ميدانيا بعشرات الآلاف صوب حوارات متواترة، وهي نفسها التي لا تتورع عن وصفها بالحوارات المغشوشة، وتطالب بعد خروجها من كل حوار بحوار جاد؟ فأي جدية تنتظرها من دولة منبطحة للمؤسسات المانحة، لا يهمها مصير القطاع العام إلا فيما سيدره من أرباح على القطاع الخاص؟

تجد سياسة نصح الدولة وتحذيرها من الاحتقان واستجداء الحوار وتحريك نضالات متحكم فيها بدقة، أرضيتها في سيادة سياسة تعاون طبقي لا صلة لها بمصلحة الشغيلة داخل الحركة العمالية المغربية، من قبل خط النقابة المواطنة، هو نفسه يرتعد من قوة نضالات الشغيلة، فيسعى إلى تسريع هزمها أو إلى عزلها حتى تنطفي، ولا أدل على ذلك الموقف العملي لهذه القيادات من المعركة الجارية. إن بناء أدوات طبقية خاصة بطبقة الشغيلة ومن ضمنها استعادة المنظمات النقابية من سطوة قيادة حريصة على مصالح تشدها بالدولة أكثر من حرصها على مصلحة الشغيلة، أصبحت ضرورة ملحة، فمصلحة العمال في أيادي غير أمينة.

تحت شعار النقابات الأكثر تمثيلية يتم إقصاء ممنهج لجزء من الشغيلة التعليمية من النضال

النقابات الأكثر تمثيلية (التي حصلت على عدد أكبر من الأصوات في انتخابات اللجن الثنائية) مقياس يخص الدولة وحدها لتحدد من تفاوضه من ممثلي الشغيلة التعليمية في وضعية التعدد النقابي الذي يعيشه القطاع، والتشبث بهذه التمثيلية المزعومة للتنسيق الخماسي أو الثلاثي أو السداسي غريب عن تقاليد النضال النقابي، حيث من المفترض أن تتوحد جميع النقابات الأكثر تمثيلية أو الأقل منها، خدمة للنضال، وردا للتعديات على مكتسبات الشغيلة وتحصينا للقطاع العام. فحتى ولو اجتمعت هذه النقابات فهي لا تمثل جميعها سوى جزء يسيرا من شغيلة التعليم، فالغالبية العظمى دون تمثيل نقابي. إن المعركة الجارية تتطلب لإنجاحها إنشاء لجن المؤسسات وعقد مجالس نقابية تضم المنتمين مهما كانت نقابتهم وحتى غير المنتمين نقابيا إلى جانب أعضاء التنسيقيات الفئوية، لرد شراسة الهجوم والتصدي للتعديات.

إن ما وضحته هذه المعركة بالملموس هو أن تنسيقية المفروض عليهم/هن التعاقد هي الوحيدة الأكثر تمثيلية بين هذه البيئات النقابية، فهي وحدها القادرة دون غيرها على تحريك عشرات الآلاف من أعضائها. بل والأكثر ديمقراطية بينها جميعا، فكل خطواتها تتخذ من قبل مجالسها الوطنية وباقتراح من التنسيقيات الجهوية والإقليمية، رغم ما قد يكتنفها أحيانا من منزلقات.

الوساطة بين الدولة والتنسيقية مهمة قذرة من بدع البيروقراطية النقابية المغربية

تتحفنا القيادات النقابية دوما ببدع في (نضالها) النقابي، فبعد تقنية النضال بإلغاء النضال يوم فاتح مايو 2016 العيد الأممي للعمال، هاهي مرة أخرى تقبل مجتمعة القيام بعمل جبان، في تكامل مع الدور نفسه الذي قامت به الشبيبة البرلمانية للأحزاب بالوساطة بين الدولة والتنسيقية. فما الذي يمنع الحكومة من دعوة مباشرة للتنسيقية الوطنية لمفاوضتها؟ فأعضاء حكومتها وممثلوها يجالسون ويفاوضون حتى من تراهم أعدائها، فما الذي يحرجها من مجالسة تنسيقية وطنية اعترفت هي نفسها بشرعية مطالبها؟ وإلا، لماذا أدخلت ما أدخلت من تعديلات بعد نضالات التنسيقية على مخططها الاستراتيجي المزعوم؟

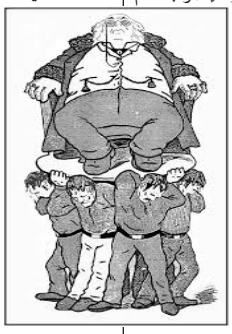

أليس من الأجدى أن ترفض هذه القيادات منذ البداية أي نقاش حول ملف التعاقد دون حضور ممثلي التنسيقية؟ ألا تعلم أنها بفعلتها القدرة هذه تمارس ضغطا على التنسيقية؟ أليس ذلك دعوة من جهتها لوقف النضال والانغماس في حوارات خبرتها هي نفسها وأقرت أنها مغشوشة؟ فبأي ثمن تسدي هذه النقابات هذه الخدمة (الجليلة) للدولة؟

إن المطروح على هذه النقابات لخدمة المعركة الجارية أن تتوسط بين التنسيقيات التعليمية الفئوية وخاصة التنسيقية الوطنية للأساتذة/ات المفروض عليهم/هن التعاقد وبين فروعها النقابية وبينها جميعا وبين شغيلة باقي القطاعات والطلبة (خاصة طلبة الطب) والتلاميذ وأولياء أمورهم في حملة ممنهجة للتصدي لغايات وأهداف الدولة في تدمير القطاع، فهذا هو علة وجودها كمركزيات نقابية فهي بمثابة حليف للتنسيقيات لا وسيط بينها وبين الدولة.

فداحة تفريط اليسار في تجربة التوجه الديمقراطي بأساليب بيروقراطية

بينت معركة شغيلة التعليم بشكل جلي فداحة خطأ تفريط اليسار في التوجه الديموقراطي، الذي ولد بعد قرار طرد ثلاثة أعضاء الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل في مارس 2012، وانتهى أمره وهو لا زال جنينيا بأساليب بيروقراطية بنفحة يسارية، لتبقى منه نقابة وطنية في قطاع التعليم بعد استسلام نقابتي الفلاحة والجماعات المحلية أمام أوامر قيادة الإتحاد المغربي للشغل، وهو ما يجعل تأثيرها محدودا وأفقها غامضا. إن ما أقدم عليه اليسار من وأد لهذه التجربة وهو الذي وضع من بين أهدافه بناء تجربة نقابية تكون سلاح نضال وتكرس تقاليد الحركة العمالية بروح ديمقراطية وطبقية حقيقية، لا يقل جرما عن ما تفعله البيروقراطيات النقابية بالتفرج على معارك جارية حتى تنهي بالهزيمة إن لم تتدخل لتسريعها دفعا لكل إحراج. بل إن سلوكه مذاك ينم عن حرص محموم لإثبات توبته عن شق عصا طاعة الأجهزة المتحكمة بالنقابة، فدخل الصف بانضباط، وسار على دربها في لعب دور الباحث عن إصلاح ذات البين، وناقلا لرسائل الدولة، عوض أن يحدد معسكره في خندق الذين يقاتلون بوجه سياسة الدولة، هذا يسميه نضجا مسؤولا، وهو في ميزان المصالح الطبقية انتهازية وخذلان.

لو كانت تجربة التوجه الديمقراطي الجنينية تلك قائمة إلى حدود اليوم، لتطورت في خضم النضالات، منذ النضالات البطولية للأساتذة المتدربين ثم المفروض عليهم التعاقد اليوم، ولمدت بدورها هذه النضالات بأفق لمعاركها، وهو ما خمنته بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل فأنهت التجربة بعزل نقابة التعليم عنها.

إن نقابة تعلن تشبثها بالديمقراطية ومنتمية لليسار وتشهر خطابا يدعي الحرص على مصالح الشغيلة، حري بها أن تكون في طليعة النضال إلى جانب التنسيقية الوطنية على نفس الشعارات، فكيف نكون ضد التعاقد، والنضال قائم ضده ولا ننظم له كنقابة؟ فبيانات الدعم لا قيمة لها ممن هو ضحية الهجوم الذي تقوده دولة البورجوازية على الشغيلة، فلا فرق بين مرسم ومتعاقد فالكل سيخسر مكسبا من المكاسب.

إن تحويل القيادة النقابية الرافعة لراية الديمقراطية واليسار والتقدمية إلى ناقل للرسائل لفائدة دولة البورجوازية، إلى من هم في ساحات النضال، وهي رسائل تحض على الاستسلام في جوهرها، لهو أمر مخزي. وينم عن فقدان أية بوصلة مضبوطة على مصلحة الطبقة العاملة.

انتصار شغيلة التعليم ممكن، بدليل ما أظهرته من حماسة نضالية، وانخراطا لافتا في الإضرابات والاحتجاجات الأخيرة، لكن شريطة منع القيادة النقابية من فش التعبئة بالاستسلام أمام فتات تتلقفه من الدولة، وإجبارها بضغط قوي من القاعدة النقابية والمناضلين النقابيين والفروع المكافحة على الذهاب في المعركة النضالية إلى أبعد ما تريد، حتى تحقيق المكاسب..

إن عجز القيادات النقابية عن انتزاع أي شيء طيلة الثمان سنوات الأخيرة جعلها متلهفة لتقبل رشوة بئيسة، وخيانة معركة تحمل آمال عظيمة في ميزان خدمة مصالح الشغيلة التعليمية، وهذا أمر تدركه الدولة كل الإدراك، وتستعمله كورقة ضغط لتخريب الدينامية الحالية، وهو أمر على كل المناضلين الصادقين معرفته بوضوح والحذر منه ومواجهته بلا تردد.

جريدة المناضل-ة
عمالية - نسوية - شبيبية-أممية
مدير النشر: إسماعيل المنوزي
الهاتف: 0641498060
الايداع القانوني: 214-04
التصفيف والاخراج الفني:
هيئة تحرير المناضل-ة
السحب: مطبعة أنتي بريما
ص.ب: 1378 أكادير
حساب البريدي 793388D
البريد الالكتروني :
mounadila@yahoo.fr

أيّ تقييم لمُؤتمر الاتّحاد المغربي للشغل الثاني عشر؟

بقلم: مصطفى البحري

لن يعتبر ما جرى أيام 15-16-17 مارس 2019 مؤتمرا وطنيا للاتحاد المغربي للشغل غير كاذب على نفسه وعلى الآخرين. منذ عشرات السنين، كفت مؤتمرات هذه النقابة عن أن تكون فعلا مؤتمرات بمعنى هيئات معبرة عن إرادة القاعدة العمالية، سواء بالانتداب أو بنقاش قضايا العمل النقابي وتحديد مهامه.
وينطبق هذا على هيكل الاتحاد المغربي للشغل برمته، من تحت إلى فوق. لذا ليس تقييم المؤتمر الثاني عشر سوى نظر في كيفية اشتغال هذه النقابة، تلك الكيفية التي يفرضها ما يسعى إليه قادتها من أهداف.

الجذور العميقة لنتائج المؤتمر الثاني عشر

طيلة حقبة تحكم المحجوب بن الصديق بالمنظمة، تكرس إفراغ هيئاتها من أي مضمون، حيث كل شيء خاضع لإرادته الشخصية. وقد أدت هذه الآلية إلى إعدام حياة داخلية تبني منظمة نضال، وحتى إلى تنحية العديد من قادة المنظمة وأطرها، منهم من خدم المحجوبية مددا طويلة.

قام منظور المحجوب بن الصديق، ومعاونيه في القيادة، على عزل المنظمة النقابية عن تأثير اليسار الاتحادي الذي مثل لفترة تاريخية المعارضة الأبرز للملكية. والوجه الآخر لهذا المنظور هو اقتصار النقابة على مطالب آنية غير مسيسة، في حدود متحكم بها، ومحدودة الإضرار بأرباب العمل والدولة.

الشرط اللازم لسيران هذا المنظور هو قتل كل حياة نقابية داخلية حقيقية. يتطلب ذلك أولا أن تقف نقابة المقاولة في حدود المقاولة، أي قطع أي جسر مع مقاولات الفرع الصناعي، بتجريد البنيات النقابية القطاعية من أي دور نضالي فعلي، وقتل إي اهتمام بالشأن النقابي الوطني. يبقى اسم الاتحاد المغربي للشغل، بالنسبة لعمال المقاولة، مجرد مظلة قانونية تنضوي تحتها نقاباتهم. وينطبق هذا على القطاعات الوطنية فيما بينها. الكل ملزم بالانطواء في زاويته، مع تنبيه كل من يتخطى الإطار المرسوم، وردعه عند الاقتضاء.

العامل المبتدئ في النقابة يأتي إليها بضغط من عسف أرباب العمل اليومي، وهضمهم الحقوق الأولية البسيطة، حتى الواردة في قانون الشغل. لهذا لا يتعارض فهم هذا العامل للنقابة مع المنظور الانزوائي المحدد من قبل القيادة العليا. أما نضال الطبقة ككل ضد أرباب العمل ودولتهم فخارج كليا عن نطاق اشتغال الفرع النقابي في المقاولة والقطاع، سوى عندما يكون للقيادة غرض في استعمال القاعدة للضغط ضمن حدود المناوشة التي تقتضيها ضرورات التفاهمات مع أرباب العمل والدولة.

وما من أمر أدل على هذا الواقع من انتفاء صحافة نقابية تكون أداة لبلورة الوعي النقابي الجماعي المتخطي للفئة وللقطاع. فليس صدفة أن ما شهد تاريخ المنظمة من صحافة لم يكن ينهض بهذه المهمة، لا بل تم التخلي عن كل صحافة منذ مطلع سنوات 1980 بتوقف جريدة الطليعة، ولم تأت تطورات الإعلام الالكتروني بأي جديد في هذا المضمار.

بدل أن تكون القيادة النقابية جهازا لتنفيذ ما تقرر القاعدة، أي تعبيرا عن إرادة جماعية تبلورها الحياة الداخلية للنقابة، تظهر القيادة في نظر العامل كمركز له نفاذ إلى الدوائر العليا في الدولة، ومن ثمة مقدرة على التوسط لحل مشاكل العمال في المقاولة وفي القطاع. بهذا تصبح بطاقة الانخراط في النقابة نوعا من الضمانة قد يحتاجها العامل يوما ما لحل مشكل مهني فردي او جماعي في حدود المقاولة او الفئة، وفي بعض القطاعات للاستفادة من مزايا مثل خدمات الشؤون الاجتماعية، هذه التي يسير الاتحاد المغربي للشغل أغناها. والمقابل المطلوب من هذا العامل هو تسجيل الحضور في تظاهرة فاتح مايو الاحتفالية، وفي ما ينظم من مناسبات لا محتوى نضالي لها، مثل المؤتمرات و«التعبئات».

يؤدي انعدام حياة نقابية داخلية على صعيد نقابة المقاولة والفئة والقطاع إلى جعل ما يسمى مؤتمرات، محلية أو وطنية، مجرد مسرحيات محكمة الإخراج اللاديمقراطي بقصد تجديد الهياكل وفق قاعدتين: إحكام سيطرة أتباع القيادة، التابعة للقائد الأول. تقاسم مناصب الجهاز بين أقطاب الجسم البيروقراطي.

تحكم القيادة العليا يضمن استمرار سير المنظمة العمالية على خط الولاء للنظام، وهو طبعا لا يلغي مناوشات واحتكاكات، وحتى صدامات قد يفرضها ضغط القاعدة الموضوعي.

أما تقاسم مناصب الجهاز بين أقطاب البيروقراطية فيمليه ما تتيحه من انتفاع ومتاجرة في النضالات.

يسير هذا التدبير لصنع الأجهزة مع تغييب اي نقاش حقيقي لخط النقابة ومهامها، مع ما كرس المحجوب من احتقار للفكر والمفكرين، في صدامه مع نقابة المدرسين، المعارض التاريخي لنهجه.

استمرت هذه الآلية «التنظيمية» طيلة عقود. وماتت كل حياة داخلية في النقابة، من تحت إلى فوق. الكل يمثل أمام الكل، لأن الجميع يعرف حقيقة آلية الاشتغال تلك، ويعي جيدا ان عدم الانضباط لها سيلقيه خارج المنظمة.

هذا ما يفسر أن أعظم المصائب والفضائح، مثل المشاركة في نهب الضمان الاجتماعي، وفساد هيئات الشؤون الاجتماعية والتعاضدية التي يسيرها مسؤولون من الاتحاد المغربي للشغل، لم تهز بتاتا الجسم النقابي.

هذا ما يفسر أن تعيين ما يسمى المندوبين إلى «المؤتمر الوطني» الثاني عشر لم يثر أي اعتراض. هذا ما يفسر أن مواقف الاتحاد لا تثير أي نقاش.

قمع حرية التعبير هي القاعدة رقم 1 التي دأب على تطبيقها حتى محسوبون على اليسار الجذري.

كل صنوف انهاك حرية التعبير وقواعد الديمقراطية الداخلية، وكل فضائح التسلط والفساد البيروقراطيين، لا تكون موضوع كلام سوى من طرف من لفظهم الجهاز، معظمهم أكباش فداء قضايا الفساد [محمد عبد الرزاق، فاروق شهير، رشيد المناري ...]

هكذا شهدنا رشيد المناري، الذي ضحى به مخاريق في تحالفه مع بن إسماعيل خليلي، ينظم حملة تشهير باسم حركة تصحيحية وهمية. وانضم إليه فاروق شاهير، أحد كبار أقطاب الفساد النقابي في تاريخ المغرب، موجها رسالة إلى أعضاء الاتحاد بمناسبة المؤتمر كلها تهم تنطبق عليه قبل غيره.

حالة الاتحاد المغربي للشغل هذه استمرت عشرات السنين، طيلة حياة المحجوب. و ساعد المؤتمر العاشر على مدها بنفس جديد. فالسهولة التي فرض بها موخاريق نفسه في مقعد الأمين العام رغم مادة القانون التي تمنع ذلك، دالة على أن الآلية البيروقراطية قد شُحمت لتشتغل على نفس المنوال لعشرات سنين أخرى.

من أية زاوية نظر يجب تقييم وضع الاتحاد المغربي للشغل؟

النقابة شكل تنظيم عمالي أولي. تكرس تاريخيا كأداة لتحسين الوضع في ظل الرأسمالية، مع وجود تيارات عمالية تسعى لتخطي هذا الإطار. تكمن أهمية النقابة في تجميعها للعمال بغض النظر عن الفروق السياسية والفكرية والدينية وسواها: الأساس هو السعي لتحسين شروط بيع قوة العمل. هذا التحسين يظل دائما نسبيا وهشا طالما بقيت الرأسمالية. لهذا يعتبر أنصار تحرر الطبقة العاملة التام من الاستغلال (الماركسيون)، النقابة مدرسة نضال من أجل هذا التحرر، وليست هدفا بحد ذاته. وأداة التحرر التام هي حزب العمال، قائد النضال من أجل الاستعاضة عن سلطة البرجوازيين بسلطة المنتجين المتشاركين بحرية.

لهذا فتقييم مؤتمر منظمة نقابية لا يستقيم إلا من وجهة نظر تحرر العمال التام. هل يخدم سير المنظمة النقابية هدف جعل النقابة مدرسة نضال عمالي؟

هذا المنظور ليس هو السائد لدى معظم اليسار الجذري ببلدنا. ويمثل هذا الحقل إحدى أهم المجالات التي أبان فيها هذا اليسار بعده عن الماركسية. إذا استثنينا سنوات الإبادة التي لم يتح فيها القمع لهذا اليسار إسهاما ذا شأن في الساحة النقابية، واقتصرنا على ربع قرن الأخير، نجده مارس نقابيا بنحو لا يروم سوى الظفر بتمثيل في الأجهزة، بتوافق مع المتحكمين بصنعها، سواء في ذلك عملهم في الاتحاد المغربي للشغل او في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. ما عنى ممارسة محض نقابية تخشى خلط الشأن النقابي مع الشأن السياسي. والحال أن هذا الخلط هو بالضبط مهمة الماركسيين داخل النقابات. فماذا يعني رفع وعي العمال غير انتشالهم من النضال الاقتصادي؟ هذا الانتشال يقتضي التميز عن التيار السائد في النقابة، والتيارات الإصلاحية هي التي تسود في توجيه النقابات خارج الأوضاع الثورية. التميز بماذا؟ بمنظور للنضال يهدف إلى إبراز التعارض الجوهري بين مصلحة العمال ومصلحة البرجوازية، وبلورة مطالب ذات قدرة على إنماء إرادة النضال لدى العمال، وتضعهم على طريق وعي الحاجة إلى إسقاط سلطة رأس المال. منظور يطال أشكال النضال وتنظيمه، يحفز فعل العمال الذاتي والديمقراطي.

طالما كان المنظور خاطئا لا يرى غير التمثيل في الجهاز، فلا مفر من السقوط في التوافقات مع المتحكمين بالجهاز، واعتباراي مقعد يهبونه مكسبا. وجلي ضلال هذا المنظور. فالبيروقراطية تضبط أي وجود يساري في الجهاز ضمن الحدود التي لا ينال من هيمنة الخط البيروقراطي، وتقلمه بين فينة وأخرى. والأمثلة، على الصعيدين المحلي والوطني، أكثر من أن تعد، لا شك أن أبرزها الاتحاد الجهوي بالرباط، ومجريات المؤتمر الوطني العاشر وما تلاه.

ثم ما جدوى وجود في الجهاز ليس تعبيرا عن وجود في المنظمة متميز عن البيروقراطية؟ وما جدوى كلام جميل في أدبيات دون أن يعكس رأيا في القاعدة؟

يبدو أن اليسار المساير للبيروقراطية يحكمه هو ذاته منظور بيروقراطي: نوع من تقليد تحكم اليسار الاتحادي في المنظمة النقابية من فوق، وعلى القاعدة ان تتبع بانصياع وسلبية.

هذا المنظور أبانت التجربة، لمن لا يريد التفكير، انه منظور فاشل عمليا، وضال سياسيا.

يمكن الآن لهذا المنظور أن يقيم المؤتمر 12 بأنه ايجابي في هذا الجانب أو ذاك، لاسيما الحصول على 3 مقاعد بالقيادة العليا. لن يتاح للقادة «الحُمر» الثلاثة أي تعبير عن تميز عن الخط الموخاريقي، وسيكونون مجرد رهائن لدى هذا الخط، يضفي بهم تزكية على ما سيسن من خطوات خيانية في سياق يشتد فيه الهجوم على العمال، ويبشر بانطلاق كفاحات شعبية في سياق إقليمي مناسب.

أما من منظور ماركسي ثوري، فتقييم ما سمي مؤتمر 12 هو في النظر إلى ما تحت رأس جبل الجليد، اي الاشتغال الكلي للمنظمة ، وآليات إعدام حياة داخلية حقيقية في الاتحاد المغربي للشغل. من زاوية النظر هذه ليس المشكل في المؤتمر بل في المنظمة برمتها.

ما العمل في الاتحاد المغربي للشغل؟

أول ما يجب على المناضلين العماليين هو نزع الصنمية التي أُحيطت وتُحاط بالاتحاد المغربي للشغل. صنمية تجسدت طيلة عقود في رفض اعتبار غيره من النقابات منظمات عمال، بمبررات زائفة ومضللة أعظمها اعتبار الاتحاد المغربي للشغل نقابة مستقلة وما سواه نقابات حزبية. وجه الزيف والضلال هو أن الاتحاد المغربي فاقد لأي استقلال إزاء أول من يجب الاستقلال عنه، وهو الملكية. فحتى دون اعتبار موقع من تغرسهم المخابرات في أجهزة هذه المنظمة، وموقع أقارب أحزاب تابعة للنظام مثل الاتحاد الدستوري، ظل خطها وفيا لخدمة الاستبداد على طول الخط، لأنها لم تكن تعبر عن توجه عمالي بل عن خط فئة بيروقراطية لها مصالحها الخاصة وغارقة في الفساد.

جعل الاتحاد المغربي صنما يُعبد، هو الكامن خلف شعار «بت نبت» اللاعقلاني. وهو الكامن حول المواقف المتضامنة مع نضالات تُخاض تحت لواء هذه المنظمة [مع إضافة كدش أحيانا] وتجاهل كفاحات شغيلة القى بهم خمج الساحة النقابية إلى النضال تحت لواء نقابات مصنوعة من أحزاب رجعية.

كل المنظمات النقابية سواء بقدر ما يتخذها عمال أداة نضال من أجل تحسين أوضاعهم.

ثاني واجباتنا إزاء الاتحاد المغربي للشغل، هو كسر الصمت المكرس منذ عقود: يجب نقاش وضع المنظمة بجميع أبعاده. لم يعد للبيروقراطية أن تمنع هذا النقاش مع المتاح تكنولوجيا من إمكانات تواصل.

واجبنا إزاء الاتحاد المغربي للشغل، وسواه من نقابات، هو العمل لرفع مستوى وعي العمال وكفاحيتهم. فمن قلة وعيهم ومن سلبيتهم، واتكاليتهم، تتغذى البيروقراطية المتعاونة مع أرباب العمل ودولتهم. يجب العمل في الطبقة العاملة نقابيا وسياسيا، بالدعاوة والتحريض والتنظيم.

يجب بناء إعلام عمالي حديث، يلقي أضواء الماركسية على كل ما يهم عمل الشغيلة وحياتهم. يجب تثقيف العمال المتقدمين سياسيا، وتنوير المتخلفين بكل قضايا الوضع بالبلد، باستعمال تفاصيل الحياة السياسية المتحكم بها، وما يجري في مؤسسات الديمقراطية الزائفة. الغاية شحذ شعور الانتماء إلى طبقة على حدة، أي وعي ضرورة الاستقلال الطبقي.

الواجب إزاء الاتحاد المغربي للشغل هو الواجب إزاء كل منظمة نقابية يتخذها العمال اداة لنضالهم اليومي: رصد مجريات التنظيم والنضال ودراستها، وإرشاد المعنيين بالمعرفة النقابية والسياسية، وبالخبرة التنظيمية، وتقييم المعارك، ومد الجسور نحو عمال النقابات الأخرى، وتوحيد النضالات.

وبما أن قمة بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل تستقوي بالامتيازات المادية ومصادر الانتفاع لتصنع شريحة موالية لها بكل مستويات المنظمة، لإعادة إنتاج الحالة القائمة، يلزم تنظيم حملة ضد الفساد، تجلياته وبؤره، بفضحها بلا تردد على أوسع نطاق تتيحه وسائل التواصل الحديثة؛ وإبراز رعاية الدولة له ليبقى وسيلة للتحكم في البيروقراطية لتخدم أهداف الدولة.

تغير الوضع النضالي كثيرا عما كان أيام المحجوب، وتحسنت شروط التواصل بين القطاعات العمالية، وتعاظمت إمكانات تخطي الحواجز المصطنعة بيروقراطيا، و لا ينقص غير الإقدام ونفض عادات وتصورات أبانت التجربة طابعها الخاطئ.

ضد الدولة، دفاعا عن تنسيقية المفروض عليهم/ هن التعاقد

بقلم، شادية الشريف

معضدا بالناطق الرسمي لحكومة الواجهة، عقد وزير التربية الوطنية ندوة صحفية للإعلان عن مستجدات إجراءات الحكومة في ملف المفروض عليهم/ هن التعاقد.

وواثقين من نفسهما، مصدقين أنهما أصحاب القرار الحقيقي، قام الوزيران بالرد على نضال الأساتذة/ ات، موضحين القرارات الصارمة التي "اتخذتها" الحكومة.

أكذوبة إلغاء التعاقد

قال وزير التعليم: "ألغينا التعاقد واستعضنا عنه بالتوظيف العمومي الجهوي". تعمل الدولة منذ مدة على تحوير النقاش وتحويله إلى محض نقاش مفاهيمي، عازلة إياه عن السياق العام للهجوم على المدرسة العمومية وتفكيك الوظيفة العمومية.

ليس التعاقد إلا سلاحا ضمن ترسانة كاملة الأركان لدك جدران الوظيفة العمومية الموصى به من طرف المؤسسات المالية الدولية. وما يهم الحكومة وهذه المؤسسات هي الغاية وليس الوسيلة. قد تتخلى عن وسيلة ثبت قصورها، تماما كما فعلت حين أجبرها نضال الأساتذة المتدربين على تأجيل تطبيق مرسوم فصل التكوين عن التوظيف. لكن الغاية تبقى هي نفسها: تفكيك الوظيفة العمومية الضامنة لاستقرار الشغل.

جوهر الهجوم على الوظيفة العمومية، الذي تضمنته تقارير البنك العالمي وكل الوثائق المرجعية المؤطرة للهجوم على التعليم والتوظيف العمومي (من الميثاق انتهاء بمشروع القانون الإطار) هو مفهوم "تنويع الأوضاع القانونية" لشغيلة الوظيفة العمومية. وغاية فرض التعاقد وبعده ما أطلق عليه "التوظيف العمومي الجهوي" هو تفكيك وحدة شغيلة الوظيفة العمومية بتنويع أوضاعها القانونية.

هذا ما أكده وزير التربية الوطنية ذاته قائلا: "اليوم عندنا نظام أساسي للأكاديميات الذي يمنحنا وضعية نظامية جديدة هو التوظيف العمومي الجهوي... هناك فئات تابعة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية وفئات تابعة لهذا النظام الأساسي للأكاديميات الذي يضمن التوظيف العمومي الجهوي".

يرفض المفروض عليهم/ هن التعاقد في إطار تنسيقيتهم/ هن الوطنية الوضعية النظامية الجديدة، التي تجعلهم/ هن في وضعية أخرى مخالفة قانونيا لزملائهم/ هن التابعين/ ات للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، مطالبين/ ات بإدماجهم في إطار هذا النظام: هيئة موظفين واحدة، نظام أساسي واحد.

كان نزع الضبط والتقنين عن علاقات الشغل إحدى جبهات الهجوم النيوليبرالي منذ انطلاقه نهاية سبعينيات القرن العشرين. أي تفكيك الأنظمة القانونية الموحدة التي تضمن استقرار الشغل، واستبداله بأنظمة متعددة، تحت ذريعة نزع المركزة وتخفيف بيروقراطية الجهاز المركزي. وهي إحدى أسلحة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لفتح القطاعات العمومية أمام الاستثمار الخاص والقضاء على مكاسب شغيلة هذه القطاعات.

لا تقدم الحكومة أي مبرر لفرض التوظيف الجهوي، سوى تكرار عبارة "خيار استراتيجي": "توظيف جهوي... هذه مسألة حسمناها". كما أكد الناطق الرسمي. ما الذي يجعل بالضبط من التعاقد وبعده التوظيف الجهوي خيارا استراتيجيا؟ الحكومة لا تقدم أدنى مبرر، وهي لا تملك مبررا مقنعا، لأن الأمر يتعلق بتنفيذ مخلص لأوامر المؤسسات المالية الدولية الداعية لتقليص كلفة الأجور وتعميم المرونة على علاقات الشغل ونقل تلك الموجودة في القطاع الخاص إلى الوظيفة العمومية من أجل أقصى مردودية (= استغلال) وتقليص المالية العمومية الموجهة نحو القطاع.

وهو ما شهده النظام الأساسي للوظيفة العمومية ذاته، بعد سلسلة من المراجعات ناسفة مكاسب سابقة مرتبطة بحقوق الترقية والحماية الاجتماعية، وهو ما لم ينفه وزير التربية الوطنية ذاته: "النظام الأساسي المركزي للوظيفة العمومية عرف مجموعة من التجويدات، والآن الأكاديميات كمؤسسات عمومية مستقلة لها كامل الصلاحيات لتجويده وتطويره". التجويد هنا يقصد به إجراءات تقضم استقرار الشغل وتقليص إمكانيات ضمان ترقية وتقاعد ضامن للكرامة، وفي نفس الوقت تشديد شروط استغلال شغيلة الوظيفة العمومية. ويفتح تفويت الموظفين إلى الأكاديميات إمكانية تطبيق هذه الهجمات بسلاسة، مقارنة بإمكانية تطبيقها على جسم موظفين موحدين وطنيا في إطار نظام أساسي واحد.

وعكس ما سعى الوزير إثباته من أن النظام الجديد يجري في إطار الجهوية الموسعة، أثبت أن ما يتعلق به الأمر هو تحميل مؤسسات جهوية مسؤولية تنفيذ سياسات بالغة المركزة، حين قال بأن "رئيس المجالس الإدارية للأكاديميات هو وزير التربية الوطنية"، وقدم ذلك ضمانة لتوحيد التعديلات التي قد تجري على الأنظمة الأساسية مستقبلا. وليس هذا إلا تأكيدا على أن الأكاديميات الجهوية لا تنفذ إلا السياسة الليبرالية في قطاع التعليم، هذه السياسة المقررة من طرف المراكز الإمبريالية.

أكد الوزير استجابة الحكومة لمطالب أساتذة/ ات التي تجاوزت حد المماثلة إلى مطابقة أوضاع المفروض عليهم/ هن التعاقد مع الأساتذة التابعين للنظام الأساسي للوظيفة العمومية. لكن هذه المطابقة التي تحدث عنها الوزير لم تتعد تطبيق الفصل 75 مكرر من النظام الأساسي الخاص بتفعيل مسطرة الانقطاع عن العمل على ما ادعى الوزير أنهم تابعون قانونيا لنظام أساسي آخر هو "النظام الأساسي لأطر الأكاديميات". ويا لها من مماثلة!

نصف انتصار

مرزمن كانت الحكومة تعلن فيه أن التعاقد خيار استراتيجي، وقد أرغمتها إضرابات التنسيقية الوطنية على إدعاء التراجع عن هذا النظام، واستبدال وجهة القصف. إن تعديلات من قبيل إسقاط ملحقات العقود وسحب مفهوم العقد وإلغاء بنود الفسخ دون إشعار أو تعويض... الخ، دليل على أن النضال ذو جدوى، وقادر على لي ذراع الدولة وانتزاع تنازلات منها.

ن الإدماج في أنظمة توظيف عمومي جهوية يحسن شروط النضال، فهو أحسن من التعاقد لكنه ما دون الإدماج في نظام أساسي موحد للوظيفة العمومية. قد تستطيع الدولة بفعل ميزان القوى أن تفرض هذا "الخيار" على المفروض عليهم/ هن التعاقد، لكنها لن تستطيع أن تقضي بواسطته على نضالهم/ هن من أجل الهدف النهائي: إسقاط مخطط تفكيك الوظيفة العمومية وتحقيق الإدماج في نظام أساسي موحد لكل شغيلة قطاع التعليم. وهذا رهن بتطوير النضال والتحاق بقية الشغيلة بقطار الإضراب والكفاح.

أصر الوزيران على تحميل الصحافة مسؤولية "تنوير الرأي العام" ونشر أكذوبة "لقد ألغينا التعاقد" على أوسع نطاق. وغاية هذا الطلب هو المساهمة في تضليل الأسر والتلاميذ على أن إضراب المفروض عليهم/ هن التعاقد "تصعيد غير مبرر".

تشويه الإضراب: هجوم قديم/ جديد

أصر وزير التربية الوطنية على نعت إضراب المفروض عليهم/ هن التعاقد بـ"التوقف عن العمل"، وأبدى استغرابه من استمرار هذا "التوقف" لمدة أربع أسابيع. ولتشويه هذا الإضراب أشار إلى أن "هناك ما يسمى بالتنسيقية الوطنية أو الجهوية أو المركزية... تدفع بأطر الأكاديميات للتوقف عن العمل... مدعية أنها تقوم بإضراب". يعبر هذا التصريح عن صفاقة برجوازية تليق بخادم وضيع للاستبداد، صفاقة تحتقر جماهير شغيلة التعليم، بتصويرها قطيعا ينتظر من يدفعه "للتوقف عن العمل".

كيف يمكن لـ"عدد قليل المنسقين/ ات" أن يدفعوا "أطر الأكاديميات" إلى الإضراب، إن لم تكن الآلاف من المضربين مقتنعة تماما بدواعي هذا الإضراب. لماذا لا زالت هذه الآلاف تستجيب لدعوات الإضراب الصادرة عن التنسيقية الوطنية، رغم كل وعود الوزارة وتعديلاتها الزائفة. ألا يعني ذلك أن الأساتذة/ ات يثقون في تنسيقيتهم/ هن ولا يولون للدولة أدنى ثقة.

وهاجم الوزير الإضراب والتنيسقية من باب مطروق أكثر من مرة. وصاغ هجومه على شكل أسئلة: "ما هي الوضعية القانونية لهذه التنسيقية؟ هل عندها الشرعية لكي تقوم بالإضراب؟ من يدعو للإضراب؟ هل التنسيقية التي لا تملك أي شرعية قانونية من حقها أن تدعو للإضراب؟".

أجاب الوزير بكل ثقة: "الذي يدعو للإضراب هي النقابات، مؤسسات دستورية مواطنة مسؤولة هي من يدعو للإضراب. حين تدعو للإضراب تدعو للإضراب يوم يومين أو خمسة أيام، في أجل معقول، لأن لديها مسؤولية تجاه التلاميذ وتجاه الأسر".

لم يتجاوز الوزير ما جاء به قانون تقييد حق الإضراب ومطالب أرباب العمل في هذا الاتجاه: تقييد حق ممارس الإضراب إلى أدنى مستوى. إن الإضراب هو سلاح الشغيلة الوحيد في وجه تعديات أرباب العمل (خصوصيين أو عموميين)، ولا تحتاج الشغيلة إلى إطار قانوني لإعلان الإضراب. تندلع إضرابات عفوية لأسباب مباشرة: حادث شغل، طرد مكتب نقابي، تأخير صرف الأجور... وغاية الوزير هو منع مثل هذه الإضرابات، وحصر الدعوة إليها في يد بيروقراطيات متواطئة، أي في التحديد الأخير القبول بوضع الاستغلال والتخلي عن الأسلوب الفعال للنضال ضده: حق الشغيلة الحصري في إعلان الإضراب.

تنبع مشروعية الإضراب من واقع الاستغلال ولا تحتاج إلى مشروعية قانونية ولا دستورية. حتى المشروعية الدستورية المنوه بها من طرف الوزير، ليست إلا نتاجا لميزان القوى الواقعي، أي مشروعية فرضها الإضراب والنضال حتى قبل إدماجهما في بنود الدستور.

تنبع مشروعية إضراب المفروض عليهم/ هن التعاقد من ضرورة النضال ضد هجوم الدولة على المدرسة العمومية وتفكيك الوظيفة العمومية. لو انتظر الكادحون سبغ نضالهم بالمشروعية الدستورية والقانونية، ما ناضلوا قط، ولكانوا الآن غارقين في شروط العبودية.

هل للإضراب أجل معقول، كما نوه الوزير؟ جواب هذا ليس رهن مزاج برجوازي حريص على استمرار أرباحه، ولا تمنيات خادم وضيع للاستبداد. مدى الإضراب يحدده ميزان القوى الاجتماعي، وقدرة الشغيلة على الاستمرار في الإضراب حتى تحقيق المطالب. يقدم الوزير ما تقوم به البيروقراطيات النقابية من تلاعب بالإضراب ومناوشة الحكومة بإضرابات متقطعة يجري التحكم في صيغها فوقيا، على أنه "الإضراب المعقول". لكن نضال الشغيلة يتقدم ويوم يملكون القدرة سيجعلونه إضرابا عاما مفتوحا، ولن يمنعهم من ذلك لا افتقاد الأساس الدستوري ولا المشروعية القانونية، بل سيتوجه الإضراب ضد هذا الأساس وهذه المشروعية ذاتهما.

قال الوزير إن ما تقوم به التنسيقية "ليس إضرابا، بل توقف جماعي عن العمل" (!!). إنه اجتهادي فقهي مثل الذي يعرف الماء بالماء. فهل هناك تعريف آخر للإضراب غير هذا الذي تقدمه به الوزير؟ هل هناك إضراب في العالم يكون على شكل توقف فردي عن العمل؟

يؤكد الوزير- ولديه ملء الحق- أن "هذه التنسيقيات تؤجج لنا الوضع أكثر فأكثر". ونحن نؤيد تأجيج الأوضاع وتنظيم نضال الشغيلة وتجذيره حتى يبلغ مراده. والوجه الآخر لكلام الوزير هو أن "الإضراب المعقول" الذي تدعو له بيروقراطيات النقابات يساهم في استقرار أوضاع الاستغلال الطبقي بدعوى تحسينها.

ولتبرير الإجراءات العقابية، يتساءل الوزير (بكل سذاجة): ما تقوم به التنسيقية الآن هل هو إضراب أم توقف عن العمل أم ترك الوظيفة؟ فلتسمه ما تشاء، لكنه نضال، إنه لي ذراع دولة البرجوازية من طرف أداة نضال شغيلة التعليم المفروضة عليها التعاقد. ما سينتهي به هذا النضال لا يمكن التكهن به، لكن دعم نضال المفروض عليهم/ هن التعاقد وانخراط كل شغيلة القطاع الخاص والعام سيؤدي إلى هزيمة الدولة والاستجابة لمطالب الشغيلة.

ورغم هجوم الوزير على إضرابات التنسيقية الوطنية، إلا أنه لم يستطع- لا هو ولا الناطق الرسمي- إخفاء أن رد الحكومة (تعديلات الأنظمة الأساسية) جاء استجابة لهذه الإضرابات. قال الناطق الرسمي بالحرف: "بعد الاحتجاجات أعلن مجلس الحكومة عزمه على تعديل الأنظمة الأساسية.. في اتجاه استيعاب كل الملاحظات...".

لمن هي يا ترى تلك الملاحظات التي استوعبتها الحكومة؟ أليست هي انتقادات المفروض عليهم/ هن التعاقد لنظام التعاقد ومطالبهم/ هن في إطار تنسيقيتهم/ هن الوطنية؟ هل هناك اعتراف بمشروعية التنسيقية الوطنية أكثر من تصريح الوزير.

إجراءات عقابية: جهوية موسعة تحت رقابة مفرطة المركزة

أعلن وزيرة التربية الوطنية سلة الإجراءات مثل تفعيل مسطرة الانقطاع عن العمل، ولكنه زاد جرعة القمع بإعلانه أن "هؤلاء الذين يتزعمون التنسيقيات ويعرقلون السير العادي للمرفق العام، ويمسون بحق التلميذ في التمدرس، ويضرون بالمصلحة العامة، هؤلاء تم الشروع في عزلهم، هذا قرار الحكومة. وهذا العزل سيتم من طرف مديري الأكاديميات، لأنهم من وظفهم ومن سيقوم بعزلهم".

لقد ضرب الوزير كل الخطابات حول الجهوية الموسعة عرض الحائط بهذا القرار البائس: قرار العزل تتخذه الحكومة "مركزيا" وينفذه مدراء الأكاديميات "جهويا". حتى الأنظمة الأساسية المنوه بها خرقها الوزير، فمن المفروض أن القرارات التأديبية تتبع مسطرة إدارية ضمنها استشارة لجنة الأطر. إن ارتفاع حرارة النضال الطبقي تجعل الدولة تعصف بما وضعته من قوانين وما تدعيه من ضمان الحريات؛ ألم تخرق الدولة حق التنقل "الذي يكفله الدستور" حين منعت الأساتذة/ ات من الالتحاق بالرباط، وهو نفس ما قامت به سابقا مع الأساتذة/ ات المتدربين/ ات.

أكد قرار العزل كل الانتقادات حول سعي الدولة لترسيم سلاسة الطرد، سواء تحت غطاء التعاقد أو التوظيف العمومي الجهوي. وكذب كل التطمينات الزائفة على أن "مفهوم التعاقد انتهى".

لم تكن الحكومة لتتشجع وتعلن قرار العزل، لولا اطمئنانها أن بيروقراطيات النقابات ستبقى وفية للسلم الاجتماعي ولقبولها بمنظور التوظيف الجهوي. لو قاطعت القيادات النقابية (القطاعية) والمركزية دعوات "الحوار" من طرف وزارة التربية الوطنية ووزارة الداخلية، وأعلنت حالة تعبئة عامة لنصرة نضالات المفروض عليهم/ هن التعاقد لما تجرأت الحكومة وأعلنت عزمها تنفيذ تهديدات العقاب والعزل.

لقد جعل الوزير من الحكومة بهذا القرار أقرب إلى أتفه رب عمل يقوم بطرد عماله وعاملاته لمجرد إعلانهم/ هن الإضراب. أين هو تعديل الأنظمة الأساسية التي ادعت الوزارة ضمانته للحريات النقابية. أم أن الحرية النقابية مضمونة فقط لمن يعلن ولاءه "للخيارات الاستراتيجية" للدولة ولا يسعى لإسقاطها بل يعمل يد بيد مع الدولة من أجل "تجودها": أي تحسين الأوضاع في ظل العبودية وليس النضال من أجل إسقاطها.

الجهوية الموسعة شجرة لتغطية غابة المركزة الكثيفة: قرار خوصصة التعليم وتفكيك الوظيفة العمومية اتخذ في المراكز الإمبريالية وجرى إقراره من طرف الحكومة المركزية وتنفذه مؤسسات جهوية تحت رقابة مركزية صارمة من طرف الدولة.

ليستمر النضال... لنعمل على أن تنخرط أوسع أقسام شغيلة الوظيفة العمومية والقطاع الخاص في الإضراب، ولنعمل لبناء شروط إطلاق إضراب عام عمالي وشعبي وحدوي. هذا هو الطريق الوحيد الكفيل بتحقيق مطالب الشغيلة.

نسفُ نظام الوظيفة العُمومية: هجماتٌ قاتلةٌ قادمة

تتمة في صفحة 7-8

نظامُ الوظيفة العمومية هو مجموع المساطر والقوانين التي تحدّد المسار المهني للموظّفين، من التّوظيف إلى الإحالة على التقاعد. ويشملُ النظام الأساسي كل جوانب مسار الأجراء المهني؛ التوظيف والتقييم والترقية والتكوين والحركية ونظام الأجور والحماية الاجتماعية..

بقلم: م.م

نشأت الوظيفة العمومية، عبر العالم، في سيرورة طويلة ارتبطت باضطلاع الدولة، بشكل متزايد، بدور اجتماعي، يتمثل في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها، باعتبارها حقوقا لهم، يتم تمويلها من الثروة الوطنية المنتجة من قبل الأجراء، سواء عبر الميزانيات المباشرة الناتجة عن سيطرة الدولة على الاقتصاد أو عن طريق العائدات الضريبية المفروضة على رأس المال وأرباحه. هدفت الوظيفة العمومية إلى تأمين ومأسسة التضامن بين مكونات المجتمع، باعتبارها شكلا من أشكال توزيع الثروة.

إيديولوجية فائقة الليبرالية

يهدف إصلاح الوظيفة العمومية للقضاء على الدور الاجتماعي للدولة وتكريس دورها القمعي، ويندرج ضمن المنطق الليبرالي، القائم على منظور شامل للمجتمع، منظور يسعى للفردانية على كل الأصعدة. وتكريس منطق لينفذ كل بجلده.

في هذا السياق الأيديولوجي، تجري إعادة النظر في كل ما يتعلق بالتضامن والمبادئ الجماعية. وهذا ما يجعل المرافق العمومية والوظيفة العمومية مستهدفة، باعتبارهما أساسا لإعادة توزيع الثروة.

في المنظور الليبرالي، الأجراء والأجيرات مُجرد موارد في خدمة الزبائن، أو رأسمالا يجب تثميره. هذا التدبير المطبق في البدء في الشركات متعددة الجنسيات أصبح أيديولوجية سائدة، وتقتحم كل الأنشطة الإنسانية، لا سيما تلك المنفلتة من منطق السوق، مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية... عبر تطبيق طُرق تدبير القطاع الخاص في الإدارات والوظائف العمومية على أساس مقاربة الزبون، والتنافس، والتسيير بالأهداف، والمحاسبة التحليلية، وتدبير الموارد البشرية، والترقية بالمردودية، ومقاربة الوظيفة بالكفاءة.. ويُغطّى كل ذلك بكلام ذي طبيعة إيديولوجية صرفة عن الفعالية وتحسين الأداء، في حين أن الهدف الأساسي هو خلق المناخ الملائم ليزيد رأسالمال معدلات ربحه.

التدرج في الهجوم على الوظيفة العمومية

انطلق تفكيك الوظيفة العمومية منذ عُقود، وإن لم يستهدف نظام الوظيفة في شموليته، فإنه مس جوانبه الجوهرية، بمنطق متدرج، لتفادي استثارة رد الأجراء الجماعي. لكن هذا الهجوم بلغ اليوم طورا عميقا، عبر إعادة النظر جذريا في كل جوانب الوظيفة العمومية. بتحويل عالم الشُّغل برمته في اتجاه مرونة قُصوى، بما يمكن من تكثيف استغلال الأجراء والأجيرات، والتخلي عن مكاسبهم التاريخية المنتزعة بنضالهم.

في هذا السياق أكد "أرنود فاكدا" Arnaud Vagda الخبير البلجيكي في مجال تدبير الموارد البشرية في إطار مناظرة تفكيك الوظيفة العمومية بالصخيرات، على ضرورة "مراعاة مرحلة انتقالية كافية، تسمح بالمرور التدريجي من النظام الجاري به العمل إلى النظام المنشود، بكل سلاسة ومرونة لتفادي أي عراقيل أو مطبات قد تعترض تحقيق أهداف هذا الإصلاح الجوهري".

البنك العالمي ينسف الوظيفة العمومية

خلافا لدعاية الدولة الرسمية التي تدعي أن إصلاح/تدمير الوظيفة العمومية مرتبطٌ ب "مصالح وأهداف محلية كالحكامة والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص"، تُمثّل إملاءات البنك العالمي مرجعا رئيسيا لتفكيك الوظيفة العمومية، وكل الجوانب التي سيطالها الهجوم متضمنة في اتفاقات الديون والشراكة التي وقعها المغرب مع هذه المؤسسة الاستعمارية. حيث "تستند سلسلة قروض التنمية الحالية إلى السلسلة السابقة من قروض إصلاح الإدارة العمومية التي ساندت بشكل ملحوظ تحديث الإدارة العمومية وإصلاح الوظيفة العمومية".

القروض الأربعة التي تلقاها المغرب المندرجة في إطار برنامج "إصلاح الإدارة العمومية" حتى حدود 2011، فُرض بموجبها منظورُ هذا البنك للوظيفة العمومية، حيث تستعرض تقارير هذه القروض الجوانب التي سيشملها الإصلاح ومنهجيته.

يرى البنك العالمي انطلاقا "من التجارب الدولية، أن إصلاحات القطاع العمومي والميزانية تُعتبر بكل تأكيد عملية طويلة ومعقدة". مُؤكدا على ضرورة "إصلاح الوظيفة العمومية، ودعم لامركزية الإدارة العمومية بغرض ضمان أن تؤدي عملية الإصلاح الطويلة في نهاية المطاف إلى تحقيق آثار ملموسة".

مشدّدا على أنه "رغم شروع الحكومة المغربية في هذه العملية منذ عام 2002 وتحقيق إنجازات لا يمكن إنكارها، لا يزال أمامها شوط طويل ينبغي عليها قطعه". المقصود طبعا حربٌ طويلة يجب خوضها ضد مكاسب الأجراء والأجيرات التاريخية في الوظيفة العمومية.

تمثل أيضا الشراكة الاستراتيجية بين المغرب والبنك العالمي الممتدة بين 2019-2024 ("الاستثمار في رأس المال البشري والتحوُّل الاقتصادي") أحد المراجع الراهنة لتفكيك الوظيفة العمومية. فمقابل قروض ومساعدات مالية تبلغ قيمتها 611.3 مليون يورو (ما يعادل 700 مليون دولار). ستقوم الدولة المغربية في السنوات الست القادمة، بتطبيق منظور البنك العالمي للوظيفة والإدارة العموميتين.

تهل هذه الإملاءات من الدروس المكتسبة من كل الاتفاقيات الاستعمارية الجديدة التي جمعت الدولة المغربية بالبنك العالمي. وتنبني على ثلاث ركائز استراتيجية وهي "تعزيز جهود القطاع الخاص لخلق فرص الشغل"، و"تقوية رأس المال البشري"، و"تعزيز التنمية الجهوية الشاملة القادرة على مجابهة الصدمات". أي "إطلاق العنان لجهود القطاع الخاص لخلق فرص الشغل". و"اتباع حلول القطاع الخاص التي تكفل تحقيق أعلى جودة بأقل تكلفة". و"الحفاظ على الموارد المالية العمومية المحدودة وتوجيهها حيثما لا تكون مشاركة القطاع الخاص متاحة أو لا تشكل أفضل خيار".

إن لهذه التوجهات، انعكاسات خطيرة على حجم النفقات العمومية، وتأثير مُتعاظم على الوضعية الاجتماعية للأجراء والأجيرات، وأيضا على مستوى جودة الخدمات العمومية. فكلما تبنت الدولة هذه التوجهات الليبرالية، كلما تم سحق حق الأغلبية الشعبية التي لا تملك سوى قوة عملها، والإجهاز على حقها في الشغل والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وعلى حقها في التنظيم والدفاع عن مصالحها. وهي توجهات وإملاءات تكشفُ بوضوح مصدر السياسات والقوانين والإصلاحات التي تتفانى الدولة في تطبيقها.

حصيلة سابقة للهجوم على الإدارة والوظيفة العموميتين

منذُ نهاية التسعينيات من القرن العشرين، بدأ إدخال تعديلات على الإدارة، بدءا بميثاق حُسن

التسيير لسنة 1998 ثم مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004. الذي وضع مشاريع "إصلاح الإدارة وتدبير الموارد البشرية" في إطار زمني. تلته مناظرة الرباط سنة 2002 حول "الإدارة المغربية وتحديات 2010 "، "تم خلالها اقتراح 162 تدبيرا مجمعة في سبع ورشات من أجل "تحديث الإدارة"، وخلال سنة 2003، بدأت بلورة إجراءات مستمدة من المبادرات السابقة في إطار "برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية" الذي أملتهُ المؤسسات المالية، وهي البنك الإفريقي للتنمية والبنك العالمي والاتحاد الأوروبي. وقد امتد لست سنوات.

تتجلى أبرز أهداف الدولة من كل الإجراءات السابقة، في تهشيش ظروف عمل الموظفين، بمبرر "تغيير طُرق تدبير الموارد البشرية"، بدءا بالتحكم في كتلة الأجور، وتهشيش التوظيف، و"اللاتمركز" الإداري، والتكوين المستمر..

– سياق النظام الأساسي للوظيفة العمومية

صدر النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية في السنوات الأولى بعد الاستقلال الشكلي للمغرب، بتاريخ 24 فبراير 1958 (بموجب ظهير 1.85.008.) ويحمل مكاسب هامة، بفضل ميزان القوى القائم آنذاك على الصعيد العالمي، بين قوى الشغيلة وحلفائها من حركات التحرر الوطني من جهة، وقوى الرأسمالية من جهة أخرى. وهو أيضا مكسب نضال الحركة العمالية المغربية التي كانت في فجر الإستقلال في أوجه قوتها.

لكن تأزّم النظام الرأسمالي العالمي ودخوله في مرحلة ركود مديدة منذ سنوات السبعينيات إلى اليوم، جعلت الأنظمة البورجوازية في المراكز الإمبريالية، كما في البلدان التابعة تشن هجوما كاسحا على مكاسب أنظمة الوظيفة العمومية.

يسري هذا النظام على موظفي الإدارات المركزية للدولة ومصالحها اللامركزة، وموظفو الجماعات الترابية، وموظفو بعض المؤسسات العمومية. ويستثني القضاة، وقضاة المجلس الأعلى للحسابات والعسكريين والولاة والعمال، ومتصرفي وزارة الداخلية.

يخضع 70 بالمئة من موظفي الدولة المدنيين لأنظمة أساسية خاصة، وينتمون إلى وزارة العدل، ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وقطاع التعليم العالي وقطاع التربية الوطنية ووزارة الاقتصاد والمالية. و3 بالمئة من الموظفين يخضعون لأنظمة خصوصية كقضاة العدل وقضاة المحاكم المالية ومتصرفي الداخلية، ورجال السلطة وموظفي مجلس النواب ومجلس المستشارين.

ويشكل الموظفون المنتمون للأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات 27 بالمئة من مجموع موظفي الدولة المدنيين. وينتمون إلى الهيئات التالية: المتصرفون والمهندسون والأطباء والممرضون والتقنيون والمحررون والمساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون.

– تدابير تمهيدية: التحكم في كتلة الأجور

تتجلى هذه التدابير أساسا في إطلاق عملية المغادرة الطوعية سنة 2005، وتوقيف التوظيف في الدرجات الخاصة بالأعوان، بالإضافة إلى إهداء وظائف الصيانة والحراسة والطبخ والبستنة... للقطاع الخاص.

كانت عملية المغادرة الطوعية إحدى أبرز التعديات على الوظيفة العمومية، حيث مكنت من تخفيض أعداد الموظفين وبالتالي كتلة الأجور، فقد خفضت كتلة الأجور ب8.5 بالمئة، حيث بلغ عدد المغادرين 38763 ألف موظف-ة.

مكنت هذه العملية الدولة من تسريع الهجمات على الأجراء ومكاسبهم، بمبرر "العقلنة والتدبير الأمثل". عبر التّخلص من قاعدة الوظيفة العمومية القديمة، المُراكمة لمكاسب تاريخية، والتَّفرُّغ للهجوم على الأجيال الراهنة والمستقبلية.

– النظام الأساسي للوظيفة العمومية: تعديلات متناسقة

لم يعرف النظام الأساسي للوظيفة العمومية منذ تاريخ اعتماده تغييرات جوهرية، حيث انصبت أغلب التعديلات (15 تعديلا حتى الآن) على إحداث أنظمة أساسية استثنائية لفائدة بعض فئات الموظفين أو تحديد كيفيات تطبيق بعض مقتضيات هذا النظام. لكن بالرغم من ذلك، تبقى تعديلات ناظمة، ممهدة لما بعدها.

طُرح تعديل النظام الأساسي للوظيفة العمومية على جدول أعمال الدولة بحدة منذ سنة 2005، عبر تدابير جزئية متدرجة. من بينها قانون رقم 50.05 المتعلق بتعميم المباراة كسبيل وحيد للتوظيف في الوظيفة العمومية، عوض التوظيفات المباشرة، وهو ضرب للتوظيف المباشر لحاملي الشهادات العليا، من خلال فرض "المباراة" كآلية وحيدة لولوج الوظائف العمومية وإلغاء التوظيف بناء على الشهادات في السلم 11.

يندرج مرسوم "نقل الموظفين"، المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الوزارات (المتصرفون، المهندسون، التقنيون، المساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون...) في إطار تفكيك نظام الوظيفة العمومية. يبلغ عدد المعنيين بهذا المرسوم حوالي 120 ألف موظف. أي 24 بالمئة من مجموع موظفي الوظيفة العمومية المدنيين. وهو مرسوم يُشرعن مرونة تنقيل الموظفين بين الوزارات، وضرب استقرارهم

نسفُ نظام الوظيفة العُمومية: هجماتٌ قاتلةٌ قادمة

تتمة الصفحة 6

الوظيفي.

فضلا عن اعتماد "التعاقد" في الإدارة العمومية، وإجراءات أخرى كإصدار مراسيم تطبيقية همت ترسيم جميع الأعوان وتوقيف التوظيف في الدرجات الدنيا (2001 إلى 2010). أي حذف الدرجات النظامية الدنيا (السلالم من 1 إلى 4) وإدماج الموظفين المنتمين إلى هذه الدرجات في السلم 5 حتى حدود 2010. حيث قامت الدولة بترسيم 42.000 عون، وأدمجت 115.500 في الدرجات المرتبة في السلم 5. وقلصت عدد الدرجات والأطر من 400 درجة إلى 245 درجة (حذف 155 درجة). وطبعا ترسيم آلاف الأعوان بعد إلغاء التشغيل في درجاتهم أو نقلهم إلى السلم الخامس، هو تنازل طفيف لتفادي رد فعل المعنيين.

إن حذف السلالم الدنيا من 1 إلى 5 هو فقدان ما يزيد على 115.000 منصب شغل قار ودائم في إدارات الدولة والجماعات الترابية، تم تعويضه بإهداء تشغيل الشباب، في طبق من ذهب، لشركات المناولة. بعقود شغل كارثية وبدون أدنى حقوق.

– لماذا تفكيك الوظيفة العمومية اليوم؟

إضافة إلى دور عملية المغادرة الطوعية في التخلص من جزء من قاعدة الوظيفة العمومية المراكمة للمكاسب، تُبرز البنية الديموغرافية لموظفي الدولة تزايد أعداد الموظفين الذين سيحالون على التّقاعد، حيث أن 59% من الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 41 و60 سنة. وتُشكل هذه الوضعية فرصة ثمينة للدولة لتغيير نظام الوظيفة العمومية تغييرا عميقا. أي "تدبير الموارد البشرية بتكوين قاعدة جديدة لكفاءات وأعداد الموظفين بما يتناسب مع احتياجات إدارة الغد". يُتوقع أن يغادر الوظيفة العمومية في أفق سنة 2020، حوالي 60.864 موظفا وموظفة، أي ما يناهز 11.5 % من أعداد الموظفين وحوالي 134.961 موظفا وموظفة (25%) في غضون العشر سنوات المقبلة.

تفكيك النظام الأساسي للوظيفة العمومية اليوم، الغاية منه أيضا فرض التساوي في الهجوم على الحقوق بين من هم نظاميين ومن فرض عليهم التعاقد، عبر التراجع عن كل المكاسب التاريخية.

ذرائع مخادعة لتبرير الهجوم

المبرر الرئيسي لتفكيك الوظيفة العمومية هو "إكراهات الميزانية وتوازنها"، وتقل "كُتلة الأجور على خزينة الدولة". ولا حل في نظر الدولة لتحقيق توازن الميزانية غير تقليص النفقات الاجتماعية وقضم مكاسب الأجراء، والأمران على حساب الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الكادحة.

لا حديث عن إثقال الميزانية بالمخصصات لرأس المال مثل المزايا الضريبية، والعقار والبنية التحتية المسماة أوراش كبرى، والمديونية، وتهريب الأموال، والتهرُّب والغش الضريبيين... تخصص أموال طائلة لرأس المال دون أن يساهم في امتصاص البطالة والنسبة الكبيرة لمناصب الشغل الشحيحة التي يوفرها هشة وبلا عقود عمل ولا حماية اجتماعية...

أبرز الهجمات على النظام الأساسي للوظيفة العمومية

- تقليص عدد الأنظمة الخاصة

قلصت تعديلات النظام الأساسي للوظيفة العمومية عدد الأنظمة الأساسية (2011) من 58 إلى 41 نظام أساسي.، من خلال تجميع الدرجات المتشابهة من حيث شروط الولوج والمسار المهني والمهام. أُسوة بنظام الوظيفة العمومية الفرنسي الذي قلص أنظمة الوظيفة العمومية إلى حدود 30 نظاما أساسيا.

نتج عن تقليص الأنظمة الأساسية لقطاعات الوظيفة العمومية منذ سنة 2010، إلغاء ما يزيد عن 145.000 ألف منصب شغل قاروداتم مفترض، وهذا توجه سبق لفرنسا أن سلكته منذ تسعينيات القرن الماضي بتقليص عدد درجات التوظيف من 1500 درجة إلى زهاء 300 درجة في عهد حكومة ساركوزي.

وفي إطار تنفيذ توصيات الإتحاد الأوروبي عرض "جون فرونسوا فريندير" المدير العام للإدارة والوظيفة العمومية الفرنسية سنة 2013 التجربة الفرنسية في مناظرة الصخيرات لتعديل نظام الوظيفة العمومية المغربي، مقترحا تقليص عدد الأنظمة الأساسية، وتبني مرونة نقل الموظفين، واعتماد التشغيل بالتعاقد المحدد المدة في الوظيفة العمومية...

هذا التقليص الغاية منه، إلغاء المكاسب الفئوية التي تتمتع بها عشرات الفئات من الموظفين، وجمعها في نظام واحد. من خلال إلغاء الامتيازات في الأجور والتعويضات والترقيات بين مختلف الإدارات.

- ربط ترقية الموظفين بأدائهم

تُشكل شروط الترقية في مسار أجراء الوظيفة العمومية مكسبا تاريخيا، يمكنهم من تحسين الدخل باستمرار مع تقدم سنوات العمل. وقد انطلق الهجوم على هذا الصعيد بضرب حق الموظفين في الترقية بناء على الشهادة التي كانت تتيح للموظفين تحسين وضعهم المادي والاجتماعي.

يعتمد نظام الترقية في الوظيفة العمومية على التنقيط، ويرتبط عموما بسقف أقدمية. بالاعتماد على آليتين اثنتين للترقي: أولا امتحان الكفاءة المهنية، من اختبارات كتابية وشفوية لتقييم المؤهلات المهنية للموظف. وثانيا الاختيار حسب الاستحقاق باعتماد معايير موضوعية مبنية على تقييم أداء الموظف تقوم به السلطة الرئاسية في الإدارة.

ترى الدولة أن الترقية السريعة هي زيادة مكلفة في الأجور. لذلك ستعوضه بنظام ترقي بطئ غير مكلف للمالية العمومية. يأخذ نظام الترقي سنويا 4 بالمئة من كتلة الأجور، ما يناهز 3.6 مليار درهم سنويا، حيث تتم ترقية 40.000 موظفا في السنة. (النظام الأساسي للوظيفة العمومية: الوضعية الراهنة وآفاق الإصلاح، وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الميزانية، 2013).

الهدف من "إجراءات تحديث الترقي"، هو الاعتماد على معايير مرنة يمكن تطويعها بحسب الإمكانيات المالية الممكن رصدها للترقي عوض التنقيط والتقييم والأقدمية، بناء على "مراجعة جذرية لمنظومة التنقيط وتقييم الأداء" من خلال: "حذف التنقيط بذريعة "الاستعمال العشوائي وغير الموضوعي". واعتماد تقييم سنوي للموظف يستند على العناصر التالية: إعداد الموظف لتقرير سنوي للأعمال المنجزة، وإجراء مقابلة في ضوء التقرير المعد مع أحد رؤسائه المتسلسلين، يتضمن ملاحظات عامة مع ترتيب الموظف باعتماد سلم تراتبي يضم ثلاث مستويات: (أ و ب و ج).

يجب رفض أي تفكيك لنظام الترقية المعتمد على التنقيط والأقدمية، والمطالبة بتحسينه. ورفض اقحام المنطق الإنتاجوي في الإدارة والوظيفة، وكل تسليع للوظائف.

- تفكيك منظومة أجور الوظيفة العمومية

يسعى هذا الهجوم على الوظيفة العمومية لإلغاء تعدد الأنظمة الأساسية، لأنه تعدد يأخذ خصوصيات كل فئة على حدة، ويمنح كل فئة تعويضات اجتماعية تقع على عاتق الدولة كمشغل. يبلغ حاليا حجم التعويضات المتعلقة بالدرجة حوالي 76 بالمائة في المتوسط من الراتب الشهري الخام. كما سيطال الهجوم الراتب الأساسي القائم على نظام الرقم الاستدلالي. فالموظفون في نفس القطاع يزاولون نفس الوظائف لكن بأجور متباينة، وذلك بسبب تعويضات الرتب والدرجات، فكلما كان الموظف اقدم تزداد تعويضات درجاته.

وراتب الموظف-ة بالنسبة للدولة بهذا المعنى "لا يتيح استعماله كآلية للتدبير. ونظرا لوزنه على المالية العمومية وارتباطه الوثيق بمشاريع إصلاح تدبير الموارد البشرية، فإن إصلاح نظام الأجور يصبح أمرا ملحا لأنه يرهن نجاح الإصلاحات الأخرى".

تمثل نفقات موظفي الدولة أهم المكونات الأساسية للنفقات العمومية حيث تمثل لوحدها أكثر من 33 بالمئة من نفقات الميزانية العامة. والزيادات المترتبة

عن الترقية في الدرجة والسلم تستلزم سنويا مبالغ مهمة، حيث بلغ الغلاف المالي لهذه الزيادات 3.56 مليار درهم سنة 2015 مثلا.

والحالة هذه تسعى الدولة لتعويض نظام الترقيات في الدرجة والسلم، ب"التحفيز على المردودية والفعالية": عبر تخصيص هامش من الأجر لهذا الغرض. الشئ الذي سيخلق حالة من اللامساواة بين فئات الأجراء وقطاعات الوظيفة العمومية، وبين النساء والرجال، فضلا عن التعسفات التي ستزداد حدتها.

ولأن أجور الوظيفة العمومية مستقرة، لأنها مرتبطة بالسلم أو الإطار، فإن الدولة تسعى لقضمها وتقليصها، عبر ربطها بالعمل الممارس، أي المردودية والكفاءة. الشئ الذي سيضرب استقرار الأجر، ومن ثمة تهشيش أوضاع الأجراء، فضلا عن تقليص تعويضات الأجر، بمبرر احتلالها "حيزا كبير من الأجرة".

- ضرب الاستقرار المهني للموظفين: الحركية وإعادة الانتشار

مرسوم "نقل الموظفين"، المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الوزارات (المتصرفون، المهندسون، التقنيون، المساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون...) مجرد بداية على صعيد حركية الموظفين، فالغاية تحريك مجموع موظفي الوظيفة العمومية عند الحاجة. حيث سيجري الربط بين الترقية والحركية من أجل إجبار الموظفين على تغيير أماكن عملهم باستمرار.

الحركية وإعادة الانتشار والتفييض... هي تنقيل إجباري (عقاب) يضرب استقرار الشغل. فلتغطية الخصاص وتعويض المتقاعدين يجب زيادة الموظفين عبر التوظيف، وليس استهداف استقرارهم المهني، كما أن هذا الهجوم سيترافق مع تجميد وإلغاء الحركة الانتقالية الاختيارية، بشتى أنواعها.

- تهشيش التوظيف في الإدارات العمومية عبر التعاقد

بعد النجاح في تعميم العمل الهش في القطاع الخاص، وما ترتب عنه من فرط استغلال وقهر، وشبه قضاء على العمل النقابي، ها هي الدولة تُقدم على خطوة إضافية لتنفيذ نفس الخطة بقطاع الوظيفة العمومية.

لقد دخل نسف استقرار العمل إلى قطاع الوظيفة العمومية من باب التفويض لشركات المناولة (حراسة، نظافة، مطعمة، بستنة...) دون أن يلقى أي اعتراض من طرف بيروقرطيات النقابات. وهذا طبعا ما يشجع الدولة على المزيد من الهشاشة.

تسعى الدولة لتخفيض نفقات الموظفين من 11.5 بالمئة إلى أقل من 10 بالمئة من الناتج الداخلي الخام. والحل السحري طبعا هو التوظيف عبر العقود، ليتسنى لها التخلص من الموظفين كلما استدعت الضرورة، يعني أقصى مرونة في التوظيف.

برسم سنة 2018 بلغ عدد الموظفين 568.655 موظفا مدنيا. أزيد من نصف الموظفين بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي: 287089 أي 51 بالمئة. والداخلية 23 بالمئة، والصحة 9 بالمئة، والعدل 3 بالمئة، والاقتصاد والمالية 3 بالمئة، وقطاعات أخرى 11 بالمئة. وحجم الموظفين بالتربية الوطنية الكبير جعل شغيلتها الأوائل المستهدفون بالتشغيل بالتعاقد.

يسعى هذا الهجوم لتغيير نظام التوظيف في الوظيفة العمومية ككل، عبر اعتماد "تقنيات تدبير الموارد البشرية التي أثبتت نجاحها في القطاع الخاص وفي بلدان أخرى" [تقرير موضوعاتي للمجلس الأعلى للحسابات حول نظام الوظيفة العمومية بالمغرب]. أي العمل بنظام العقدة المحددة المدة، عوض الترسيم. ولكي تكون لدى الدولة القدرة على تطبيق ذلك، يقترح المجلس الأعلى للحسابات على السلطات العمومية التدابير التحضيرية التالية:

- مواصلة جهود تقليص عدد الأنظمة الأساسية الخاصة بنظام الوظيفة العمومية.

العمل على إضفاء المهنية على عمليات التوظيف ولاسيما من خلال مراجعة وزن الشروط الأكاديمية وذلك بتقليصه لفائدة اعتبارات أخرى تتعلق بالخبرة والكفاءات الشخصية التي يتطلبها المنصب المراد شغله؛

تطوير الشروط الضرورية لإنجاح سياسة التوظيف عن طريق التعاقد لا سيما من خلال الإرساء المتدرج للعناصر الضرورية من "نظام الوظيفة"؛

رفع الحواجز بين القطاعين العام والخاص من خلال اعتبار التجارب المهنية في القطاعين أثناء التوظيف ووضع آليات الالتقائية أنظمة التقاعد في القطاعين.

التوظيف بالعقدة جريمةٌ ستنال من استقرار أوضاع الشغل بالوظيفة العمومية لأول مرة في تاريخها، وسيكون لهذا التوظيف انعكاساتٌ خطيرةٌ على أوضاع أجراء وأجيرات الوظيفة العمومية، بحيث ستكون أكثر هشاشة، وستدمر ما تبقى من حقوقهم، وستمس استقرار حياتهم.

تظل غاية الدولة هي التخلص من معايير التوظيف الوطنية والموحدة، لأنها تُكسب أجراء الوظيفة العمومية قوة تفاوضية جماعية على المستوى الوطني. بمعنى تدمير وحدة الشغيلة عبر ما يسمى بالتوظيف الجهوي، وتعميم الهشاشة وفرط الاستغلال، وفي نفس الوقت التحكم في كتلة أجور أجراء الوظيفة العمومية من خلال تقليص أكلافها بـ"ربط الأجور والحقوق الاجتماعية بالمردودية".

- تفكيك منظومة التقييم وربط الترقية بالمردودية

يسعى الإصلاح/التخريب إلى التخلص نهائيا من مكسب الترقي التلقائي بناء على الأقدمية وسنوات العمل. وتعويضه بنظام المردودية والاستحقاق. بما فيه إمكانية القهقرة في الدرجة بالنسبة للموظفين ذوي "الأداء الضعيف". حيث "ينبغي أن يروم الإصلاح تحقيق هدف القطع مع نهج الترقية التلقائية وحث الموظفين على أداء مهامهم بالجدية والاستقامة المطلوبتين." وتتجلى الخطوط العريضة لهذا الهجوم على نظام الترقي في:

وضع معايير محددة للتقييم، على مستوى كل إدارة، تمكن من قياس أداء كل موظف على أساس المهام المسندة إليه؛

القطع مع نهج الترقية التلقائية وتشجيع الموظفين على تطوير روح المبادرة والابتكار وتطوير معارفهم خلال مساراتهم المهنية، وذلك بتضمين نظام التقييم والترقية إمكانية القهقرى في الدرجة بالنسبة

نسفُ نظام الوظيفة العُمومية: هجماتٌ قاتلةٌ قادمة

تتمة الصفحة 6-7

للموظفين ذوي الأداء الضعيف:
اعتماد تدابير وإجراءات تجعل من الأداء الجيد والاستثنائي للموظف محط تشجيع وتحفيز، عن طريق إحداث نظام للمكافأة يمكن الموظف المجد، استثناء، من الاستفادة من تعويضات درجة أعلى.
ليس أجراء الوظيفة العمومية الآلات أو سلعا، لقياس مردوديتهم. يجب أن يختار الموظفون مسارهم المهني بحرية، حسب اختيارهم، على أساس تكوين أولي صلب، وتكوين مستمر مفتوح على آفاق رحبة بدل إجبارهم على التكيف مع الإصلاحات.

- ربط التكوين المستمر بالأجور ونظام التقييم والترقية...

سيكون التكوين ملزما للموظفين، بل شرطا من الشروط الأساسية للوظيفة العمومية النيوليبرالية، حيث سيُعتمد في مختلف مراحل المسار المهني للموظف. بدءا من اعتماده كمعيار للترقية وتقييم الأداء واجتياز المباريات وامتحانات الكفاءة المهنية، وولوج المناصب العليا ومناصب المسؤولية والتعويضات في الأجور. كما سيتم اعتماده في إعادة الانتشار كأداة للترهيب والانتقام..

"التكوين المستمر" بهذا المعنى لا يقصد به معارف الموظفين الأكاديمية، بل آلية للتنافس والتطاحن، والجري وراء والتكوينات سواء منها الرسمية وغير الرسمية، قصد تجاوز الموظفين لبعضهم البعض في مراكمة شهادات التكوينات المستمرة، لكسب السبق في تسلق سلم الترقية أو لتفادي قرار جائر في حقهم كإعادة الانتشار.
سيكون هذا التكوين على حساب أوقات راحة الموظفين، الشيء الذي سيثقل كاهلهم بساعات إضافية غير مؤدى عنها، وإغراقهم في دوامة استلاب وحشي للعمل تُسحق فيه إنسانية الإنسان، ليصبحوا عبيد الإدارة. كما أن تقنين هذه التكوينات واعتبارها أحد مقاييس الأداء، سيستبعد أي نقد أو رفض لها.
"يجب أن يلبي التكوين المستمر حاجات الإدارة ورغباتها انطلاقا من التطورات"، بهذا المعنى هي تكوينات خارج حاجات الموظفين، وسيتحولون إلى فئران لتجريب بعض النظريات النيوليبرالية في مجال الإدارة والوظيفة. يمكن اختصار جوانب الهجوم على صعيد التكوين على التالي:
* أخذ التكوين المستمر التأهيلي بعين الاعتبار عند ولوج المناصب العليا أو مناصب المسؤولية؛
إدماج التكوين ومجهود تطوير الكفاءات في إطار مسلسل تقييم الموظفين؛
* توجيه التكوين ليساير أهداف إعادة الانتشار والحركية مما يقتضي إعادة تأهيل الموظفين كلما تطلب الأمر ذلك؛
* ربط التكوين بالترقية من خلال تنظيم دورات تكوينية تمهيدية للمباريات والإمتحانات لولوج الوظائف المناسبة؛
* تبحث الدولة عن تكوين متلائم مع منطقها، وليس تكوينا يستجيب لرغبات وطموحات الموظفين.

- الهجوم على الحماية الاجتماعية ومكاسب التقاعد

الهجوم على نظام المعاشات المدنية المسير من قبل الصندوق المغربي للتقاعد منذ 2016، ليس إلا خطوة أولية في اتجاه تجميع جميع أنظمة التقاعد، وضرب كل مكاسب الموظفين على هذا الصعيد. إجراءات 2016 سعت لتقريب نظام المعاشات المدنية والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، والمرحلة الثانية ستتضمن "إصلاحا عميقا" لمنظومة التقاعد.

تنطوي هذه التعديلات على مزيد من التراجعات الخطيرة التي ستنال من مكاسب الموظفين في مجال التقاعد.

- زيادة عدد ساعات العمل

أحد مداخل تقليص الوظائف، في إصلاح/تخريب نظام الوظيفة العمومية، هو فرض ساعات عمل أطول، بدءا بالتشديد على الالتزام بساعات العمل الفعلية للموظف، وزيادة زمن العمل الإداري فيما بعد، من خلال:
* وضع آليات للتحقق من الوقت الفعلي للعمل في إطار المدة المحددة في النصوص التنظيمية.
* الرفع من زمن العمل الإداري الفعلي لتوفير هامش من الإمكانيات التي تعادل أعدادا معينة من الموظفين بما يمكن من تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية الناجمة عن تقاعد الموظفين، وبالتالي تقليص التوظيفات إلى أقصى حد.
* تقليص رخص التغيب للموظفين.
لشرعنة زيادة ساعات العمل لجأت الدولة كالعادة لعشرات الذرائع، كغياب الموظفين على سبيل المثال: "فقد قطاع التربية الوطنية سنة 2016 ما مجموعه 406 890 يوم عمل... أما في قطاع الصحة العمومية، تشير الدراسات إلى أن حوالي 46 بالمائة في المتوسط من الوقت المخصص للعمل لا يتم استغلاله نتيجة غيابات الأطباء. أما في الإدارات الأخرى، فإن مدة العمل الأسبوعية المحددة في 37.5 ساعة لا يتم احترامها بشكل صارم. وهو ما يمثل هامشا كبيرا لضبط هذا الزمن."
المقصود من هذه الذرائع هو تحميل أجراء وأجيرات الوظيفة العمومية مسؤولية تردي الخدمات التي يؤدونها، حيث أن الخصاص الذي تشهده الإدارات العمومية نتيجة للتغيبات وليس لشح التوظيفات.. وبذلك تعفي الدولة نفسها: خفض ميزانية القطاعات الاجتماعية ووقف التشغيل، وعدم تعويض المتقاعدين. بل ورفع ساعات العمل على حساب أوقات راحة الموظفين.

- استهداف التنظيم النقابي

تقارير مؤسسات الدولة تشدد على أن إكراهات إصلاح/تدمير النظام الأساسي للوظيفة العمومية يتمثل في التنظيم النقابي لأجراء الوظيفة العمومية. حيث أن "الثقل الذي تمثله التكتلات الفئوية (النقابات) يحد من مختلف المبادرات".
الهجوم على نظام الوظيفة العمومية، لكي يأخذ مجراه، ستُوسع الدولة من استهداف الحرية النقابية، الشيء الذي سيجعل أوضاع التنظيم النقابي في ظل هذا الهجوم الجذري على الوظيفة العمومية بالغة الخطورة. فضرب العمل القار والدائم، سيهدد وحدة الموظفين (مرسمين ومشتغلين بالعقدة)، وسيضرب على المدى المتوسط والبعيد إمكانات التنظيم النقابي للموظفين، مضعفا النقابات العمالية في قطاعات الوظيفة العمومية. وستُستعمل في هذه الحرب على التنظيم النقابي ما يجري إعداده من تشريعات مكبلة للحريات النقابية، كقانون الإضراب وقانون النقابات المهنية.

- اللاتمركز إداري: وعاء تفكيك الوظيفة العمومية

ربط نظام الوظيفة العمومية، باللاتمركز الإداري، أي ما يسمى "بالجهوية المتقدمة"، ليس إلا نوعا من الخداع، لأنه يحجب الغايات الحقيقية لواضعيه. اللاتمركز الإداري مقترح للبنك الدولي في إطار نقل خبرته للدولة المغربية. ينادي خبراء هذا البنك بتعميق "لامركزية الإدارة العمومية بغرض ضمان أن تؤدي عملية الإصلاح الطويلة في نهاية المطاف إلى تحقيق آثار ملموسة".
وبعد أن تضمنته اتفاقات الديون الأخيرة، سارعت الدولة لوضع إطار قانوني للاتمركز الإداري، وهو الوعاء التنظيمي الذي سيشرف على كل الهجمات التي أشرنا إليها. يتعلق الأمر بمرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة "ميثاق وطني للاتمركز الإداري".
اللاتمركز الإداري في أجندة البنك الدولي والدولة المغربية، في الحقيقة، هو تمركز عميق، حيث أن السياسات التي ستطبق في الجهات، لن يتم وضعها على صعيد الإدارات الجهوية، ولا في الرباط، بل في المراكز الإمبريالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة..). إنها سياسات بالغة التمركز.
الغاية إذن هي ضرب تضامن أجراء وأجيرات الوظيفة العمومية، حيث سيسهل مباشرة هذه الهجمات على صعيد الجهات بتشتيت وحدة الأجراء. ستناوشُ شغيلة كل قطاع أو كل إدارة دون تضامن رفاقهم بباقي الجهات والعمالات. هذا فضلا عن تعميم التوظيف بالعقود على صعيد الجهات، وإعادة انتشار الموظفين...
ويمكن إبراز الغايات الحقيقية لما يسمى باللاتمركز الإداري كما يلي:
* لمباشرة الهجمات على الوظيفة العمومية في المستويات الجهوية، سيتم نقل السلط والوسائل وتخويل الإعتمادات لفائدة المصالح الجهوية.
* تضخيم دور والي الجهة، باعتباره ممثلا للسلطة المركزية على المستوى الجهوي فهو يسهر على تنسيق الهجمات على الإدارات الجهوية، ومراقبتها.
* التنزيل الصارم للتوجهات العامة لسياسة الدولة في مجال إعادة تنظيم الوظيفة والإدارة على مستوى الجهة والعمالة والإقليم.
* إعادة انتشار الموظفين بين الإدارات المركزية والمصالح اللاممركزة من خلال تشجيع الحركية الادارية.
* التقشف في النفقات العمومية من خلال اعتماد مبدأ التعاضد في الوسائل المادية والبشرية.
* تخويل رؤساء المصالح اللاممركزة على الصعيد الجهوي، صفة آمرين بالصرف جهويين.
*تمكين رؤساء المصالح بالجهات من صلاحيات تدبير المسار المهني للموارد البشرية الخاضعة لسلطتهم على الصعيد الجهوي والإقليمي.
* يشرف والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم، على رؤساء المصالح اللاممركزة للدولة ومختلف العاملين تحت إمرتهم.
* يشرف الولاة والعمال على تحضير البرامج والمشاريع المقررة من قبل السلطات العمومية المركزية. كما يعهد اليهم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ المصالح اللاممركزة للدولة لمهامها وللالتزامات الملقاة على عاتقها.

- تضخيم الإجراءات التأديبية

للضغط على الموظفين لتقبل هذا التهشيش لظروف عملهم، وإجبارهم على التخلي عن مكاسبهم، ثم مراجعة نظام العقوبات في اتجاه تضخيم استعمال مساطر التأديب والعقاب. وتشتيت وحدة الموظفين سيصب في هذا الاتجاه. باستعمال شتى الذرائع والمبررات ك"تغيير العقليات واجراء قطيعة مع بعض السلوكات المشينة التي تسيء للإدارة، كعدم الانضباط في أداء العمل".
وإذا كانت اللجان المتساوية الأعضاء في النظام الأساسي الجاري هي التي تتداول في الإجراءات التأديبية، فإن سيرورة التخلي عن طفيف اختصاصاتها قد بدأت منذ مدة بوضعها بيد الرؤساء المباشرين على صعيد البنيات التدبيرية الإقليمية أو الجهوية.

لا لتفكيك الوظيفة العمومية

يجب الدفاع عن الوظيفة العمومية والمرافق العمومية باعتبارها ثروة جماعية لا غنى عنها للجميع، لكونها تحد من اللامساواة. ويجب التصدي الجماعي لهذه الإصلاحات الكارثية والمدمرة للوظيفة العمومية، ولمكاسب الموظفين، وللخدمات العمومية.
رفض تفكيك مكاسب أجراء وأجيرات الوظيفة العمومية، عبر الإجراءات التي تم اتخاذها سابقا أو التي سيتم الإعلان عنها في اطار ما يسمى الآن بالوظيفة العمومية الجهوية ذات المضامين النيوليبرالية المشار إليها، يتعلق أساسا برفض منطق السوق الجشع والأناني والفرداني. لأننا نريد تغييرا اجتماعيا لكي يصبح المجتمع أكثر عدالة وأكثر ديمقراطية وأكثر تضامنا. تضامنٌ تعبر عنه الخدمات العمومية، لأنها عامل رئيسي في إعادة توزيع الثروات، فعبر الخدمات العمومية يتحقق ولوج الجميع للمدرسة والتعليم والصحة والنقل ومختلف الخدمات الإدارية...
هذه الهجمات التي عرضناها ليست "إصلاحا"، بل هي تدميرٌ لمكاسب نضالات عقود من الزمن. لذلك لا يجب المطالبة بتصويب أخطائها، بل بتوحيد النضالات لأجل التصدي لها.

مراجع:
بيان البنك الدولي 19 فبراير 2019.
الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021.
النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية من الإصلاح الجزئي إلى المراجعة الشاملة.
قانون المالية -2019تقرير حول الموارد البشرية.
نظام الوظيفة العمومية-خلاصة- المجلس الأعلى للحسابات 2017.
انطلاقة، دراسة تتعلق بتقييم عملية المغادرة الطوعية للوظيفة العمومية، ملخص لتقرير الدراسة 2006.
وثيقة للبنك الدولي، القرض الثاني لسياسات التنمية من أجل دعم الشفافية والمساءلة 22 سبتمبر 2015.
المغرب . القرض الرابع لمشروع دعم إصلاح الإدارة العمومية 24 يناير 2010.
قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة 7 يوليوز 2009 بتحديد استراتيجية التكوين المستمر.
مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري.
النظام الأساسي للوظيفة العمومية: الوضعية الراهنة وأفاق الإصلاح، وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الميزانية، 2013.
كراس حول تفكيك الوظيفة العمومية بموقع جريدة المناضل-ة.

النظام الأساسي لموظفي الاكاديميات: غارة تستهدف التدمير الكامل لمكتسبات رجال ونساء التعليم

بقلم، فاتح رضوان

أجبر الإضراب البطولي الذي تخوضه التنسيقية الوطنية للأساتذة/آت الذين فرض عليهم/هن التعاقد دولة خدمة رأسالمال على الخروج بصيغة أخرى من "نظامها الأساسي لموظفي الاكاديميات"، بهدف إلى الالتفاف على نضالات من فرض عليهم/هن التعاقد وباقي نساء ورجال التعليم المرسمين، الذين تظهر تنامي مساهمتهم في الإضرابات أنهم فطنوا أخيرا للمصير الذي تعده لهم دولة "النموذج التنموي الجديد".

يصر وزير التعليم، ومعه رئيس الحكومة وباقي وزرائها، على أن النظام الاساسي الجديد هو نظام "مطابق" للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، مع استثناءه لمسألتين بسيطتين في نظره، وسيتم حلها بسرعة في القريب العاجل، يقصد مسألة إلحاق من فرض عليهم/هن التعاقد بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، ومسألة الحركة الانتقالية. وبغض النظر عن أن هاتين النقطتين تمثلان تراجعا خطيرا عن مكساب تاريخية لرجال ونساء التعليم، وتحملان بذور تراجعات أخطر في القادم من الأيام، إلا أنهما ليسا التراجعين الوحيدين، بل هناك تراجعات أخطر تضرب في الصميم مكاسب كبيرة للشغيلة التعليمية لم تحققها إلا بنضالات مريرة وتضحيات كبرى.

دولة تخرق قوانينها.

يستند النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات على لائحة طويلة عريضة من الظهائر والمراسيم، لكن هو ذاته ليس قانونا، بل مجرد وثيقة تدبيرية صادقت عليها مجالس إدارية غير مكتملة التمثيل، تم جمعها على عجل، وأشر عليها وزير التعليم بصفته رئيسا لذلك المجلس، ولن نغالي إن قلنا إن ذلك "النظام الأساسي" هو من ناحية التراتبية القانونية في حكم العدم، وأن أي قرار وزاري مهما كان تافها هو أعلى منه شأنا.

إن أهم مرجع قانوني يستند إليه النظام الاساسي هو القانون 07/00 المنشئ للأكاديميات، والمحدد لاختصاصاتها المتمثلة في 17 عشر اختصاصا، واحد منها، وهو العاشر في الترتيب، مرتبط بما يسمونه " تدبير الموارد البشرية"، ويقول منطوقه كالتالي: "ممارسة الاختصاصات المفوضة إليها من لدن السلطة الحكومية الوصية في مجال تدبير الموارد البشرية"، ولم يحدث لحد الآن أن فوضت وزارة التربية الوطنية اختصاصات للأكاديميات فيما يتعلق بأي شكل من أشكال التوظيف، بما فيه التوظيف بعقود الذي كان يتم بناء على مذكرة وزارية واستنادا على أحكام مقرر مشترك بين وزارتين. وكل الاختصاصات المفوضة تهم الموظفين الخاضعين لأحكام النظام الاساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية.

لكن، مهلا، ستجيب الأكاديميات ووراءها الوزارة، إن التوظيف في الأكاديميات بموجب أنظمتها الأساسية يتم وفق القانون المشار إليه أعلاه، 07/00، وبالضبط مادته الحادية عشرة التي تتحدث عن النظام الأساسي الخاص بهيئة المستخدمين الخاصة بالأكاديميات، ونحن بدورنا نجيبهم، بأن تلك المادة تتحدث عن صدورذلك النظام الأساسي بموجب مرسوم، وهو الأمر الذي لم يحصل، أي أنه يجعل مما يسمى نظاما أساسيا لموظفي الاكاديميات مخالفا للقانون وأصدرته هيئة ليس من اختصاصها إصداره. والعجيب في الأمر أن النظام الاساسي، الذي لا يحترم سلطة الدولة التي ينظمها القانون، يدعو العاملين إلى احترام سلطة الدولة والعمل على احترامها.

إذا كانت "الموارد البشرية" سهلة الاستغلال حتى بالتحايل على القانون، فإن تأدية أجورها يتم كذلك بالتحايل على القانون: فالمادة 9 من القانون 07/00 التي تتحدث عن ميزانية الأكاديمية، لا تتحدث عن ميزانية تخصص للأجور، بل عن نفقات التسيير والتجهيز وتسديد القروض والتسبيقات ونفقات أخرى، لهذا بالضبط يتم صرف أجور الأساتذة من خانة المعدات. كيف يتم إعداد نظام طويل عريض للتوظيف والترسيم وكل شيء، وهم لا يزالون يتحايلون عند تأدية الأجور لأن بناءهم القانوني هش، أو لأنهم يقدمون حسابات مزورة للبنك العالمي الذي لا يتحكم في قراراتهم دائما حسب المضلل الرسمي باسم الحكومة.

تندرج عملية الدوس على قوانين أصدرتها الدولة نفسها في سياق عام عنوانه: نزع التقنين، الذي يستهدف أساسا جعل القوانين مطواعة وسهلة التغيير، بهدف تكثيف الاستغلال والنزول بالأجراء إلى درجة العبيد. أهلا بكم في زمن الليبرالية الجديدة، لقد تم إسقاط العقود أيها الوزير، لكي يتم تعميم الهشاشة.

وداعا لخارج السلم

في الوقت الذي تناضل فيه عدد من الفئات التعليمية لأجل الحصول على إمكانية الترقي لخارج السلم، جاء النظام الأساسي الذي وصفه دجالون بأنه مطابق لماهو جار به العمل بالنسبة للموظفين، لكي يحرم فئة أساتذة الثانوي من إمكان الترقي لخارج السلم. حيث جاء في المادة التاسعة بأن إطار أستاذ التعليم الثانوي لا يشمل إلا درجتين: الثانية (سلم 10) والأولى (سلم 11). لقد قضم معدو هذه الأنظمة (الذين لا يخضعون لأوامر البنك العالمي حسب المضلل الرسمي باسم الحكومة) سنين من النضال بجرة قلم، ومعها ملايين من الدراهم سيتم تفويتها لكبار النهابين.

فرط استغلال الأساتذة/آت

معاناة الأساتذة/آت من فرط الاستغلال ستتعمق، فأساتذة(ة) التعليم الثانوي سيصبحون في وضع يمكن معه التدريس في سلكي الثانوي: إعدادي وتأهيلي، وهذا الإجراء فرضه من أعد النظام الأساسي لكي تصبح إمكانية إعادة انتشار الأساتذة/آت بين السلكين سهلة وسلسة، وسيفرض على هؤلاء إعداد دروس ست مستويات دراسية، هذا إذا لم يتم تكليفهم بتدريس ما يعرف بالمواد المتآخية في إطار بدعة لا تربوية عنوانها التقشف.

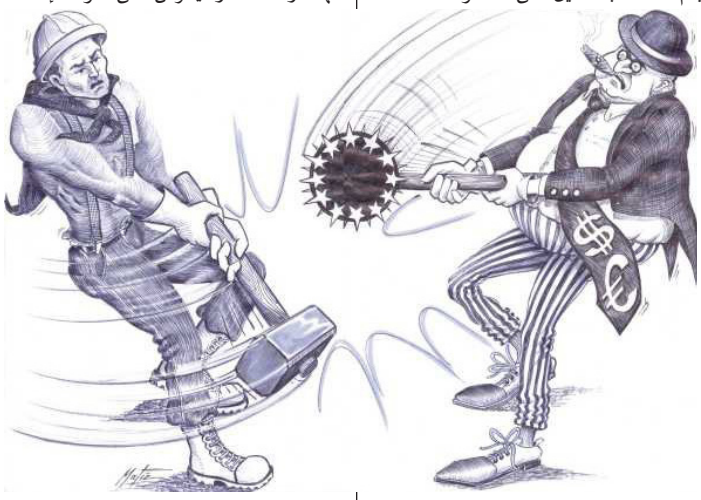

الحكومة الحاذقة تتربح على تقليص عدد المترقين

لم يجهز النظام الأساسي فقط على خارج السلم بالنسبة لأطر التدريس، بل سيجهز على آلاف المناصب التي كانت ستخصص لترقية أطر التربية الوطنية. فمن المعلوم أن الترقية تتم وفق حصيص يقدر ب 33% من مجموع المستوفين لشروط الترقي (بصيغتيه بالاختيار والامتحان)، وكان هذا الحصيص يتغذى سنويا بمستوفين جدد للشروط يرفع من إمكانية ترقية الموظفين. لكن بوقفها التوظيف في أسلاك موظفي وزارة التربية الوطنية لن يتغذى ذاك الحصيص مما سيتنج عنه تقلص عدد المترقين سنويا، بينما لن يصبح بإمكان "أطر الأكاديمية" الترقية في الدرجة في فئة أطر الأكاديمية إلا بعد مرور ستة سنوات من تاريخ الشروع بالتوظيف مع الأكاديمية. إنه الحذق التقشفي الذي يجب أن يفطن له الجميع. إنهم ينزعون منا حقنا، لكي يهدوه على طبق لأولياءهم.

لا ترقية بالشهادات

لا يتيح ما يسمى بالنظام الأساسي أي ترقية باعتماد الشهادات، في الوقت الذي لازالت تنسيقيات المطالبين بالترقية بها تناضل في الشارع جنبا الى جنب مع باقي الفئات المحتجة.

إلحاق باقي الموظفين بالأكاديميات: الغارة القادمة

الاستعدادات جارية على قدم وساق لإلحاق كل الموظفين التابعين لوزارة التربية الوطنية بالأكاديميات، وأنظمتها الأساسية. فبعدما تم تعميم صيغة التوظيف بالأكاديميات على أصناف أطر التربية والتعليم (مفتشون – متصرفون تربوين – ملحقون – أطر التوجيه والتخطيط)، أصبح المجال مفتوحا لتنزيل ما جاء به القانون 07/00 من كون هيئة المستخدمين بالأكاديميات تتكون كذلك من موظفين في وضعية إلحاق، وقد نصت على ذلك بوضوح المادة 2 من النظام الأساسي.

الصندوق المغربي للتقاعد في خبركان

تم الاحتفاظ بالأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، في إجراء يستهدف وضع الصندوق المغربي للتقاعد في وضعية حرجة بحرمانه من مساهمات موظفين جدد، مما سيعجل بتصفيته وإلحاق الموظفين بصندوق تقاعدي جديد سيكون ثمرة مرة لتوحيد صندوقي CMR وrcar، وفي غياب نضال ضاري لن يكون التوحيد إلا على قاعدة أسوأ ما في النظامين.

أوجب الواجبات

إزاء الوضع الحالي، يمثل الاستمرار في النضال، وبناء أدواته واجتراح تكتيكاته التي تقلل الخسائر وتقربنا كل مرة من تحقيق أهدافنا، أوجب الواجبات. لا يعني الاستمرار في النضال اتباع تكتيك وحيد أو تبني شكل وحيد، لكنه يعني أساسا ضمان مشاركة أوسع ما يمكن من الشغيلة في تقريره وتسييره، إنجاز التقدم بحساب والتراجع بحساب، والبحث الدائم عن توسيع دائرة الحلفاء وحرمان العدو من قطف نتائج دجله وكذبه على الناس. وفي هذا السياق يجب الانتباه إلى أن فئات تعليمية أخرى كانت تعتبر نفسها في منأى عن غارات الدولة (خاصة المفتشون والمتصرفون التربوين) ستجد نفسها مضطرة للالتحاق بالنضال دفاعا عن إطاراتها التي ستلحقها إهانة نزع التقنين التي لحقت أطر التدريس. أي بعبارة أخرى سعي الدولة إلى أن تطابق وضع النظاميين مع الوضع الجديد الذي فرضته على "أطر الأكاديمية".

مثل صمود الاساتذة/آت الذين فرض عليهم/هن التعاقد، والاستعدادات النضالية التي عبرت عنها "أسرة" التعليم، والتضامن الواسع من قبل الكادحات والكادحين آباء وأمهات التلاميذ نقط قوة ينبغي استثمارها وتوسيعها، فالمعركة لازالت طويلة.

يمثل الحفظ على التنسيقية كمكسب تنظيمي ونضالي، متأهبة وفي حالة تعبئة ضمانة لوقف كل الإجراءات الانتقامية، ووقف كل المتابعات، وسدا ضد عودة الممارسات التميزية، فضلا عن نضالها من أجل المطلب الأساسي: الإدماج في الوظيفة العمومية.

قادة النقابات التعليمية: كل الأنظار تراقبكم، فماذا أنتم فاعلون؟

بقلم، أحمد أنور

يعيش شغيلة التعليم العمومي جميعهم لحظة ترقب شديد لمعرفة القرار العملي لقادة النقابات الخمس، أي ما سينتهي إليه التأرجح بين إعلان التمسك بالمطالب والمسارعة إلى جلسات "حوار" لا جديد نوعي فيها، و قبول نقل رسائل الدولة إلى الأساتذة المفروض عليهم التعاقد. هذا كأن الأمر لا يعنيها، فيما التعاقد سلاح دمار شامل لكل المكاسب التاريخية في الوظيفة العمومية.

قريبا سينجلي الغموض، وينتهي كل إلى مستقر: أما خندق الدفاع عن مصالح المستخدمين، واما خيانة فاضحة تنضاف الى سجل خزي مفتوح لكل أعداء العمال والشعب.

شغيلة قطاع التعليم بين الدينامية نضالية وألاعيب الدولة

طيلة السنوات الأخيرة برزت نضالات لفئات تعليمية سواء ضد قرارات إدارية (ضحايا الحركة الانتقالية ضحايا التقسيم الترابي...) او محرومة من الترقيات (السلم التاسع، حاملي الشهادات خارج السلم..)،أو مطالبة بسن قانون خاص ينظم عملها (المفتشون ،المديرين والحراس العامون والسلك الإداري..) مقابل تراجع لافت للمعارك النقابية الوطنية، وخفوت زخمها، ما يشكل تقويضا للنقابة ودورها كمنظم جماعي للأجراء.

وليس سرا أن سبب انفراط الشغيلة عن التنظيمات النقابية يعود إلى عجز الأخيرة عن مواجهة التعديات العنيفة التي نفذتها الدولة، بل انها أحيانا وفرت لها الغطاء وكانت شريكا اجتماعيا في شن العدوان. المثال الابرز هنا مساندتها لما يسمى الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الغاء السلاليم الدنيا، صمتها عن التشغيل بالتعاقد في فترة محمد حصاد بمبرر ظرفية الاجراء....

طبعا لا تزال النقابة التعليمية، رغم كل ما أصابها من ضعف،تضم مناضلين صادقين وفروعا مناضلة. ومازالت تقاليد الحركة النقابية الاصيلة تقاوم تحت كل الظروف الصعبة هجوم الدولة الأيديولوجي الذي يريد جعل النقابة مجرد ملحقة لدى قسم الموارد البشرية، وشاهد زور مقابل فتات التنازلات وقضاء مصالح انتهازية لقادة فاسدين.

النقابة سلاح ضروري لأجل حماية مكاسب الشغيلة مما يتربص بها من مشاريع تدمير، ولا غنى عنها لأجل تحسين فعلي لظروف عمل الشغيلة وعيشهم. وبمثل انتفاء النقابة او ضعفها تمهيدا لطريق دكاك الدولة ليأتى على الكثير من المكاسب التي تبدو اليوم منيعة .

صعود نضالات شغيلة التعليم بهذا الزخم له تفسير وحيد، يتمثل في تدهور في الأوضاع الاقتصادية وظروف العمل. استفادت شغيلة التعليم من زيادة ملموسة في اجورها خصوصا في وسط التسعينيات القرن الماضي لسببين اثنين: الأول بفضل الدينامية النقابية التي انتزعت زيادات في الأجور، والثاني بسبب رغبة الدولة في تمرير اطار استراتيجي لهجومها في اطار "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" اطلقت سلسلة تنازلات حسنت من دخل الشغيلة وكانت مبررا لمساندة القيادات النقابية لخطة الدولة في اطار"شراكة وحوار" وفرض سلم اجتماعي من جهة واحدة .

واستباقا لتجذر موجة السيرورة الثورية، وبقصد إبعاد الحركة العمالية عنها، قدمت الدولة بعكس اعلاناتها السابقة زيادات استثنائية في الأجور في القطاع العام(زيادة 600درهم) وفي القطاع الخاص(15 بالمئة على دفعات) وسلسلة وعود تملصت الدولة من تنفيدها بعد انحسار الموجة انذاك.

طيلة حوالي ثمان سنوات، عملت الدولة على استرجاع ما قدمت من تنازلات أضعافا. فلا زيادة في الأجور وتلبية للمطالب النقابية الجوهرية، بل بلغت بها الصلافة اقفال الباب على قيادة نقابية تتوسل جلسات مفاوضات لا تُستدعى اليها الا عشية فاتح مايو تخرج منها بلا حب ولا طحين، وتتباكي على تعنت الدولة وتدعو الى "مأسسة الحوار الاجتماعي" واتهام الحكومة بتهديد "السلم الاجتماعي" والتهرب من "مسؤوليتها الاجتماعية" وهكذا دواليك دون ملل من تكرار نفس الدور طيلة سنوات.

ظهر نضال التنسيقيات جوابا على سياسة القيادة النقابية تلك، وبلغت ذروتها مع تجربة الأساتذة المتدربين التي ابدت ممارسة نضالية من أسفل وحزما نضاليا ومشاركة حية للقاعدة في القرار ومحاسبة قيادتها. ما انتهي الي تحقيق انتصار جلي على دولة فعلت كل شيء لتخرج منتصرة، وفشلت في حين كانت الحكومة تنفد أحد أكبر غاراتها على أنظمة التقاعد والقيادات النقابات مكتفية بإدانة القرارات الحكومية الانفرادية، وبمواقف لا تقدم ولا تأخر في مجلس المستشارين امام موجة غضب عارمة في صفوف شغيلة التعليم.

المعركة ضد التشغيل بالتعاقد معركة ليست كباقي المعارك

أمران اثنان يضفيان على معركة النضال لإسقاط التشغيل بالعقدة طابعا استثنائيا هما: التشغيل بالعقدة يشكل أخطر إجراء لتقويض الوظيفة العمومية والخدمة العمومية برمتها. فهو مركز ثقل تلتقي فيه باقي القضايا المتصلة بعمومية الخدمات والتشغيل. وبنسفه يسري الامر على الباقي: تقاعد وحماية اجتماعية – خوصصة الخدمات والمرافق-إعادة نظر جذرية في أوضاع عمل الشغيلة – مراجعة شروط الادماج والترقي ومستحقات الدخل- انقلاب في جهات وأساليب الاشراف الإداري والبيداغوجي بإدخال التدابير المجربة بالمقاولات الخاصة – نسف قاعدة ارتكاز الحركة النقابية.

.. يعني دلك أن تمريره بصيغة صريحة أو ملتوية سيمثل هزيمة تاريخية بالنظر لما سيستتبعه من سلسلة عديدة من هجومات تشمل كل شيء في حياة الشغيلة.

الأمر الثاني، أن التشغيل بالعقدة ومخاطره اللاحقة ليس شانا يعني قطاع التعليم حصرا، بل كامل قطاع الوظيفة العمومية. وسيكون مصير المعركة التي يخوضها شغيلة التعليم حاسما لباقي القطاعات بسبب كون شغيلة التعليم يمثلون نصف اجراء الوظيفة العمومية. ثم أن حصن الحركة النقابية في الوظيفة العمومية قائم في نقابات التعليم .

التعامل مع المعركة ضد العقدة باعتبارها معركة مثلها مثل باقي المعارك جهل فاضح أو تجاهل مقصود. انها أم المعارك على صعيد أوضاع العمل. إنها اشد خطرا من الهجوم على التقاعد، ومن قانون النقابات، وكل تلك المشاريع الجهنمية يمكن ردها وتغيرها. لكن العقدة ضربه في الرأس ان حصلت ستمرر باقي الهجومات تباعا بيسر تام وبسرعة فائقة.

أيتها القيادة النقابية،ماذا أنت فاعلة؟

إلى حد اللحظة، لا تنم تصريحات القيادة النقابية، ولا سلوكاتها، عن أدنى وعي ولا بصيص رغبة في مواجهة العقدة. إنها تكتفي بحصر الأمر وكأنه مشكل خاص بقطاع التعليم. وتتجنب جعله مطلبا مركزيا لكل شغيلة الوظيفة العمومية. ثم تقف عن حدود المساند العاجز لمطالب تنسيقية المفروض عليهم التعاقد، وكأن الأمر ليس في قلب مهامها. وأن واجبها أصلا ان تقود معركة اسقاط العقدة في معركة موحدة لكل شغيلة التعليم العمومي والوظيفة العمومية إجمالا.

وأخطر ما في الأمر سعيها لتسويق حلول موحى بها من الدولة، ومحاولة اقناع التنسيقية الوطنية للمتعاقدين بقبولها، مثل التوظيف الجهوي مع إبقاء كامل الترسانة القانونية المكرسة للتعاقد سارية .

دور النقابات في إسقاط العقدة ليس دور الوسيط المحايد، بل مهمتها ان تنزل بكل ثقلها لإجبار الدولة على الغاء صريح للتشغيل بالتعاقد بالتعليم وفي الوظيفة العمومية.

تعترف قيادات نقابات التعليم أن الحكومة ترفض الاستجابة للمطالب، وتصرح الدولة مرارا أن مطالب الشغيلة مستحيلة التحقيق، وتقترح حلولا جزئية أو زيادة جماعية تضمن بها ثمان سنوات أخرى لتمرر كل خطط تدمير شامل للوظيفة العمومية وتريد دعم القيادة النقابية.

وضعت تنسيقيات عديدة برنامج نضال تصاعدي، فيما القيادة النقابية تسارع من اجتماع إلى آخر، وتجد نقل الرسائل بين المتصارعين، وتدعو بين الحين والأخر قاعدتها للتعبئة في وقت لا تفعل أي شيء يؤشر انها في لحظة طوارئ نقابية وأنها في مستوى التحديات والمخاطر المحدقة بشغيلة الوظيفة العمومية انها تتقلب بين ضغوط غضب شغيلة تتوجس خطر داهم وابتزاز الدولة لها فتهرب الى حياد كاذب لن يكون في حقيقة الأمر الا تخليا عن دورها في لحظة مفصلية.

مادا تنتظر قيادة النقابات لتسطير برنامج نضالي مركز وواضح؟

بنده الأول سحب فوري للتشغيل بالعقدة في الوظيفة العمومية.

وثانيا: إجراءات دقيقة لتحسين الدخل وظروف العمل، وإنهاء شامل لمظالم ضحايا الظلم الإداري والقانوني؟

مادا تنتظر لإعلان معركة تصاعدية وإعلان تعبئة استثنائية في قاعدة شغيلة التعليم؟ لماذا تتفجر على دينامية نضالية تشتعل أمام أعينها، فيما تجلس ذليلة مع وزراء لا حول لهم ولا قوة؟ لماذا تفرط في قوة الضغط التي تشكلها وحدة الشغيلة النضالية وتراهن على نتائج مفاوضات قالت دائما أنها فاقدة للجدية ولا تستجيب للمطالب؟

يجب على قيادة النقابة أن تدرك ان الأمور تغيرت، وأنها تحت تتبع ورقابة الشغيلة، وعليها أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية: فإما أن تنخرط في معركة لتنتصر إرادة شغيلة التعليم أو تستنكف وتخادع وتضيع الوقت في مناورات غبية وتكون خائنة لمصالح الشغيلة.

نذكرها بصوت عال إنها تحفر قبر الحركة النقابية إن تخلفت عن المعركة الضارية الجارية. نصرخ في وجهها أنها تتحمل وزر تمرير الهجوم الدي سيكون نوعيا وخطيرا على كل شغيلة الوظيفة العمومية وسيدمر كل الخدمات العمومية.

ذريعة عدم إدراك حقيقة الوضع مرفوضة، فالأمور واضحة وضوح الشمس، وعلي قيادة النقابة اختيار معسكرها اما معركة حاسمة لتنتصر الشغيلة او خزي أبدي.

أخيرا، توجد قيادة النقابة الوطنية للتعليم – الكونفدرالية الديمقراطية للشغل و جامعة التعليم-التوجه الديمقراطي، بالنظر الى ما اعلنت في مؤتمراتها وبياناتها وتصريحات قيادتها، بشأن الدفاع عن الوظيفة العمومية والخدمات العمومية المجانية والجيد أمام مسؤولية مضاعفة في اثبات ما كررت قوله ولا حجة لديها في مواصلة السلوك البئيس والوسيط الزائف في معركة فاصلة.

نضالات شغيلة الوظيفة العمومية نحو النصر

إن رهن مصير معركة تاريخية كالتي يخوضها شغيلة التعليم باستفاقة ممكنة للقيادة النقابية رهان على المجهول، ومخاطرة وخيمة العواقب. واجبنا كمناضلين نقابيين مخلصين، باختلاف انتمائتنا النقابية والسياسية في الأجهزة القيادية، اوكأعضاء في القاعدة، ألا نركن الى الترقب السلبي، ووضع مصير المعركة في كف أجهزة لم تبرهن حتى الآن على أنها في مستوى التحديات. علينا، واحدا واحدا، الفعل تم الفعل لإجبار القيادة النقابية على السير رغما عنها او يدوسها قطار المعركة.

يجب اعلان حالة استثناء نضالي عبر:

– النقاش مع الشغيلة في أماكن العمل، وتوضيح أن التشغيل بالتعاقد دمار لكل مكاسب شغيلة التعليم، ونسف للوظيفة العمومية، ولما تبقى من المدرسة العمومية. وهي معركة الجميع ليست معركة خاصة بالمفروض عليهم التعاقد.

– يستشعر الشغيلة خطرا داهما ويحسون بحجم المعركة وما سيأتي لاحقا. يجب ان نحول الإحساس الملتبس ذاك الي وعي تام بالمخاطر القادمة المهددة لكل المكاسب التاريخية، و شرح عناوينها الأساسية : الإصلاح المضاد للتقاعد، اصلاح مضاد للنظام الأساسي، ضرب الحريات النقابية...

– استعمال الانترنيت لمواصلة الحملة والتعريف بالمبادرات النضالية تلك.

– جعل السبورة النقابية مركزة على المعركة الحالية بنشر الإخبارات والبيانات النقابية

– توزيع النشرات المناضلة والبيانات ونقاشها لتعبئة الشغيلة عموما

– الدفع بمبادرات نضال جماعية بالمؤسسة (او الفوج) حتي الرمزية منها : وضع الشارات، لافتات وملصقات داعمة، فيديوهات للتضامن، وقفات لساعات محدودة....

– اجتماعات تعبوية لكل الشغيلة الداعمين للمعركة دون اعتبار لتباين الانتماء النقابي، وتحديد مبادرات جماعية، والاهم ابداع صيغ تكون ملهمة ليقتدي بها اخرون .

– حفز الاستنفار النقابي والدفع بعقد الجموعات العامة ومجالس الفرع، وعدم الركون الي الروتين النقابي وانتظار خفوت التململ الحالي

– تنظيم زيارات جماعية للمحتجين، وفتح المقرات لهم والتضامن معهم، والاتصال بالدين يتعرضون للقمع او التهديدات الإدارية ووضع الخبرات المتوفرة رهن اشاراتهم للتعامل مع الاحداث.

– تطوير وتوسيع التنسيق العابر للنقابات واقتراح خطوات عملية نضالية وإعلامية.

– استعمال الاعلام للتعريف بكل المبادرات حتى الأكثر بساطة امر حاسم وله أهمية قصوى.

مهامنا ازاء القيادة النقابية:

– القيادة النقابية أجبرت على السير بتثاقل في المعركة الحالية. وقد أعلنت داعمها لمطالب المتعاقدين. هذه نقطة يجب علينا الاستناد عليها ومطالبتها بان تطابق اعلاناتها بممارساتها.

– الضغط عليها حتي لا تكون ورقة تضغط بها الدولة على المضربين، ومطالبتها ان تعلق التفاوض طالما الدولة ماضية في قمعها وتهديداتها للمضربين.

– عليها ان تمنح الدولة مهلة قصيرة (أيام قليلة) للاستجابة لمطالب المضربين او تنفذ خطوات تصعيد منها اعلان الانسحاب من: المجلس الأعلى للتعليم/المجلس الاستشاري الاجتماعي والبيئي./ المستشارين....

– اعلان حركة إضراب تصاعدية من أجل ملف مطلبي مركزي مفتوح امام كل المنظمات النقابية والتنسيقيات شعاره: شغيلة واحدة معركة واحدة حتى تحقيق المطالب.

انتصار شغيلة الوظيفة العمومية بيدهم، والقيادة النقابية لها ان تختار بين خوض معركة تنتهي بنصر ام تكون في صف أعداء مصالحة الاجراء وتحصد الهزيمة معهم ويلتصق بها الخزي لوحدها. لها ان تقرر وعيون الشغيلة تراقبها.

قانون التعويض عن فقدان الشغل: قانون الحد من حصول العمال/ت على التعويض

بقلم، عامل

باشر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تطبيق البند الخاص بالتعويض عن فقدان الشغل، وفق القانون رقم 14 - 03 المحدد بموجبه التعويض عن فقدان الشغل خلال شهر شتنبر 2014، المنصوص عليه في مدونة الشغل، في الباب الرابع الخاص بالفصل عن العمل، حيث أشارت المادة 53 إلى إمكانية حصول العامل .ة. على تعويض عن الفصل بالإضافة إلى تعويض عن فقدان الشغل لأسباب اقتصادية أو تكنولوجية أو هيكلية. للأسف، لم يقم صندوق العمال بين ليلة وضحاها، بالبدء في تقديم الإعانات المادية للعمال، حبا في سواد منخرطيه ومنخرطاته، ولا وليد نضال خاضته الطبقة العاملة المغربية (النقابات) بل ثمرة تنازل بسيط فقط من الدولة وأرباب العمل للنقابات من أجل قبول تمرير مدونة الشغل، مدونة إضفاء الهشاشة والمرونة على سوق الشغل بالمغرب.

التعويض عن فقدان الشغل في مقابل مدونة الهشاشة

من أجل القبول بمدونة شغل جديدة تضفي طابع الهشاشة وتجهز على استقرار الشغل الخاص بالطبقة العاملة بالمغرب، استقرار يضمن العيش الكريم لقاء جهدها المبذول في المقاولات والمعامل والضيعات، قامت الدولة وأرباب العمل بتقديم مشروع للتعويض عن فقدان الشغل بهدف الحصول على موافقة النقابات على مدونة المرونة، كل هذا وفقا لتوجيهات المؤسسات الإمبريالية التابعة للشركات متعددة الجنسية. هذا ما حصل منذ اتفاق ابريل 2003 : موافقة مبدئية.

دون الحديث عن الطريقة التي يُظهر بها الإعلام البورجوازي طيلة سنوات المفاوضات حول مشاريع القانون المقدمة والتعديلات التي تطرأ عليها والأخذ والرد حول مبلغ التعويض ومدته، فمجرد ملاحظة بسيطة إلى القانون المتفق عليه من حيث نسبة التعويض وشروط الحصول عليه والمستفيدين/ت منه، يبدو جليا أن الأمر لا يعدو أن يكون فتاتا في مقابل قانون المرونة والهشاشة وتدمير استقرار الشغل والإجهاز على حقوق الشغيلة: مدونة الشغل البورجوازية.

قانون التعويض الهزيل

يقر القانون بمساهمة من العمال بثلث يبلغ 0,19% من الأجر وثلثان ب 0,38% من طرف رب العمل ما مجموعه 0,57% من الأجر الشهري. يسرق أرباب العمل الرأسماليين العمال خلال مدة عملهم عبر أجور ضئيلة. فمثلا يتقاضى 40 في المائة من الأجراء المصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي متوسط أجور شهرية يقل عن 2565 درهماً (الحد الأدنى للأجور)، كما يحصل نصف المؤمَّن لهم على أجرة تقل عن 2897 درهماً. في القطاع الفلاحي مثلا، بلغ متوسط الأجرة الشهرية المصرَّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2360 درهماً في سنة 2016، علماً أن 50 في المائة من المؤمَّن لهم تم التصريح بهم بأجرة شهرية تقل عن 1215 درهماً.

في حين يحدد قانون التعويض عن فقدان الشغل نسبة التعويض المستحقة في 70 في المائة من الأجر المرجعي يحصل العامل المطرود من عمله على تعويض يبلغ 1641 درهم عن أجر مرجعي 2344 درهم و1153 درهم عن أجر مرجعي يبلغ 1647.

إنه تعويض هزيل وغير كافٍ، كان على البيروقراطيات النقابية رفضه ولو فقط حفاظا على ما تبقى لديها من حس الدفاع عن مصالح العمال.

قانون الحد من حصول العمال على تعويض فقدان الشغل للحصول على تعويض عن فقدان الشغل وفق الصيغة القانونية المعتمدة، يتحتم على العاملة .ة. الذي فقد عمله أن يتوفر على تأمين (بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) لا يقل عن 780 يوما خلال 36 شهرا السابقة لفقدانه العمل، منها 260 يوما خلال 12 شهرا السابقة لتاريخ فقدان العمل، كما ينبغي البرهان على أن فقدان العمل كان لظروف خارجة عن إرادته، بالإضافة إلى تقديم طلب التعويض في أجل لا يتجاوز شهرين بدءا من تاريخ فقدان العمل. واقع الأمر الحقيقي يثبت أن مالكي المعامل والمقاولات لا يصرحون بالعمال والعاملات بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (33 ألف عامل يتوفر على شرط مدة 780 يوما من الاشتراك، في حين يبلغ متوسط عدد الأيام المصرح بها 212 يوما فقط من مجموع مصرح به بالغ مليونان ونصف، حسب دراسة للصندوق.).

إنه نفاق ما بعده نفاق مع سبق الإصرار على إفراغ القانون من محتواه، فأرباب العمل الممثلين بالمجلس الإداري للصندوق والمشرفين على تسييره على علم مسبق بعدد المصرحين. ما يعني ضآلة عدد المصرحين بهم الذين يتوفرون على شرط الحصول على التعويض وأيضا لا يؤدي أرباب العمل مساهمتهم بتاتا للصندوق رغم تسجيلهم للعمال به.

هكذا يتم إقصاء غالبية فاقدي الشغل من الاستفادة من التعويض لأن شرط الحصول على 260 يوما خلال 12 شهرا السابقة لتاريخ فقدان العمل غير قائمة. ففي سنة 2016 مثلا، صرح أرباب عمل القطاع الخاص غير الفلاحي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي شغيلتهم بكثافة تشغيل تبلغ 212 يوماً في السنة) عدد الأيام المصرَّح بها سنوياً لكل أجير(موزعة على 9,1 أشهر. أما في القطاع الفلاحي، فقد تم التصريح بهم بمعدل كثافة تشغيل تصل إلى 144 يوماً على مدى 6,9 شهر. يتضح جليا أن عدد الأيام المشروطة في الستة الأشهر الأخيرة في القانون غير متوفر.

يحصل العامل أو العاملة حسب القانون على تعويض لمدة ستة أشهر فقط. هذه مدة غير كافية فواقع البطالة في المغرب يؤكد أن العامل أو العاملة لن يجد عملا بعد ستة أشهر و لو راح يبحث عنه طيلة تلك المدة ليل نهار. فطوابير الباحثين عن العمل كثر، بل هناك أفواج من الشباب من الحاصلين على الدبلومات المهنية والشهادات تنتظر منذ سنوات فرصة الحصول عليه، بعد أن أقفلت الدولة في وجوههم أبواب الوظيفة العمومية. فما بالك بالذين شاخوا وتقدم بهم السن بفعل السنوات الطويلة في الكد.ألن يجدوا صعوبة في إيجاد عمل وفق شروط «التنافسية» و «المردودية» المعتمدة من طرف أرباب العمل. إن متوسط مدة التعويض عن فقدان العمل يجب أن تمتد من سنة إلى ثلاثة سنوات، حسب مدة الأقدمية في الشغل، كما هو معمول به في بعض البلدان الأوروبية.

يقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره السنوي لسنة 2018 محدودية القانون وغيرملائمته بالقدر الكافي للقضاء على البطالة. فعدد الملفات المرفوضة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو 14515 ملف سنة 2017 بنسبة 53% من الملفات المطالبة بالتعويض بحسب الصندوق نفسه. ملفات مرفوضة لعدم استيفاء شروط الحصول على التعويض المحددة في القانون (شرط عدد الأيام المصرح بها و شرط أجل 60 يوم ...). فحسب المجلس 800 ألف أجير لا يصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي و50 بالمئة منهم من القطاع الفلاحي والأنشطة غير المستقرة.

فلماذا يا ترى لا تقوم الدولة بمتابعة أرباب العمل لرفضهم المساهمة في الضمان الاجتماعي؟ (في فرنسا، حيث حدة هجوم أرباب العمل على مصالح العمال تختلف عما يجري بالمغرب، تشكل ممارسة كل نشاط غير مصرَّح به لدى المصالح المهنية أو الهيئات الاجتماعية أو عدم احترام التزامات التصريح بالمساهمات، جريمةً للعمل غير المصرَّح به، يُعاقَبُ عليها بالحبس لمدة 3 سنوات وغرامة قدرها 000 45 أورو). إن قوانين الدولة تخدم البورجوازية، لأن لا قدرة للطبقة العاملة ببلدنا بعد على وضع قوانينها الخاصة التي تخدم مصالحها.

قبلت البيروقراطية النقابية تطبيق هذا القانون فارغ المحتوى دون طرحه للنقاش مع القواعد العمالية. كان على مسيريي النقابات الدفاع على مصالح العمال الفعلية المتمثلة في: حماية اجتماعية حقيقية تشملهم خلال سنين عملهم (تغطية صحية، حوادث الشغل. تقاعد. فقدان العمل بطالة...)، ضريبة تصاعدية على الثروات لتمويل بطالة كل أفراد المجتمع. التأكيد على هذا لا يعفينا من التأكيد أيضا على أن هذا عمل يومي منوط بالنقابيين الحقيقيين المدافعين وحدهم عن المصالح الحقيقية للطبقة العاملة في الجموعات العامة و أثناء الإضرابات وخلال المظاهرات الاحتجاجية.

تشغيل الأطفال : إدانة ما بعدها إدانة للنظام الرأسمالي

بقلم، العاصي

«بمقدار ما تجعل الآلات القوة العضلية زائدة عن اللزوم، فإنها تغدو وسيلة لاستخدام عمال يفتقرون إلى هذه القوة العضلية، أولم يبلغوا بعد تطورهم الجسدي، لكنهم يتوافرون على أعضاء أكثرمرونة.» (استحواذ رأس المال على قوى عمل إضافية . عمل النساء و الأطفال) كارل ماركس في كتابه الرأسمال .

يشهد العالم تطورا تكنولوجيا هائلا ووفرة هائلة من مخزونات الحاجيات الأساسية الضرورية لإشباع حاجات أفراد كوكبنا. إن التوزيع العادل للخيرات والثروات بين الأفراد وتمكينهم من تلبية متطلباتهم اليومية والرفاهية سيسمح للإنسان بتنمية القدرات الكامنة فيه. ذاك ليس حال النظام الرأسمالي السائد الواقع تحت سيطرة مالكي الثروات و الرساميل. إن نظام الملكية الخاصة يخلق الفقر المدقع والجوع والبطالة ويدفع بجماهير المجتمع (الكبار) الفقيرة إلى كدح يومي مقابل الحصول على لقمة العيش، وهو نفسه الذي يدفع أبنائهم إلى العمل بأجور زهيدة وفي ظروف مأساوية يندى لها الجبين في عز التبجح الرأسمالي بالتطور والرفاه الموجود.

إن الوضع الطبيعي هو أن يمضي الأطفال حياتهم بين التعلم واللهو والاستمتاع بملذات الحياة الترفيهية والحرص على تنمية القدرات الكامنة، لكن هيهات؟ فالرأسمالية التي تنتج أوضاع الفقر والبؤس والبطالة تدفعهم لعيش تلك الحياة نفسها: فمنهم من يقوم بأعمال شاقة دون قدراته الجسدية في ظروف قاسية ومنهم من يؤدي أعمال خطيرة مقابل أجور جد زهيدة كل هذا بهدف سد رمق الأسر التي خرجوا للعمل من أجلها .

علاوة على أن الدولة مرتبطة عضويا بالمركز، أي أن سياسات البلد الاقتصادية تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات قرارها العالمية بهدف واحد هو خفض الميزانيات الاجتماعية وفتح القطاع العام بوجه أصحاب الرساميل من أجل الاستثمار. فقد أنتجت سياسة الديون المنتهجة من قبل الأقلية الحاكمة منذ عقود، فقر وغلاء وبرز البؤس بشكل صارخ لا استطاعة للمعدمين على تحمله. إن خفض ميزانية قطاع التعليم يعني انعدام المدارس، وبعدها عن المنازل وقلة طاقم التدريس النتيجة المنطقية إذا هي حرمان فئة عريضة من الأطفال من مواصلة تعليمهم. إن انعدام تعليم مجاني إلى جانب فقر مدقع سيعجل بدفع الأباء لأبنائهم للعمل لمساعدتهم في تحمل أعباء الحياة اليومية القاسية .

القوانين تشرعن عمل الأطفال

خص قانون الشغل الرأسمالي المغربي الأطفال (الأحداث) بعناية «لائقة» في الباب الأول من القسم الثاني تدوخ القارئ بمواد تعنى بمصالح الأطفال وتحد من استغلالهم. لكن «قانون الاستغلال» شيء وتطبيقه شيء أخر. فحسب المندوبية السامية للتخطيط في تقريرها السنوي لعام 2018، بلغ عدد الأطفال العاملين 247.000 من بين 7.049.000 طفل متراوحة أعمارهم ما بين 7 و17 سنة، ومنهم 162.000 يزاولون أعمالا خطيرة. لم تستطع زيارات مفتشي الشغل سنة 2017 سوى الكشف على 70 طفل عامل لا يبلغون من السن 15 سنة و 158 يزاولون أعمالا خطيرة حسب وزارة الشغل والتكوين المهني. الدولة تضع مرغمة القوانين لتخفيف حدة الانتقادات الموجهة لـ «قساوة» الاستغلال الرأسمالي من جهة وتفرغها من محتواها عبر تقليص أعداد مفتشي الشغل لمراقبة مدى تطبيق هذا القانون. وعلاوة على ذلك، لم نسمع ولم نشهد متابعات قضائية لأرباب عمل خرقوا قانون الشغل من مادته 143 حتى المادة 151 المتعلقة بتشغيل الأطفال.

كما شرعن القانون رقم 19.12 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين في سنة 2016 تشغيل الأطفال في المنازل وحدد الأشغال التي سيقومون بها. وما زاد الطينة بلة أنه. كل الكلام واللغط المدافع عن كرامة العاملات المنزليات والطفولة المغتصبة فيما يخص الاعتداءات والعنف الذي تتعرض له تلك العاملات ذهب أدراج الرياح. فقد سمح هذا القانون بتشغيل الأطفال الذين يصل عمرهم 16 بعد مرور 5 سنوات من تاريخ صدور القانون. إن جل مضامين القانون لا تغدو أن تكون ذرا للرماد، فقد تم حصر نطاق تدخل مفتش الشغل بموجب المادة 22 من القانون في القيام بتلقي الشكايات، والسهر فقط على إجراء عملية التصالح . إنه شرعنة استغلال الأطفال بموجب القانون.

ختاما

يتوفر بلدنا على ثروات هائلة تستغلها أقلية حاكمة. لو تم توزيع مداخيل الاقتصاد بالعدل والمساواة على أفراد المجتمع لما اضطرت الأسر المغربية لتسليم أبنائها لأرباب العمل للقيام بأعمال وضيعة وقاسية لقاء بضع درهمات .

إن نظام العمل المأجور. النظام الرأسمالي . وضع مسؤولية إعالة الأطفال على كاهل الطبقة العاملة بأجور البؤس القليلة التي لا تلبي حتى الحاجيات الأساسية من مأكل وملبس وترفيه يليق بهم وبالتالي لا يستطيع الأطفال الاستمتاع واللهو كما ينبغي. فقد استغل أرباب العمل الأطفال من خلال تشغيلهم من جهة، كوسيلة للضغط على العمال من أجل خفض الأجور ومن جهة أخرى باعتبارهم سلعة قليلة التكلفة. تلك هي الطريقة لخفض تكلفة الإنتاج وبالتالي تعويض ارتفاع أثمان المواد الأولية وهو ما يعني الحصول على أرباح أكثر. الأرباح مقابل القتل البطيء لطفولة الأبرياء الصغار.

لا يمكن أن تستغني الرأسمالية عن تشغيل الأطفال فهو خاضع لمنطق الرأسمالية: قانون بيع وشراء قوة العمل. فأرباب العمل يستعملون عملهم كوسيلة للضغط على الطبقة العاملة عن طريق الخفض من الأجور. يجب النضال من أجل إلغاء عمل الأطفال وهو ما يعني النضال من أجل أجور عادلة حقيقة وتعليم مجاني وصندوق إعانات فعلي لفائدة العائلات الفقيرة ممول بواسطة مداخيل الضرائب التصاعدية على الثروات. إن استغلال الأطفال يسير جنبا إلى جنب مع حياة البؤس والاستغلال الذي يعيشه أبائهم. لذا فإن دور الطبقة العاملة من خلال نقاباتها هو النضال لكي يتمكن الأطفال من عيش حياة المتعة واللعب واللهو و الحصول على تكوين ينمي مهارتهم وأفكارهم لا حياة الاحتراق في أفران الاستغلال الرأسمالية.

مهما توالت تصريحات الحاكمين ومهما تضمنت القوانين مواد الدفاع عن الأطفال والحد من استغلالهم، ومهما ذرف الإعلام المتلاعب بالعقول من دموع النفاق على وضعهم المزري، فالهدف ليس سوى خداع جماهير المحكومين وإظهار الخوف الكاذب على الأطفال. فالواقع وتقارير مؤسسات البورجوازية نفسها تضرب عرض الحائط تلك القوانين . لا القوانين و لا التقارير المتتالية ولا التصريحات تحوز القدرة على منع تشغيل الأطفال، لأن وضع الفقر والبؤس الذي يدفع بهؤلاء الأطفال للجوء للعمل وهم صغار سببه الحاكمين الفعليين، مالكي المعامل و المقاولات الكبرى، واضعي نفس تلك القوانين.

مهما تكاثرت الإدانات لتشغيل الأطفال والدعوات للحد منه (منظمة العمل الدولية و الأمم المتحدة) في اليوم العالمي لمناهضة تشغيل الأطفال الذي يخلده العالم (12 يونيو من كل سنة)، فلا شيء يقف أمام شجع السوق الرأسمالي ومنطق الاستغلال والبحث عن الربح. فأرباب العمل الرأسماليين هم أصحاب الأمر والنهي . للقضاء على تشغيل الأطفال يجب القضاء على الرأسمالية.

عزلة نضال التنسيقية الوطنية لموظفي الجماعات الترابية غير المدمجين في السلالم المناسبة

بقلم، مناضل من التنسيقية

كثر الحديث عن التنمية المستدامة المزعومة، دون الاكتراث بالواقع المزري الذي تعيشه الموارد البشرية ،حسب عرفهم الذي يجعل من الإنسان شيء يوظفونه حسب حاجياتهم، كرافعة أساسية لتجويد المرفق العمومي. جسدت حكومة الواجهة بشكل واضح تعليمات مؤسسات المال العالمية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي. وتبقى تكريس دونية الموظف العمومي، والجماعي بصفة خاصة، من أبرز سماتها التعدي على الشغيلة، مما جعل شغيلة قطاع الجماعات الترابية تبقى استثناءا لاسيما على مستوى الترقية بالشهادة المحصل عليها وذلك أسوة بباقي القطاعات التي حذت هذا الحذو كل ذلك في ظل إطار عام:دستور سنة 2011،استقلالية الجماعات الترابية ودور الرؤساء في تدبير شؤون الموظفين بمختلف درجاتهم طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14المتعلق بالجماعات الترابية مما يجعل الاستقلالية المزعومة للجماعات الترابية مجرد وهم .الأمر الذي حتم على موظفي الجماعات الترابية خوض نضالات منذ سنة 2011 في إطار التنسيقية الوطنية لموظفي الجماعات الترابية غير المدمجين في السلالم المناسبة .فما هو السياق العام لنضال هده الفئة؟وماهي السبل الكفيلة لتجاوز كل العراقيل التي تعرقل تنفيذ مطلبها والمتمـثل في التسوية الشاملة وبأثر رجعي إداري ومالي؟

قامت وزارة الداخلية سنة 2008 بعملية إحصاء للموظفين المجازين، استنادا على المادتين الأولى والثانية من مرسوم رقم2.06.625 الصادر في 12 من جمادى الثانية 1428(28 يونيو 2007)، المتعلق بإجراءات استثنائية لتعيين الموظفين الحاصلين على إجازة للتعليم العالي في إطار متصرف مساعد والأطر المماثلة حيث تنص المادتان على ما يلي:

المادة الأولى»بالرغم من جميع الأحكام النظامية المخالفة، تفتح خلال أربع سنوات ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم، مباريات مهنية لولوج درجة متصرف مساعد ،أو إحدى الدرجات المماثلة ،لفائدة موظفي الإدارات العمومية ،المرسمين الحاصلين على إجازة التعليم العالي أو ما يعادلها «.

المادة الثانية»تفتح المباراة المهنية ،سنويا بقرار للسلطة الحكومية المعنية، يحدد فيها تاريخ ومكان إجراء المباراة ،وعدد المناصب المتباري بشأنها وتاريخ إيداع الترشيح ،ولائحة الوظائف المراد شغلها ومقراتها تخصص لهذه المباراة ،خلال الثلاث سنوات الأولى، حصة من المناصب تحتسب على أساس عدد المرشحين المتوفرين، على الشروط المحددة ،في المادة الأولى أعلاه وذلك كما يلي:

. ثلث عدد المرشحين في السنة الأولى2 . نصف عدد المرشحين في السنة الثانية 3.الباقي مجموع عدد المرشحين في السنة الثالثة .

وتفتح المباراة إن اقتضى الحال، خلال السنة الرابعة للمرشحين الحاصلين على الشروط المحددة أعلاه»

وتبعا لذلك أصدرت وزارة الداخلية، قرار إدماج الموظفين الحاصلين ،على الإجازة في درجة متصرف مساعد السلم العاشر عبر ثلاث دفعات 2008و2009و2010(بالضبط آخر دفعة استفادت من الإدماج هي الفئة التي توفرت على شروط الترسم بتاريخ 31 دجنبر2010).

و قد ثمن الكل هذه المبادرة، التي أقدمت عليها وزارة الداخلية إنصافا لهذه الفئة من الموظفين، التي ثابرت واجتهدت لنيل هذه الشهادة الجامعية.وخلال مناقشة مشروع المالية، لسنة 2011 اقترح على وزير المالية والاقتصاد ،الفرقاء النقابيين والسياسيين ،العمل على طي ملف المؤقتين نهائيا ،وهذا ما تم فعلا حيث خصصت المادة31 من قانون المالية رقم 43.10 لسنة 2011 ،الصادر بالجريدة الرسمية تحت عدد 5904 بتاريخ 30 دجنبر 2010 ،لترسيم جميع الأعوان المؤقتين .وبالفعل أقدمت جل الإدارات العمومية على ترسيم المؤقتين بتحديد تاريخ 01.01.2011 تاريخ الترسيم واستثني موظفي الجماعات المحلية .

وفي سياق الربيع الديمقراطي ،حيث تأثر المغرب أيضا فتم تأسيس التنسيقية الوطنية لحملة الشهادات الغير مدمجين بالسلم العاشر 29مارس 2011 ،فخاضت هذه الفئة نضالات ،واحتجاجات سلمية ،أمام وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات المحلية ،ووزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية. وبعد الضغط بمعية النقابات، قامت وزارة الداخلية بطلب الاستشارة من وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة عبر رسالة تحت عدد 1421 بتاريخ 13 يونيو2011 ،حول ترسيم الأعوان المؤقتين العاملين ،بالجماعات الترابية ،وكذا في إمكانية استفادتهم من الزيادة المحددة في 600درهم ،التي جاءت نتيجة الحوار الاجتماعي (26ابريل 2011).وجاء رد وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ،بعد ثلاث أشهر ونصف تقريبا ايجابيا ،عبررسالة تحت عدد5795 بتاريخ 28 شتنبر2011 وذلك استنادا لمبدأ المماثلة وبناء على ذلك قامت وزارة الداخلية ،بإصدار المنشور الوزاري رقم 57بتاريخ 25اكتوبر2011 ،وانتظرت التنسيقية قرارا جريئا من الوزارة الوصية لإدماج حملة الشواهد في السلم العاشر ،أسوة بباقي القطاعات (التعليم والعدل وغيرها)،لكن تم إصدار قرار جائر وفردي ومعيب، دون التنسيق مع النقابات القطاعية، يقضي بترسيم كافة الأعوان المؤقتين بالجماعات الترابية ،من ضمنهم حمـلة شهادة الإجازة في السلم الخامس ابتداء من فاتح يناير 2013، عوض فاتح يناير 2011 ،دون إشارة إلى إدماجهم في السلم العاشر (منشـور رقم 53 الصادر بتاريخ 27 شتنبر2012).

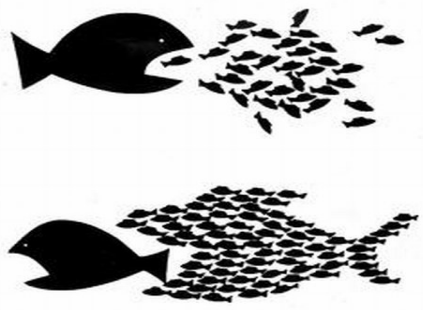

لذا وأمام تماطل وزارة الداخلية ،واصلت التنسيقية أشكالها النضالية رافعة شعار التسوية الشاملة لجميع المجازين، داخل قطاع الجماعات الترابية .

ويبقى المد النضالي في قطاع التعليم ،خير نموذج: فحسب نتائج الحوار الاجتماعي القطاعي ماي 2011 استفاد من الترقية بالشهادة حوالي 7000 من حاملي الإجازة بالإضافة إلى فئات أخرى.

كما أرغمت تنسيقية وزارة العدل بنضالها الجهات المسئولة على حل الملف عبر مباراة داخلية والتي تم رفضها من طرف التنسيقية أنذاك رغم أن هناك من الموظفين والموظفات من قام باجتيازها .

وقد صدر مرسوم جديد رقم2.18.392 الصادر في 17 ربيع الثاني 1440(25 دجنبر2018)بتتميم المرسوم رقم 2.11.473بتاريخ 15شوال1432(14شتنبر2011)بشان النظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط،حيث جاء في المادة الثالثة من المرسوم يمكن إدماج موظفي وزارة العدل بشرط توفر على اقدمية لا تقل عن ثلاث سنوات من الخدمة ودلك عبرثلاث اشطر: الثلث الأول سنة 2019 و الثلث الثاني عن سنة 2020 والباقي عن سنة 2021

أما الموظف الجماعي المقصي دوما ،والذي يقوم بعمله الإداري ،ويسهر كذلك على كل العمليات الانتخابية ويتحول إلى عطار يجوب الأسواق صحبة أعوان السلطة، بغية تسجيل المواطنين في اللوائح الانتخابية، ويتجرع كل المتاعب مقابل دراهم معدودة ، في الوقت الذي يحصل فيه رجال السلطة على تعويضات مادية مهمة. يقوده حظه العاثر إلى تنكر كل هذه المؤسسات ،التي ساهم في إخراجها إلى حيز الوجود، بدءا بالمجالس الجماعية ،والإقليمية والجهوية والبرلمان ،بل إن بعضها يصوت على قوانين ومراسيم تراجعية، ضد الموظف الجماعي ولا يعترف له بحقوقه الأساسية في تسوية وضعيته بواسطة الشهادة ،التي أفنى زهرة عمره للحصول عليها ،فلا يعقل أن تسوي الحكومات وضعية آلاف من موظفي القطاع العام وبغلاف مالي كبير ،وتتماطل في تسوية وضعية موظفي الجماعات الترابية المجازين، إنه للأسف قمة سياسة الكيل بمكيالين واستهتار بحقوق الموظف الجماعي، والدوس على كرامته علما بأنهم يعملون في نفس الإدارة، وفي نفس البلد ويحملون نفس الشهادات ،التي حصل عليها زملائهم بنفس التكوين وسنوات الدراسة وتخرج من جامعات واحدة.

إن ضرب حق هذه الفئة في الترقية، لا يمثل إلا جزء من سياسة ممنهجة، متكاملة الأركان قوامها تعبيد الأرضية لسن التعاقد ،بهذا القطاع المتهالك فمنذ حوالي السنتين ،تم إيقاف مباريات التوظيف بالجماعات الترابية .كما إن معالم توجه الجهات المعنية في هذا الصدد، بدأت تتضح في الآونة الأخيرة بحذف المناصب الشاغرة من ميزانيات الجماعات المعنية، رغم الخصاص المهول في الأطر(متصرفون،مهندسون....). بحيث إن التماطل في إدماج هده الفئة، والتقشف أكثر في كل ما يحمل صبغة التوظيف ،و الوصاية على هذا القطاع ساهمت بشكل كبير في المعضلة التي تعيشها هذه الفئة ،في ظل دولة لا تحمل هم استقرار وتسوية موظفي هدا القطاع إلا للتابعين لها،وفي هذا الصدد نسوق كمثال الحالات، التي سويت بطرق مشبوهة ،كما وقع بمجلسي الرباط بعد تدخل حزب الاتحاد الاشتراكي ،في شخص الفيدرالية الديمقراطية للشغل .ومجلس مراكش بتدخل حزب العدالة والتنمية لبعض منخرطيه،وكذلك الأمر بالنسبة لمجلس تازة .

إن ميزان القوى المائل لغير صالح هذه الفئة ،سواء من حيث عددها الذي يقارب 6000 بتمثيلية وازنة للعنصر النسوي ،ولكن بحضور محتشم في الأشكال النضالية المركزة،احتفالات فاتح ماي، في إطار تنسيقيات محلية أو جهوية. وكذا من جانب الوصاية على هدا القطاع الأمر، الذي يجعل مايتم التطبيل له تحت مسمى»التدبير الحر»مجرد أحلام، تدفع ضريبتها بشكل كبير هذه الفئة والتي قاربت نسبة كبيرة من الذين اقتربوا من سن التقاعد قابعة في السلم السادس .

كما إن الجهات المعنية ،وجدت في القطاع العام التربة الخصبة لتنفيذ املاءات مؤسسات المال العالمية بالحد من التوظيف والرفع من نسبة الاقتطاعات وتبقى هذه الفئة هي من يلعب دور المنقذ بأقل تكلفة.

الأحزاب السياسية ،لايبرز دورها على مستوى الاحتجاجات، إلا بناء على مدى قدرة تأثيرها ،في الرأي العام كما هو الشأن في نضال الأساتذة المفروض عليهم التعاقد. غالبا مايكون تحت يافطة الاستغلال ،كورقة انتخابية نصيب فئة موظفي الجماعات الترابية غير المدمجين مند سنة 2011، في ظل حكومة العدالة والتنمية كان واضحا على شكل: أسئلة برلمانية محتشمة ،وجواب صريح وواضح يضرب عرض الحائط كل المبادئ –أسوة بباقي القطاعات-من طرف مسؤولها في شخص وزير الداخلية: الترقية بالمباراة هي الحل لتسوية هدا المشكل.

أما بالنسبة للنقابات فباستثناء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل واصطفافها الملموس في جل أشكال المطالب الشعبية ،وكذلك بالنسبة للتوجه الديمقراطي ،لنقابة الاتحاد المغربي للشغل، فالواضح هو غياب مطالب هده الفئة، من أجندة اغلبها .

والخلاصة هي رص صفوف هذه الفئة ،رغم ما يعتري ذلك من صعوبات على رأسها تشتت مكوناتها وعدم وعيها، بحقها و الذي مرده بالأساس: العلاقة غير المتكافئة بين الجماعات الترابية ،والإدارة المركزية ،وبالتالي هيمنة وصاية الوزارة المعنية حيث النتيجة هي الإضرار والمس بمبدأ التدبير الحر، نتيجة ضعف الاستقلال الإداري والمالي للجماعات الترابية، وبالتالي استغلال هذه الفئة لربح تنمية مزعومة بأقل تكلفة.

كما أن توجه الدولة في ميدان التشغيل، وفي هذا القطاع اتضحت معالمه منذ سنتين، بوقف كل مباريات التوظيف، بمختلف درجاتها.والتي من المفروض أن تشكل حلا لمعاناة هذه الفئة ،بل وإجهاض محاولات بعض رؤساء الجماعات الترابية في هذا المجال ،بعد محاولة إجراء هذه المباريات، بفعل الحاجة الماسة للأطر، توجه برزت معالمه بشكل واضح مع مطلع هده السنة من خلال حذف المناصب الشاغرة من ميزانيات الجماعات الترابية ،تمهيدا لشرعنة التعاقد ،وتمزيق أوصال هدا القطاع المتهالك .

فلنعمل على تلاحم هذه الفئة ،وانفتاحها في نضالاتها على باقي التنسيقيات و النضالات الجارية دفاعا عن حقنا في الوظيفة العمومية .واجب القواعد العمالية في النقابات أن تدفع بمبدأ التضامن الفعلي الميداني في الأرض حقيقة لا أن يبقى مجرد كلام في البيانات .

نضالات طلبة الطب والصيدلة على خطى نضالات أساتذة التعاقد

بقلم، سامي علام

منذ بداية الموسم الجامعي الحالي يخوض طلبة الطب وطب الأسنان بالمغرب، بالإضافة إلى طلبة الصيدلة نضالات بطولية على الصعيد الوطني، إضرابات، مقاطعة شاملة للدروس النظرية والتطبيقية والتداريب الاستشفائية، اعتصامات بكليات الرباط والبيضاء وفاس ووجدة ومراكش وأكادير... مع تنفيذ وقفات ومسيرات ممركزة بالرباط، كان آخرها بعد الإعتصامات الإندارية مسيرة 15 أبريل 2019 البطولية. يخوض الطلبة نضالاتهم في إطار تنسيقية وطنية لطلبة الطب وطب الأسنان بالمغرب تأسست منذ 2011، ويتخذون قراراتهم في جموعات عامة بالكليات. يناضل طلبة الطب والصيدلة بشكل معزول عن تضامن النقابات وباقي الطلاب وفي ضل تعتيم إعلامي.

مطالب طلبة الطب وطب الأسنان وطلبة الصيدلة مطالب عادلة

يتصدى طلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة للقانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، والذي سيقضي على ما تبقى من تعليم عالي عمومي مجاني، كما فتح المجال أمام تنزيل مشروع كليات الطب الخاصة مما فتح الباب لخوصصة التكوين الطبي وإبرام شراكات مع الكليات العمومية من قبل كليات الطب الخاصة، وشرع لاستغلال القطاع العمومي من طرف الخواص في المجال الصحي.

يرفض الطلبة هذه الشراكات بين الكليات الخاصة والكليات العمومية، وإدماج طلبة القطاع الخاص لإجراء تداريبهم بالمستشفيات العمومية المكتظة أصلا بطلبة كليات الطب العمومية وتعرف ضعفا في التأطير بسبب قلة الأساتذة الأطباء المؤطرين للطلبة، مما سيؤثر على جودة التكوين. بالإضافة إلى رفضهم إجتيازطلبة الكليات الخاصة لمباراة الداخلية والإقامة إلى جانب طلبة الكليات العمومية. كما أن الطلبة يمارسون تداريبهم بالمستشفيات العمومية في اتصال دائم مع المرضى، مما يعرضهم لخطر انتقال الأمراض، كما يتم إجبار طلبة السنة السابعة على تغطية جزء من الخصاص المهول الذي يعرفه القطاع في الأطر الطبية، دون استفادتهم من تغطية صحية توفرلهم العلاج في حالة إصابتهم بأمراض منقولة.

يعارض الطلبة إدخال الميزة في شهادة التخرج كقرار وزاري صادر بالجريدة الرسمية، لأنه بذلك ستميل الكفة في اتجاه كليات الطب الخاصة التي ستعمل على رفع النقط الممنوحة لطلبتها، على غرار ما يجري

بمؤسسات التعليم والمعاهد الخاصة. وهو ما سيمس بمبدأ تكافؤ الفرص ويضرب في العمق قيمة الدبلوم الذي قضى الأطباء والصيادلة سنوات من أجل الحصول عليه في الكليات العمومية. كما يطالبون بالحق في تكوين طي لانق وبالرفع من المناصب المالية المخصصة للقطاع.

طلبة الطب أوضاع دراسية كارثية لا تضمن أدنى مستويات التحصيل الطبي

بالرغم من تشدق الدولة بالحديث عن الجهوية المتقدمة والتوظيف الجهوي لتبرير العمل بالتعاقد في مجال التعليم وشرعنة تخليها عن التوظيف العمومي، فهي لا تتمسك بذلك عندما يتعلق الأمر بتوفير الخدمات للمواطنين فحينذاك لا تسمع لخطاب الجهوية ضجيجا، فأغلب الجهات لا زالت تفتقر لكليات الطب ولمستشفيات جامعية جهوية، إذ لا يتجاوز عدد كليات الطب وطب الأسنان بالمغرب سبع كليات وأغلبها تعيش أوضاع كارثية، مما يمس بجودة خدماتها سواء في الدراسة أوفي التطبيب.

ففي جهة سوس ماسة كان من المفروض الشروع في بناء مستشفى جامعي منذ سنة 2016، بكلفة مالية تقدر بحوالي 828 مليون درهم، وبطاقة استيعابية تتجاوز 800 سرير، على مساحة 30 هكتار. إلا أن التعثرادم سنتين، فلم تنطلق أشغاله إلافي شهرغشت من سنة 2018 مما يؤثرعلى التداريب الميدانية لطلبة الطب. كما حالت مشاكل دون الشروع بالتدريس بكلية الطب بطنجة، مما حرم أزيد من 300 طالب/ة طب بالمدينة من أدنى شروط التحصيل العلمي. إذ يواصلون دراستهم بمدرسة للمهندسين لمدة 3 سنوات في ظروف تغيب عنها أبسط شروط التحصيل العلمي الذي تتطلبه المهنة. مما جعل التنسيقية الوطنية تطالب بالتعجيل بافتتاح كلية الطب بطنجة، مع تجهيزها بكافة المرافق الحيوية والكفيلة بضمان تكوين يرقى لمستوى التطلعات. والإفراج عن تواريخ افتتاح المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من طنجة وأكادير، مع رفع عدد المقاعد في الكليات العمومية لتغطية الخصاص المهول في الأطر الطبية.

مفاوضات كاذبة لثني الطلبة عن الاستمرار في النضال

بعد دخول الطلاب في نضالات بطولية تمت جولات حوار بين التنسيقية الوطنية ووزارتي التعليم والصحة، كان آخرها يوم 12 أبريل 2019 بعد حوارات سابقة أفضت منذ 03 نونبر 2015 بتوقيع محضر اتفاق مع الحكومة ممثلة بوزارتي التعليم والصحة، أقر بإشراك التنسيقية في كل ورش أو مشاريع قوانين تهم الطلبة بصفة عامة والتكوين الطبي بصفة خاصة، تماطل الوزارتين لحدود الآن في إخراج صيغته إلى حيز التطبيق. مما جعل التنسيقية الوطنية متمسكة بالاستمرار في تنفيذ برنامجها النضالي إلى حين الاستجابة لجميع النقط العالقة.

النضال الوحدوي السبيل الوحيد لإرغام الدولة على الاستجابة للمطالب المشروعة والدفاع عن خدمة عمومية جيدة

تعاني المستشفيات العمومية من نقص كبير في الأطر الطبية والتجهيزات الضرورية ونقص عدد الأسرة وتردي الخدمات. هذا الأمر ليس صدفة، بل نتيجة سياسة واعية تنفذها الدولة في القطاع. فقد شرعت في تخفيض الميزانيات المخصصة للقطاعات العامة والقطاع الصحي بشكل أساسي، لفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار لما يذره القطاع الصحي من أرباح.

هذا الوضع أجج العديد من الاحتجاجات في عدة بلدات شكلت النساء قاعدتها الأساسية، كما أثر على أوضاع الأطباء والممرضين وألقى على كاهلهم بأعباء إضافية مما دفع بهم للاحتجاج.

يشكل توحيد نضالات طلبة الطب والصيدلة والأطر الطبية مع احتجاجات باقي الفئات التعليمية التي تناضل في الميدان، وخرطها باحتجاجات السكان من أجل خدمة طبية مجانية وجيدة، مفتاحا لتحقيق المكاسب والدفاع عن ما تبقى من خدمة عمومية.

أصول فاتح ماي

بقلم، إرنست ماندل

في اللحظات الفاصلة من النضال تنبعث أوهام إمكان التوفيق بين حركات النضال من جهة وبين الدولة من جهة أخرى. يمر النضال ضد مخطط التعاقد من مرحلة دقيقة جدا، حيث يحشد كل طرف قواه لما يعتبره المعركة الفاصلة: الدولة [بجهازها القمعي وأبواقها الإعلامية] والتنسيقية الوطنية للمفروض عليهن/ هم التعاقد وشركائها في المقاومة [نقابات وتنسيقيات تعليمية، طلاب وتلاميذ... الخ].

فكرة فاتح ماي ذات أصل أمريكي. في أكتوبر من العام 1884، قررت الفيدرالية النقابية الأمريكية، فيدرالية النقابات العمالية واتحاد النقابات العمالية، المجتمعة في شيكاغو، وضع مطلب النضال من أجل يوم عمل من ثمان ساعات على جدول الأعمال. ولبلوغ هذا الهدف، حددت فاتح مايو من العام 1886 يوما وطنيا للإضراب. وقد أكد المؤتمر التالي، المنعقد في دجنبر 1885 في واشنطن، هذا القرار. كما أضاف أن تقليص مدة العمل سيخضع لتوقيع أصحاب العمل؛ وأنه لن يتم الإضراب إلا في المصانع التي يرفض أصحابها مطلب الساعات الثمان.

عم الهيجان جميع أنحاء البلاد عبر الاجتماعات والمظاهرات. اندلعت الإضرابات في فاتح ماي 1886 في العديد من المناطق. في شيكاغو، أفضى استفزاز الشرطة في 4 ماي إلى إطلاق قنبلة ضد عملاء أرادوا تفريق اجتماع للمضربين في هاي ماركيل Haymarkel. أتهم ظلما أربعة من القادة العماليين، وهم أناركيون (لا سلطويون)، بتنظيم الاعتداء، فحُكم عليهم ونُفذ فيهم الإعدام؛ أما الخامس، المحكوم عليه بالإعدام أيضا، فانتحر. أعطى دم هؤلاء الشهداء معنىً خاصًا ليوم فاتح ماي.

من الولايات المتحدة إلى فرنسا

تقوت، في دجنبر 1886، الحركة النقابية الأمريكية باندماج الاتحاد السابق وبعض مجموعات فرسان العمل، هكذا نشأ الاتحاد الأمريكي للعمل، المركزية النقابية الأكبر في الولايات المتحدة. جددت المركزية الدعوة لإضراب عام في مؤتمرها المنعقد في سانت لويس، في دجنبر 1888، من أجل يوم عمل من ثماني ساعات وحددت له تاريخ فاتح ماي 1890.

في غضون ذلك، برزت فكرة مماثلة في فرنسا. نشأ الاتحاد النقابي الأول، اتحاد النقابات العمالية، هناك عام 1886. كان القادة الرئيسان، دورموي وريموند لافين، من مناضلي الحزب العمالي «الكيسدي» والماركسي. اقترح دورموي في مؤتمر الاتحاد في العام 1888، المنعقد في مرسيليا، تخصيص أيام 10 و24 فبراير من العام 1889 للتظاهر في جميع أنحاء البلاد من أجل يوم عمل من ثمان ساعات. تم قبول هذا الاقتراح وعمت المظاهرات خمسين مدينة.

بمناسبة المعرض العالمي لباريس في العام 1889، إنعقد مؤتمر اشتراكي دولي في باريس. في الواقع، تم عقد مؤتَمَرَين، أحدهما جمع «الإمكانيين» (اشتراكيواليمين)، وآخرسيصبح المؤتمر التأسيسي للأممية الثانية.

في قاعة بيترل

سيشهد هذا الأخير، الذي سمي، مؤتمر قاعة بيترل، تبني فكرة الإضراب الأممي في الأول من ماي. كانت الفكرة منتشرة، بعد التجارب الأمريكية والفرنسية. كان الزعيم الاشتراكي البلجيكي، إدوارد أنسيلي، هو من صاغها أولاً. تعلق الأمر بتأكيد وحدة الأممية المستعادة، وجمع العمال الفرنسيين والألمان في عمل مشترك. كما أجرى غيد Guesde ولافارج Lafargue ولافين Lavigne وقادة «ماركسيون» فرنسيون آخرون اتصالات مع الزعيم الاشتراكي الديمقراطي، أوغست بيبل، الذي دعم الفكرة.

تم اعتماد الفكرة أخيرًا في قرارقدمه أولا النقابي الفرنسي Raymond Lavigne، ثم عدله بيبل. وكان المندوب الأمريكي هو من طلب أن يكون الموعد المقرر للمظاهرة العالمية هو الأول من ماي. كان القرار المعتمد كالتالي: «سيتم تنظيم مظاهرة عالمية كبيرة في تاريخ ثابت، في جميع البلدان والمدن، وفي نفس التاريخ المتفق عليه، بحيث يفرض العمال فصاعدا على السلطات العامة أن تقلص قانونيا مدة العمل إلى ثماني ساعات، وتطبق القرارات الأخرى للمؤتمر العالمي لباريس.

وحيث أن تظاهرة مماثلة قد تم تقريرها بالفعل في فاتح ماي 1890 من قبل الاتحاد الأمريكي للعمل في مؤتمره المنعقد في دجنبر من العام 1888، في سانت لويس، فقد تم اعتماد هذا التاريخ للتظاهرة العالمية. كان على عمال مختلف البلدان القيام بهذه التظاهرة وفق الظروف التي تفرضها الحالة الخاصة لبلدهم».

في بلدنا، كان فاتح 1891 حدثا بارزا. في الواقع، قام اتحاد عمال مناجم الفحم بتمديد الإضراب ما أدى إلى مشاركة 100000 عامل في نضال تضامني مع عمال المناجم في الروهر واحتجاج على بطء المراجعة الدستورية. كان هذا الإضراب، بطريقة ما، تمهيدا للإضراب العام سنة 1893، الذي أفضى إلى انتزاع حق الاقتراع العام، بتصويت متعدد.

العمل النقابي والتضامن الأممي

أبرز فاتح ماي 1891، بوضوح ما تمثله خصائص هذا اليوم بالنسبة للاشتراكيين والعمال حينها. لقد كان قبل كل شيء عملاً عالميا للطبقة العاملة، أول ترجمة عملية كبرى لشعار البيان الشيوعي: «يا عمال العالم، اتحدوا!». لم تكن ضرورة هذا العمل العالمي نتاج أي «عقيدة». لقد كانت نتيجة التجربة العملية للنضالات العمالية. من ناحية، عارض أرباب العمل مطالب العمال بحجة أن هذه المطالب تُعرض موقف بلدهم للخطر على ساحة المنافسة الدولية. ومن ناحية أخرى، حاول أرباب العمل كسر الإضرابات عن طريق «استيراد» اليد العاملة الأجنبية أونقل طلبياتهم إلى الخارج. لكن سرعان ما تعلم العمال أنه ليس لديهم سلاح آخر لمواجهة مناورات رأس المال هذه سوى بسلاح التضامن الأممي.

ولكن إذا كانت فكرة فاتح ماي تمد جذورها في التضامن الأممي المجسد بهدف نقابي لتحقيق –يوم عمل بثماني ساعات- فإن أهميتها الأساسية تتجاوز تماما هذا الإطار. لم تخطأ البرجوازية إدراك ذلك، إذ أنها ردت في كل مكان برعب على فكرة تظاهرة عالمية متزامنة.

إذا كان عمال جميع البلدان قادرين بالفعل على توحيد جهودهم على هدف أني، فقد يستنتجون أن القوة المكتسبة على هذا النحو يجب أن تستخدم في نضال أوسع. سيُمكن أن يعاد اتحاد ملايين المتظاهرين والمضربين في جميع أنحاء العالم في النضال ضد الحرب. وسيُمَكن أن يعاد في النضال من أجل الاستيلاء على السلطة، والإطاحة بالرأسمالية. إنه خوف مدركي الحقيقة الكبار.

أمس واليوم

اليوم، لا تزال هذه الإمكانيات التي تتضمنها فكرة فاتح ماي راهنية بشدة. ألا ينبغي خوض النضال الأممي من أجل 40 ساعة عمل في الأسبوع؟ أليس النضال ضد الحرب والتجارب النووية نضالا عالميا ذا أهمية حيوية بالنسبة للعمال في جميع البلدان؟ ألم تعد مسألة استيلاء الحركة العمالية على السلطة، وإلغاء النظام الرأسمالي، شرطا ضروريا لكي تتمتع البشرية بسلام وازدهار بفوائد التقدم التكنولوجي - تدجين الطاقة النووية/الأتمتة، الخ. التي مادامت تحت سيطرة الملكية الخاصة فإنها ستهدد حياة ملايين العمال وخبزهم؟

هذه هي الأفكار التي يجب ألا تفارقنا عندما نسير مرة أخرى هذا العام في مواكب «فاتح ماي...

في أصول عداء الرأسماليين للنّقابة العمالية

إن الطبقة العاملة المنظمة في النقابات بالمغرب قليلة العدد بشكل كبير، فأغلب المقاولات صغيرة، ومعظمها في قطاع الخدمات (التجارة-المطاعم والمقاهي..) أو الفلاحة التقليدية. للأمر نتائج رهيبة، فأغلب العمال تقل أجورهم عن الحد الأدنى بشكل كبير ولا يصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي، ولا يستفيدون من أي تغطية صحية. **بقلم، أحمد أنور**

يخوض الرأسماليون حربا شرسا ضد التنظيم النقابي، فحالات طرد العمال بمجرد تأسيس النقابة شائع. يبث الرأسماليون الرعب في نفوس العمال لثنيهم عن الإقدام على توحيد صفوفهم ولا يتساهلون في ذلك. ليست تلك الشراسة في محاربة العمل النقابي حصرا على رأسماليين صغار أوتقليديين بل إن شركات كبيرة محلية ومتعددة الجنسيات تبدي نفس العداء والاستماتة في اجتثاث العمل النقابي.

تقود الدولة حرب الرأسماليين وتدعمه وتوفر له الغطاء القانوني وتجند له القوة القمعية لإنزال الهزيمة بالعمال المنظمين. لا زالت الدولة تسلط سيف سجن المناضلين النقابيين باسم عرقلة حرية العمل وفق الفصل المشؤوم 288 بل وهيئت قانونا للإضراب لجعل العمل النقابي بلا حول ولا قوة أمام جبروت الاستغلال الرأسمالي.

يتساءل العمال دوما باستغراب ما الذي يجعل رأسمالي يحقق أرباحا طائلة ويصرف أموالا كثيرة على أمور تافهة يجن جنونه لمجرد علمه بتأسيس النقابة؟ وما سبب تحمله خسائر مالية أكبر مقابل اجتثاث النقابة؟ وما تفسير إصرار كبار المصدرين على إبقاء أوضاع عمالهم متدهورة رغم ما يحققونه من أرباح؟

أرباح الرأسماليين الوجه الاخر للبؤس العمالي.

يسعى الرأسماليين باختلاف قطاعاتهم وحجمهم إلى كسب أقصى الأرباح وزيادة ثرواتهم. يتنافسون بضراوة للاستحواذ على الحصص في السوق، ويحاول كل واحد أن تصل سلعته السوق بسعر تنافسي. لأجل ذلك يعمل على تخفيض أكلاف الإنتاج عبر تشديد استغلال العمال بتقليص أجورهم وزيادة إنتاجهم.

يمتنع الرأسمالي عن توفير شروط الصحة والسلامة لأنها تتطلب مصاريف مالية، ليدفع العمال ثمن ذلك حوادث شغل مميتة وامراض مهنية تفتك بأجسادهم.

يرفض الرأسمالي توفير وسائل النقل الملائمة لأنها تكلفه أموال إضافية فيسقط العمال أشلاء في حوادث طرق قاتلة، ويستعمل أدوية رخيصة مهربة تضر العمال والمستهلك ليوفر المال.

لا يصرح الرأسمالي بعماله لدى صندوق الضمان الاجتماعي ومنهم من يسرق الاقتطاعات أو لا يصرح بكامل ساعات العمل ولا يعوض أغلب الرأسماليين العمال عن ساعات العمل الفعلية.

ليس ما يسرقه الرأسمالي من عرق العمال تافها البتة، بل ثروة إضافية هائلة بالنظر لحجم العمال ومجموع ساعات العمل المسروقة منهم. تنهي السرقة ثروة الرأسمالي، ويخفي الأمر عادة بتنظيم حفلة نهاية الموسم، وتقديم بعض الإعانات الغذائية ومنح بئيسة لإظهار سخاء زائف لا يكلف شيئا مقابل ما تمت سرقته.

أرباح الرأسمالي مضمونة حتى ولو أوفى بتطبيق ما يتضمنه

قانون الشغل من حقوق بسيطة للشغيلة، لكنه يوسع تلك الأرباح عبر سرقات عديدة منتهكا القانون نفسه الذي وضع على مقاس مصالح الرأسماليين. إن مراكمة الثروة من جهة الرأسماليين يقابله بؤس الأجور وقساوة أوضاع عمل طبقة الشغيلة وهذا أساس تناقض المصالح بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال.

النقابة العمالية اعلان العمال لنفير الحرب الطبقية.

يعرف العمال أن الرأسماليين لن يترددوا في القيام بما يلزم لاستئصال النقابة في مهدها، ويعلمون من تجارب إخوانهم العديدة أن الأمر ليس لعبة بل مخاطرة قد تنتهي بهم إلى الطرد من العمل. يلجأ العمال لتأسيس النقابة تحت ضغط الاستغلال والاضطهاد الذي لم يعودو قادرين على تحمله او استشعارا لخطر يرونه يهدد حقوقهم البسيطة.

يدرك الرأسماليون أن النقابة العمالية تهديد جدي لحصة أرباحهم وقوة ضغط للحد من سرقاتهم وعلامة على تقييد حريتهم المطلقة في انتهاك حقوق الشغيلة بلا رادع. إن مصلحة الرأسماليين تجعلهم يردون على تأسيس النقابة بشن حرب ضروس وإعلان حالة الاستنفار لإقبار المحاولة في مهدها.

مهمة الحفاظ على النقابة أداة للنضال.

بناء النقابة العمالية مرحلة دقيقة لا تحتمل الفشل لأن ذلك يعني منح الفرصة للرأسمالي لتوجيه الضربة القاضية للمحاولة وطرد المناضلين النقابيين وترهيب باقي العمال. إنه خطر متوقع، يلجأ له العدو الطبقي ودولته. لكن بعد تأسيس النقابة وفرضها بالنضال رغما عن الأعداء يلجأ هؤلاء إلى وسائل أشد مكرا وخداعا بغاية تخريب النقابة من الداخل وجعلها أداة تعاون وشريك في ضبط العمال مقابل تنازلات طفيفة لا تمس أرباحهم الطائلة ولا تغير من بؤس العمال. على النقابة العمالية أن تظل سلاح دفاع عن مصالح الشغيلة وأن تبقى متيقظة لمناورات الرأسماليين التي تحاول إقناع العمال بوحدة المصير والمصالح وتقتل وعيهم باستقلالهم عن الرأسماليين، وأن مصالحهم المشتركة مع إخوانهم العمال من نفس الطبقة الدين يجب أن يمدوا لهم يد المساعدة والتضامن لمواجهة مستغليهم.

لماذا يحتاج العمال للنقابة؟ وما دور المناضل النقابي؟

بقلم، أحمد أنور

• النقابة اكتشاف عمالي خالص.

النقابات ثمرة جهود العمال الذاتية إبان معاركهم البدائية ضد مستغليهم الرأسماليين. لأجل تخفيف التنافس الذي يستعمله الرأسماليون لكسر شوكة المضربين ولدت المنظمات النقابية التي ركزت جهودها على سعر الأجرة وساعات العمل. دفعت شدة الاستغلال الرأسمالي الطبقة العاملة إلى وعي ضرورة تجسيد وحدة مصالحها في بناء تنظيمات نقابية.

• حاجة العمال الدائمة للمنظمات النقابية.

يسعى البرجوازيون دوما إلى جني أقصى الأرباح، بتقليص أجور العمال وتكثيف استغلالهم، بإطالة يوم العمل وتسريع وثيرة الإنتاج وخفض ما يوفر شروطا أفضل لصحة وسلامة العامل، ويبررون من تسديد مستحقات أنظمة الحماية الاجتماعية، ويسعون للتخلص من العمال الأقدم بشتى الخدع. يستغل البرجوازيون مؤسسات الدولة لبلوغ غاياتهم، فالبرلمان يصادق على قوانين شغل تخدم مصالح الرأسماليين وتتدخل الشرطة والدرك لقمع العمال المضربين وتطبق عليهم أحكام القضاء بمبرر تطبيق القانون.

تمثل المنظمات النقابية أدوات نضال الطبقة العاملة ضد الاستغلال الرأسمالي، لذا، ورغم كل نواقصها، يجب أن يكون همنا الأساسي الدفاع عنها وتدعيمها. فالعمال بلا منظمات نقابية سيجبرون على العمل والعيش في ظروف بالغة الاستغلال، وبدل الواقع أن ظروف العمال المنظمين في النقابة تحسنت عما كانت عليه من قبل، وأفضل عن اقرانهم غير المنظمين. العمال بلا تنظيم نقابي يوحد قوتهم لا شيء، ولا يمكن وقف مسعى الرأسمال المستمر لتشديد الاستغلال ودفع العمال إلى مزيد تفقير بصفوف مشتتة. لإجبار الرأسماليين على التخلي عن جزء من أرباحهم لابد من قوة النقابة للحفاظ على مكاسب انتزعت بالنضال. لا بد من النقابة القوية لإجبار الدولة على تلبية مطالب العمال.

• المهام الحقيقية للمنظمات النقابية العمالية.

النقابة سلاح العمال لتحسين ظروف عملهم وعيشهم ومدرسة طبقية لوعي أسس بناء المجتمع الحالي وموقعهم فيه. يكتشف العمال بتجربتهم ما يشدهم إلى بعضهم البعض من وحدة الانتماء لطبقة تبيع قوة عملها مقابل طبقة أخرى تشتريها منهم مقابل أجر أقل وإجبارهم على إنتاج أقصى ما يمكن تتعرى حقيقة الدولة بكل أجهزتها التي تخدم مصلحة الرأسماليين ويفهم العامل خلال النضالات الكبرى طبيعة وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والجهة التي تساندها.

سرعان ما ينتقل الرأسماليون من رفض مطلق للتنظيم النقابي العمالي إلى محاولة إفراغه من مضمونه. أي عوض أن يكون أداة للنضال العمالي الطبقي أن يتحول إلى أداة وساطة وقناة جر العمال لتنفيذ خطط الرأسماليين. لتحافظ النقابة على دور المدافع عن مصالح العمال بوجه الرأسمال لابد أن تكرس حياة داخلية ديمقراطية قائمة على انتخاب ومراقبة وعزل كل المسؤولين النقابيين في جمع عام حر وصيانة حرية التعبير للجميع، بما في ذلك حق تشكيل توجهات نقابية.

تضم النقابة عمالا متنوعي الانتماء السياسي، وفرض خيار سياسي لن يتم إلا بإجراءات بيروقراطية تؤدي إلى إضعافها بما هي منظمة كل المنتمين إليها.

نظرا لتعدد المنظمات النقابية ولكون أغلبية العمال خارج النقابات، فان توحيد العمال إبان المعارك غير ممكن إلا بانتخاب لجان إضراب مفتوحة بوجه كل العمال تكون مسؤولة أمام جمع عام المضربين أنفسهم بصرف النظر عن انتمائهم النقابي من عدمه.

يجب تطوير الجهة النقابية المشتركة على قاعدة واقعية عملية، وذلك بعقد جموعات عامة مشتركة في المنشآت على المستوى جهويا ومهنيا بيمهنيا، وكذا خلال المؤتمرات لا يجب الركون إلى اتحاد الأجهزة النقابية بل يجب تشكيل الوحدة النقابية العملية في ساحة النضال بالاتفاق على ملف مطلبي وبرنامج نضالي وخلق لجان قيادة النضال تضم نقابات مختلفة لعمال نفس المنشئة أو الجهة أو القطاع على أن تعود سلطة القرار للقاعدة العمالية.

• المناضل النقابي الكفاحي: مهام وواجبات.

يجب أن يكون المناضل النقابي الكفاحي أفضل النقابيين، وأن يعمل دوما على تدعيم المنظمة النقابية. عليه أن يكون أفضل المدافعين عن العمال، وأن يحضر كل التجمعات أو الاجتماعات ويتدخل فيها بشكل ملموس ليجيب على المشاكل الملموسة التي تعترض رفاقه، وأن يحسن تحمل مسؤوليته. عليه أن يبقى متيقظا ويتفهم المشاكل الإنسانية العديدة التي تطرح داخل منشأته.

يجب أن تراعى الصعوبات والمهام الكثيرة التي يقع حملها على كاهل الممثلين النقابيين. إن تطور العمل النقابي، وأيضا تطور الرأسمالية نفسها، يضع على عاتقهم مسؤوليات جسيمة ،الى حد اعتبار الممثل النقابي نوعا من المساعد الاجتماعي عليه أن يكون ملما بالتشريع الاجتماعي وبالاتفاقيات، وعليه أن يتدخل لدى الإدارة في حالة حيف، وعليه أن يشارك في الحياة النقابية غالبا خارج أوقات ساعات عمله، وعليه أن يكون على علم بالمستجدات،الخ، باختصار، على الممثل النقابي أن يواجه كل المشاكل التي يطرحها المجتمع الرأسمالي وأيضا تطور العمل النقابي، بحيث أن نقابيا جديا سرعان ما يغرق في بحر مهمات معقدة. يتطلب العمل النقابي الكفاحي جهدا جماعيا وتعاونا بين العمال الذين يتقاسمون هدف تحرر العمال من الاستغلال، عبر توزيع المهام ومركزة الأهداف وتقاسم الجهود وحينما تطرح تلك القضايا على الصعيد الوطني والعالمي الأوسع حينها تبرز الحاجة إلى حزب العمال الاشتراكي كضرورة لعمل نقابي كفاحي يقارع بشكل شامل طبقة الرأسماليين ودولتهم.

• مخاطر تهدد المنظمات النقابية.

حين يتأكد الراسماليون أن الشغيلة عازمة على بناء تنظيمها النقابي، وأنها مصرة على ذلك، ويتبين لهم فشل أساليب ترهيب العمال بحملات طرد النقابيين، وإغراء بعضهم ماليا لمغادرة العمل، وحين تفشل خدع تقسيم الشغيلة المتعمد في نقابات عدة... عندها يسعون إلى تحويل المنظمة النقابية القائمة مرغمة الى أداة تسيير، وقناة توصيل لتدجين الشغيلة وإشراكها في إخضاعها.

أساليب الدمج عديدة وأنشئت له تخصصات جامعية بأسماء براقة تبيع الخبرات وتخرج متخصصين لخدمة الرأسماليين في ترويض النقابة العمالية. أهم وسائل الدمج الفتاكة يتمثل في التنازلات التي يقدمها الرأسمالي مقابل تجميد طويل للنضال النقابي، وخمول للحيوية النضالية، وقبول القادة النقابيين لعب دور الرقيب، وكبح أي تململ نضالي باسم الوفاء بالالتزامات، وحرصا على الإبقاء على المكاسب.

تتحول النقابة إلى أداة تعاون طبقي وتستبدل النضال بالرهان على المفاوضات الجبية، وما ينتج عنه من تغيير شامل لوظيفة النقابة ولأساليب النضال وللديمقراطية الداخلية، ولطبيعة العلاقة مع الراسماليين.

لا يجب أن تكون المساومات والاتفاقات مع المستغلين قيدا يكبل حرية العمال النقابية، ونضالهم، علما أن تبقى مؤقتة، ولمدة أقصر.

للراسماليون غريزة الدئاب في معرفة طباع فريستهم ويتحينون الفرصة دائما لاقتناصها في اللحظة المناسبة. يدرسون طباع النقابيين والفروقات بينهم، ويبحثون عن نقاط ضعفهم واحواهم الاجتماعية وصعوباتهم الاقتصادية، ويتفننون في تجنيد المناضل النقابي سواء لجعله أقل تصلبا في الدفاع عن مصالح العمال أو تجنيده لتخريب وحدتهم. إنهم يتحمسون «لتقديم المساعدة» واثقال المناضل النقابي بديون رد الجميل خيانة إخوانه العمال، تعمد الشركات إلى إرشاء المسؤولين النقابيين (منافع مادية–تسهيلات مهنية وأجور بدون عمل...) وبسرها أن يعلم باقي العمال بذلك لإظهار المناضل النقابي انتهازيا يستغل العمال لقضاء مآرب خاصة.

على النقابة العمالية التخلص من النقابيين الفاسدين، وعليها تربية العمال على ممارسة الرقابة والتحقق من نظافة المسؤولين النقابيين خصوصا من لهم احتكاك بأجهزة الدولة والرأسماليين باعتبارهم يتعرضون لضغوط إغراء معسكر أعداء النضال النقابي العمالي.

التنظيم النقابي الوفي لمصلحة العمال يحدق به خطر الرئاسة الإدارية والسقوط في الشكليات الرسمية وبروز قادة يحصرون دورهم في الوساطة «إيصال الخبز إلى الفران» وتقمص دور المحامي في جلسات «الصلح» الخادعة.

سلبية القاعدة العمالية، وعدم قدرتها على جعل النقابة منظمة عمالية نشطة، وتخليها عن سلطة المراقبة والتقرير والتسيير عبر الجموعات العامة كاملة السيادة، هو ما يخلق أرضية تشكل قيادة مطلقة الصلاحيات تنصب نفسها محل عموم الشغيلة وتكبح باساليب غير ديمقراطية كل محاولات إخراج الشغيلة من وضع الخمول، وكل محاولات إحياء النقابة ديمقراطيا بما هو خطر يهدد سيطرتها ومنافع تتحصل عليها مقابل دورها كممتطي ظهر العمال.

يستطيع الرأسماليون التكيف المؤقت مع الضغط العمالي، وتتقديم التنازلات المؤقتة، لكن سيعملون على استرجاعها حين تتاح الفرصة وسيعدون الخطط لإلحاق الهزيمة بالعمال.

إن الحرب بين العمال والرأسماليين دائمة، ولا يجب أن نبني سياستنا على الانتصارات بل على الهزائم كذلك، وهذه مهمة النقابيين الكفاحيين المتسلحين بمنظور التغيير الشامل للمجتمع، والمقتنعين أن طبقة العمال قائدة هذا التغيير، والواعون بأن النضال النقابي مدرسة لتربية العمال لوعي وحدتهم وقوتهم والتعرف على أعدائهم وأسلحتهم وخدعهم.

حادث العاملات الزراعيات في مولاي بوسلهام: حصد الأرباح على حساب الأرواح

بقلم، سمير نوران

جريمة جديدة تنضاف إلى سجل مضطهدي العمال والعاملات، حين استيقظ سكان جماعة مولاي بوسلهام على وقع فاجعة مروعة، صباح الاربعاء 3 أبريل 2019، في حق العاملات الزراعيات، ذهب ضحيتها اكثر من 32 عاملة زراعية و مستخدمين(وسيط بين العاملات و ارباب العمل الحقيقيين)، 12 حالة وفاة مرشحة للارتفاع، و20 حالة اصابة خطيرة جدا حسب التصريحات الرسمية.

بعد اصطدام حافلة صغيرة تعود ملكيتها لشركة وسيط بين الشركة المستخدمة (دومين زنيبر)، تقل العاملات الزراعيات، صاحب الشركة الوسيط هو ذاته سائق الحافلة-اصطدمت- بشاحنة نقل الرمال، كانتا مفرطتين في السرعة.

حجم الخسائر البشرية كبير جدا و الخوف من ردة فعل العاملات والعمال الزراعيين في المنطقة واحتجاجهم على ظروف النقل الخطيرة. دفع الدولة للتدخل المباشر للتهدئة الأوضاع وتسكين الغضب، حفاظا على شروط الاستغلال واستدامتها، بعد التكفل بمصاريف العلاج ودفن الضحايا.

دون الغوص في البحث عن اسباب الحادث، و ظروف نقل العمال و العاملات الزراعيين/ات، و ظروف عملهم/ن داخل الضيعات الفلاحية...التي تحقق أرباح سنويا بالملايين على حساب صحة وكدح العاملات والعمال.

صحيح ان حافلة نقل الضحايا تحترم نسبيا من حيث الشكل الخارجي معايير النقل الذي يراعي السلامة، وهو مكسب فرضه نضال العمال و العاملات الزراعيين/ات، خصوصا نقابةالعمال و العاملات الزراعيين/ات بالجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بجهة سوس.الا ان هذه الحافلة كانت تحمل اكثر من 32 عاملة عوض 18 المرخص لها، كما هو المثال مع عشرات الحافلات المرخصة لنقل العمال و العاملات الزراعيين/ات، في حين هناك مئات الحافلات المخصصة لنقل البضائع (207 مورسديس) و عشرات الشاحنات و مركبات الجرارت، تستعمل لنقل العمال و العاملات الزراعيين/ات في مولاي بوسلهام.

قطعت هذه الحافلة اكثر من 50كلم من نواحي مدينة مشرع بلقصيري متجهة الى ضيعة فلاحية لانتاج الفواكه الحمراء،في ملكية شركة دومين زنيبر بجماعة مولاي بوسلهام، وهي مسافة تقطعها يوميا ذهابا و ايابا، وتمر على العديد من "حواجز المراقبة الطرقية"، دون رقيب او حسيب.

تنضاف هذه الجريمة الى العديد من الجرائم اليومية التي ترتكب في حق العاملات و العمال الزراعيين/ات بسهل اللوكوس، في ظروف النقل المهينة لكرامة الانسان، علاوة على بؤس اوضاع العمال و العاملات داخل الضيعات الفلاحية و ووحداث التثمين، والحرمان من الحق النقابي، والاجور منخفضة، والحرمان من الضمان الاجتماعي و التعويض عن حوادث الشغل.

إن ما يجري من انتهاكات واستغلال مفرط البشاعة في حق عاملات ضيعات سهل اللوكوس، يطرح على مناضلي طبقة الأجراء مهام جسام، تبدأ أولها بالتشهير بهذه الجريمة البشعة والمطالبة بالكشف عن مجمل ملابساتها، انطلاقا من ظروف العمل في الضيعات الكبرى التصديرية وساعات العمل اليومية و الأجرة التي تتقاضاها العاملات والتعويض عن الامراض ومخاطر الشغل وأيضا مدى ملائمة نقل العاملات للسلامة...الخ

غياب عمل نقابي جدي في صفوف العاملات والعمال الزراعيين باللوكوس راجع لقصور غير مسؤول في العمل النقابي، وضعف التضامن(عدد من المعارك العمالية باللوكوس هزمت في صمت). هل الجواب هو تقديم التعازي للمكلومين؟ لا طبعا، الجواب هو العمل الجدي لأجل تنظيم ديموقراطي مكافح لعاملات وعمال الزراعة بمنطقتنا، والذين يقدرون الان ب 30 الفا، وسيتضاعف هذا العدد في غضون اربع سنين، هوذا العزاء الحقيقي. العزاء الحقيقي هو جعل هؤلاء المستغلين (بفتح الغين) يعون قوتهم، ويستعملونها لمصلحتهم. ما يهم البرجوازيين ولاسيما المستثمرون الكبار في الفلاحة التصدير هو حصد الأرباح على حساب الأرواح. فلتكن مهام المناضلين الجذريين الآن وفورا ، التوجه إلى الضيعات الفلاحية الكبرى وتوزيع المناشير المناضلة وفتح النقاش مع العاملات و العمال حول ظروف بؤسهم، من أجل التنظيم والنضال ضد مصاصي دمائهم في سهل اللوكوس.

تتمة الصفحة الاخيرة

الجزائر: هذه مجرد بداية

بقلم، حسين بلادلوفي، نشرت في موقع كونترتون Contretemps بتاريخ 5 نيسان/أبريل عام 2019.

النضال بحجة انعدام ضمانات إشادة بالحفاظ على الوضع الراهن.

أية آفاق استراتيجية؟

بعد تزعزع استقرارها لحظة بسبب فجائية وضخامة الحراك الشعبي، تعتزم السلطة، على يد رئيس الأركان، استعادة السيطرة بإجبار المجلس الدستوري على تطبيق المادة 102، التي تقدمها كجواب مناسب على المطالب الشعبية، متظاهرًة بالتالي بتجاهل حقيقة أن النظام الاستبدادي الليبرالي التي هي جزء منه لم يذهب مع بوتفليقة.

لكن الشعب يرفض ذلك. بينت تظاهرات الفرح الشعبية التي أعقبت مباشرة إعلان استقالة الرئيس، أن الشعب لن يرضى بنصف انتصار. وهكذا، فإن السلطة تواجه مباشرة احتجاج الجماهير وستضطر إلى الاختيار بين الانقلاب أو التراجع مرة أخرى إلى حد الاستسلام بوجه الإرادة الشعبية.

لتحقيق أهدافه، على الحراك الشعبي مضاعفة جهود التعبئة. ولكن لممارسة تأثيراته الكاملة، سيتعين دمج هذه الجهود والتعبئة في تكتيك صحيح قائم على تقييم موضوعي لميزان القوى بين المعسكرات الحالية وتطوره وعلى وعي واضح بالرهانات السياسية الحقيقية التي تنجم عن ذلك.

وضع ثوري؟

رغم المظاهر، لسنا في وضع ثوري حتى لو أن اللحظة تحمل إمكانات لا جدال فيها في هذا الصدد. قد تتغير الأمور طبعا، ولكن أثناء كتابة هذه السطور، لم نصل بعد الى تلك المرحلة.

إن وضعا ثوريا متسما بازدواجية سلطة لم يعد يريد فيه من هم في أسفل، ولم يعد يستطيع فيه من هم في أعلى، يؤدي حتما، في لحظة معينة، إلى مواجهة مباشرة بين السلطة القديمة الآخذة في الزوال والسلطة الجديدة الناشئة، ما يستتبع القيام بثورة تضطر فيها السلطة الجديدة بإطاحة السلطة القديمة والاحلال محلها. في مثل هذه الظروف، يجب على الثوريين والقطاعات الأكثر حزما في الحراك الشعبي أن يشنوا الهجوم للاستيلاء على السلطة.

لكن الحراك الشعبي، وعيا بقوته ولكن أيضًا بحدوده، لم يختر حتى الآن تكتيك الجاموس التي يهجم على هدفه بضربة رأس، ولكن تكتيك الأصلة العاصرة (أفعى ضخمة) التي تضغط على فريستها وتضيق الخناق عليها بحلقاتها.

يتظاهر الجزائريون ويرفعون مطالب ويتجمعون أيام الأسبوع وأيام الجمعة أيضا. لجأ العمال والعاملات والطلبة والطالبات مرارًا إلى الإضراب. لكنهم لا يحتلون الأماكن بشكل دائم ولا يتبنون شعار العصيان المدني، كما فعلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عام 1991 أثناء إضرابها العصياني. إنهم لا يسعون إلى مواجهة مباشرة مع عناصر البوليس، لكنهم يتجنبونها على العكس بعناية. إنهم لا يتوجهون إلى المقر الرئاسي في الجزائر العاصمة أو مقر الولايات للاستيلاء عليه. وحتى الآن، لم يشكلوا لجان شعبية ستتجاوز الهياكل الرسمية الأساسية للدولة (مجالس البلديات) كما كان الحال في منطقة القبائل في عام 2001.

إنهم يحتلون الشارع كل يوم جمعة لاستعراض قوتهم، وإرشاد أنصار النظام إلى المخرج، وممارسة ضغوطات على النظام لمقاقمة تناقضاته وجعل القادة يفهمون ضرورة رحيلهم جميعا. ثم يعودون إلى ديارهم ويرجعون إلى العمل ويتفرغون لمشاغلهم في انتظار قياس التأثير السياسي الحقيقي لناضلهم على السلطة والاستعداد للجولات القادمة. إن ملايين الجزائريين والجزائريات الذين تظاهروا حتى الآن هم في إطار دينامية ضغط على السلطة وليس إطاحتها. قد يتغير ذلك في المستقبل، لكن هذا ليس هو الحال الآن.

لا تستطيع السلطة، من جانبها، فعل كل شيء. ومن 22 شباط/فبراير إلى 2 نيسان/أبريل، تاريخ استقالة بوتفليقة، كانت في موقف دفاعي. لكنها ليست عاجزة كليا وتحاول استعادة المبادرة السياسية بتطبيق المادة 102 لإعادة نهر الاحتجاج الشعبي إلى مجراه. كما تمتلك قوات (جيش ودرك وبوليس) لا دليل على أنها لن تستطيع استعمالها عند الاقتضاء. لم تتآخ عناصر البوليس والدرك والجنود مع الشعب. وإذا لم يقمعوا المتظاهرين، فذلك لأنهم لم يتلقوا الأمر وليس لأنهم انضموا إلى صفوف الحراك الشعبي.

تقود كل هذه العناصر الموضوعية إلى استنتاج أننا لا نزال في وضع ما قبل الثورة المتميز بأن من هم في أسفل لم يعودوا يريدون، لكن من هم في أعلى، رغم ضعفهم، لا يزالون قادرين. وبالتالي يمكن تعريف الحراك الشعبي بأنه حركة إصلاح جذري. الإصلاح، بقدر ما يسعى إلى تغيير النظام بالضغط عليه دون سعي لإطاحته بمواجهة مباشرة. وجذري، لأنه لن يقتصر على تعديلات شكلية ويعمل دون ضعف وعبروسائل خارج المؤسسات لتحقيق هدفه.

الرهان السياسي الحالي

في مثل هذه الظروف، ما هو الرهان السياسي الرئيسي حاليا؟ يكمن هذا الرهان في قدرة السلطة من عدمها على فرض حلها المتمثل في ترميم النظام. يجب على الحراك، بالعكس، منعها من بلوغ هذا الهدف.

تحت أي ظروف يستطيع الحراك الشعبي الحالي تحقيق ذلك؟ هذا هو السؤال المطروح علينا. لدى هذا الحراك نقاط قوة. إنه جماهيري ووطني ومُجَمِّع (مشترك بين الطبقات والأجيال، مختلط، جميع تيارات المعارضة...). لقد أثبت عزمه على مدى ستة أسابيع وحقق نتائج سياسية هامة، بما في ذلك استقالة بوتفليقة. لقد تجاوز عقبة الخوف الذي كان جاثما على الحياة السياسية في البلد، وبالتالي فتح الطريق أمام دينامية تعبير (تظاهرات، إضرابات...) وتنظيم ذاتي جماهيري. ولديه إمكانات لم تستغل بعد داخل الطبقة العاملة والفلاحين.

لكن تخترقه تناقضات ثانوية (اجتماعية وسياسية وإيديولوجية) قد تصبح في كل لحظة رئيسية وتقسم صفوفه وحتى تفجره. يمكن تحديد هذا الخطر بادراك درجة ردود الفعل على الهجمات الممارسة ضد المجموعات النسوانية في تظاهرة يوم 29 آذار/مارس في الجزائر العاصمة. لأن الحراك إذا كان موحدا لوضع حد للنظام، فهو ليس على هذا النحو حول التكتيك الذي يجب تنفيذه لتحقيق ذلك. وليس أيضا موحدا حول المنظور: أي بديل؟ بماذا يُغيّر النظام الحالي؟

لم يتم البث في هذه الأسئلة. إن غياب التنظيم الداخلي ورفض، مفهوم في البداية، لوجود قوى سياسية فيه قد يحول بشدة دون تبني تكتيك فعال. لكل هذه الأسباب، يحتاج الحراك إلى وقت.

من أجل حراك شعبي طويل الأمد

لذلك، أخذا بعين الاعتبار نقاط قوة وضعف الحراك، ينبغي جعله دائما وعدم السعي إلى تحقيق نتيجة سياسية فورية. تحتاج التعبئة الشعبية إلى وقت لتوسيع نطاقها، وتنظيم صفوفها في أسفل، وتبني اتجاه مفهوم، في المقام الأول، بصفته توجهاً متسقا وليس هيكلة قيادية مستبعدة الحدوث. وهذا لن يحدث في يوم واحد.

ينبغي أيضًا على نحو رصين وفعال، وليس سلبي وغير واع، صياغة استراتيجية تجمع بين «حرب الحراك» و«حرب المواقع». يتخذ «حرب الحراك» أساسا شكل كبرى تظاهرات يوم الجمعة التي يجب تعزيزها أو، بالأقل، الحفاظ عليها في المستوى الحالي للتعبئة وجعلها أكثر اتحادا إلى أقصى حد. يجب أن تأخذ أيضًا شكل الإضرابات القطاعية و/أو العامة، على غرار الإضراب الذي دعت إليه كونفدرالية النقابات الجزائرية (CSA) في 10 نيسان/أبريل. يهدف هكذا «حرب الحراك» إلى ممارسة ضغط متزايد على السلطة الحالية لمقاقمة تناقضاتها، وعزل أنصارها الأكثر قمعًا وإجبارهم، في نهاية المطاف، على التراجع ثم تلبية مطالب الحراك.

تسعى «حرب المواقع» إلى الاستيلاء على المعاقل المُحصنة. يشكل الوصول إلى وسائل الإعلام العمومية والتمتع الفعلي بحريات التعبيروالتظاهروالتجمع والتنظيم الجمعوي والنقابي والسياسي والحق في الإضراب ... معاقل محصنة يجب احتلالها أو استعادتها وتوسيع نطاقها والدفاع عنها. بدأ ذلك بتظاهرات وإضرابات محلية. تمثل استعادة نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA من قبل العمال والنقابات العمالية موقفًا استراتيجيًا آخر يلزم استثماره. بدأت السيرورة، لكنها لم تصل بعد إلى حجم كاف لإطاحة القيادة البيروقراطية في المركزية النقابية. يجب أن تقترن تلك الاستعادة بتشكيل جبهة نقابية مع النقابات المستقلة للعمل على إعادة بناء وحدة معسكر العمال.

وينبغي، كما بدأ ذلك يحدث، إعادة بناء حركة طلابية مستقلة وديمقراطية وحركة نسائية، في انتظار اقتحام عالم الفلاحين. قد يتمثل أحد الأهداف في إعادة دمج نقابة الفيدرالية الوطنية لعمال ومستخدمي القطاع الفلاحي السابقة، التي كان تم نقلها بشكل تعسفي واستبدادي إلى الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين (UNPA)، في نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

وتكمن مهام أخرى في دعم وتعزيزوتوسيع معسكر الجمعيات والنقابات والحركات التي تعلن أنها «مجتمع مدني» وكسبها إلى تبني فكرة الجمعية التأسيسية.

من الممكن أيضًا أن تبدأ سيرورة تنظيم ذاتي في القرى وأحياء المدن وأن تظهر لجان شعبية. ولكن ما من أحد قادر على أن يقرر ذلك. ومع ذلك، ينبغي الحرص على هذا الاحتمال الذي قد يتحقق في درجة معينة من تطور الحراك.

بناء اتجاه سياسي متسق

بوجه السلطة والتناقضات والخيانات الحتمية لقوى المعارضة فائقة الليبرالية، ينبغي بناء اتجاه سياسي، أي توجه سياسي قادر على مد الحراك بالوسائل اللازمة لتحقيق طموحاته وإحداث تطور نوعي.

لا يمكن أن يتم هذا الاتجاه إلا عبر قطب من أنصار الجمعية التأسيسية . يهدف النضال السياسي، المتميز عن النضال الإيديولوجي، في المقام الأول إلى إضافة القوة إلى القوة وتوظيفها للتأثير على ميزان القوى واحراز النصر، كلياً أو جزئياً. وبالتالي، فهو لا يتطلب أن تتبنى القوى المندمجة نفس الإيديولوجية، أو تدافع عن نفس البرنامج التاريخي، أو حتى تتفق حرفيا على تعريف الجمعية التأسيسية. يطالب فقط باتفاق هذه القوى، في لحظة معينة، للضرب معًا.

بوجه السلطة والقوى فائقة الليبرالية، يمثل تشكيل مثل هذا القطب مهمة ملحة. لن يكون الحراك قادرا على المضي قدمًا وإحداث قفزة نوعية إلا إذا انتقل من موقف رفضٍ مشروع إلى موقف اقتراح وتنفيذ بديل سياسي. غير أن الشعار الوحيد الذي يسمح للشعب باستعادة سيادته الكاملة والشاملة هو شعار الجمعية التأسيسية ذات السيادة. إن تشكيل هذا القطب ممكن لأن أحزابا تدافع عن هذا الشعار نفسه الذي بدأ يصل إلى الوعي الشعبي. وهكذا فإن حزب العمال وجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال الاشتراكي أمام مسؤولية تاريخية. لا ينبغي بأي حال من الأحوال الاعتراض على بناء/إعادة بناء الحراك الشعبي من أسفل بالفعل المشترك للقوى السياسية في أعلى. وهكذا يمكن بناء تجمعات لأجل جمعية تأسيسية ذات سيادة بشكل مشترك في أسفل من قبل مناضلي مختلف هذه الأحزاب وجميع من يتبنون هذه الفكرة دون أن يكونوا مناضلي حزب معين. ينبغي أكثر من أي وقت مضى الضرب معا والسير على حدة.

الجزائر العاصمة، 5 نيسان/أبريل 2019

إحالة

[1] تعبير يستعمل لاتهام شخص بالخيانة (المترجم)

تعريب جريدة المناضل-ة

الجزائر: «أدركت نساء كُثُرٌ فائدة المطالبة بحقوقهن ووجوب رحيل النظام»

أجرى المقابلة أنطوان لاراش

تيتي حداد مناضلة نسوانية جزائرية.

•••••••

كيف تنخرط النساء في السيرورة الحالية؟

منذ بداية هذا الحراك الشعبي، انخرطت النساء فورا في مختلف التظاهرات. لقد شهدنا مشاركة جنس النساء بشكل قوي للغاية، عقب دعوات جمعيات نسائية، خاصة في الجزائر العاصمة وبجاية والبويرة، بمناسبة اليوم النضالي العالمي للمرأة الذي يصادف يوم 8 آذار/مارس.

من هذا المنطلق، أصبحت نساء كُثُر أخريات يدركن فائدة التنظيم والتشكل الجماعيين للمطالبة بحقوقهن وفي الوقت نفسه برحيل النظام القائم إلى جانب زملائهن الجزائريين كما كان الحال أثناء حرب التحرير الوطني.

ودعونا نستحضر أنه بفضل مشاركتهن الفعالة والمجيدة تمكنَّ من انتزاع مكاسب هامة، خاصة رفض قانون الأحوال الشخصية لعام 1966 المستوحى من الشريعة الإسلامية، فضلاً عن مكاسب ديمقراطية واجتماعية أخرى مثل التعليم المدرسي والحق في العمل.

فيما يتعلق بالتعدي الذي وقع أثناء تظاهرة، هل بوسعك حكي وشرح ردود الفعل؟

في مسيرة يوم 29 آذار/مارس صباحا بالجزائر العاصمة، تعرضت نساء جمعية أنشئت حديثًا لاعتداءات من قبل بعض المتظاهرين. ولاقت نفس المصير نسويات أخريات، كنّ يلصقن مقالات من قانون الأسرة لتحسيس المجتمع حول وضع النساء. تعرضن للإهانة والإساءة أمام أعين أجهزة الأمن التي لم تبدي حتى أي رد تجاه هذا الفعل الذي يستلزم الادانة.

أثار ذلك طبعا ردود فعل كُثُر، كان البعض يشجبون هذه الاعتداءات، وآخرون يبتهجون بما اتخذته الأحداث من انعطاف. يقدم ذلك معلومات حول الوضع المقلق الذي توجد فيه المرأة الجزائرية، الذي يمثل نتاج تحجر الأفكار المحافظة والرجعية وتوقف النضالات التقدمية.

هل يمكنك شرح ثقل العشرية السوداء والتقاليد على نضال المرأة؟

مع صعود الإسلاموية في أوائل الثمانينيات، شهدنا تدهورا صارخا لوضع النساء في الجزائر، رغم مقاومتهن الإرهاب الأصولي بتعبئات مذهلة مثل التي حدثت يوم 8 آذار/مارس عام 1989. لكن الحركة النسائية استمرت في التقهقر، وضع تسونامي حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية التي جرت في 12 حزيران/يونيو عام 1990 حداً لهذه الدينامية، وظهرت موجة رجعية عارمة، مع ما تلاها من اعتداءات وحشية ورعب كاره للنساء واغتيالات.

اتخذت الحركة النسائية التي تشكلت حول مطالب مثل المساواة بين الجنسين وإلغاء قانون الأسرة منعطف مقاومة وبقاء على قيد الحياة ضد الإرهاب، لذلك أُفرغ كفاح النساء من قواه الحيوية. غادر بعضهن البلد، وفضلت أخريات التزام الصمت خوف مواجهة نفس مصير المناضلة الراحلة نبيلة جحنين، أو كاتيا بنغانا، التي رفضت الخضوع لإملاءات الأصوليين وارتداء الحجاب. ولكن رغم كل هذه الصعوبات، على النساء عدم التوقف عن النضال، فلا يزال الأمل ممكنا. يشهد بلدنا الآن ثورة حقيقية تروم إسقاط النظام القائم والسير نحو جمعية تأسيسية ذات سيادة تمثل طموحات العمال والطلاب والمعطلين والمتقاعدين، والنساء أيضا. لذلك على كل هكذا فئات المجتمع أن تتنظم تنظيما ذاتيا وتشارك في النضال لتحقيق مجتمع عادل وقائم على المساواة.

الجزائر: هذه مجرد بداية

التتمة في ص 15

بقلم، حسين بلالوفي، نشرت في موقع كونترتون Contretemps بتاريخ 5 نيسان/أبريل عام 2019.

إحياء لذكرى الرفيق عاشور إدير. المناضل النقابي والسياسي الدؤوب الذي توقف قلبه الجياش لكن المتعب في ليلة 3 إلى 4 نيسان/أبريل عام 2019.

أتت إذا تعبئة الشعب الجزائري في آخر المطاف أكلها. بعد شهر ونصف من اجتياح الجماهير الشعبية للساحة السياسية، يوم 22 شباط/فبراير عام 2019، استقال عبد العزيز بوتفليقة أخيرًا في 2 نيسان/أبريل. لن يكون في آخر المطاف قد أنهى عهدته وسيخرج من باب التاريخ ذليلا. إن تظاهرات جميع السكان كل يوم جمعة وتظاهرات العمال والطلاب والمحامين والقضاة والمهندسين المعماريين والأطباء والمتقاعدين... أثناء أيام الأسابيع، فضلاً عن الإضرابات المحلية والإضرابات العامة القطاعية كسرت رغبة الزمرة الرئاسية في البقاء.

حسين بلالو في، صحفي ومناضل حزب العمال الاشتراكي الذي يوجد مقره في الجزائر العاصمة، يحلل دوافع هذه التعبئة الشعبية ويفتح النقاش الاستراتيجي حول آفاقه. منسق سابق لهيئة تحرير الأسبوعية ألجي ربيبليكان Alger républicain من 2003 إلى 2008، وهو مؤلف كتابين: الديمقراطية في الجزائر. إصلاح أم ثورة، والشرق الأوسط الكبير: حروب أو سلم؟

نهاية اللعبة

تمثل استقالة بوتفليقة انتصارا سياسيا عظيما رغم مناورة أخيرة من الرئيس المستقيل الذي كان حتى ذلك الحين يسعى، مقابل تنازله عن الترشح لعهدة خامسة، إلى الاشراف على مرحلة انتقالية متحكم بها لضمان إدامة النظام الاستبدادي الليبرالي بواجهة ديمقراطية قائم منذ ثلاثة عقود. وفي الواقع، في الرسالة التي وجهها بتاريخ 11 آذار/مارس إلى شعب الجزائر، إذ يسجل بوتفليقة فشل ترشحه بالقوة لعهدة خامسة فإنه:

يتخلى صراحة ورسميا عن ترشحه للانتخابات الرئاسية،

يلغي الانتخابات الرئاسية المزمع إجراءها في 18 نيسان/أبريل، في انتهاك للشرعية القانونية، ويعلن عن فتح مرحلة انتقالية غير محددة زمنيا بنهاية عهدته الرابعة،

يبقى في منصبه أيضا بشكل غير قانوني حتى نهاية الفترة الانتقالية المعلنة،

يقيل الوزير الأول أحمد أويحيى ويكلف وزير الداخلية نور الدين بدوي بمهمة تشكيل حكومة جديدة مفتوحة، بما في ذلك على المعارضة،

يعلن نيته عقد ندوة وطنية جامعة في أقرب وقت ممكن، تتألف من ممثلي الأحزاب السياسية للسلطة والمعارضة، و«نخب» وغيرهم من «شخصيات مستقلة» أخرى من «المجتمع المدني».

تم استدعاء دبلوماسي الجزائر والأمم المتحدة سابقا الأخضر الإبراهيمي للإشراف بشكل غير رسمي على اعداد هذه الندوة الوطنية.

رفض الجزائريون المناورة وضاعفوا طوال الأسبوع عدد المسيرات والوقفات والإضرابات... التي بلغت أوجها في التظاهرات الحاشدة يومي الجمعة 15 و22 آذار/مارس. أدت هذه التعبئة إلى تفاقم الخلافات داخل السلطة. إن أحمد قايد صالح، نائب الوزير الأول ورئيس أركان الجيش، الذي كان أحد أقوى المؤيدين للرئيس، لم يعد يذكر اسمه في خطاباته ويلح على الروابط المميزة بين الشعب والجيش الوطني الشعبي الجزائري. شهد الجزبان الرئيسيان في الائتلاف الرئاسي، التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني، استقالات فردية وجماعية لمناضلين ومنتخبين وطلبات إقالة زعيمي كل منها، أحمد أويحيى ومعاذ بوشارب.

رغم هذه الصعوبات، عشية تظاهرة يوم الجمعة 22 آذار/مارس، كانت السلطة مصرة في عزمها على تنفيذ سيناريو الرئيس الذي أعلنه في 11 آذار/مارس.

أدى عزم الشعب في نهاية المطاف إلى انفجار التناقضات داخل السلطة. ورغم سوء الأحوال الجوية، نزل رجال ونساء من جميع الفئات الاجتماعية، صغارًا وكبارًا، وحتى أطفالا، إلى الشارع بكثافة يوم 22 آذار/مارس تأكيدا على شدة رفضهم مقترحات بوتفليقة لإنهاء الأزمة وعلى وجوب رحيل النظام.

أثر هذا العزم بشدة على التماسك الداخلي للنظام. بينما تأخر تشكيل الحكومة الجديدة، وفتُر حماس المرشحين للانتخابات، تفككت صفوف حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني. انضم بوقاحة الى الحراك عدد من النشطاء والمُنتخَبين وحتى أكثر القادة كرهًا، على غرار الأميني العامين لكلا الحزبين، أحمد أويحيى ومعاذ بوشارب. وسرعان ما التحق بهم الأمين العام لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA... وشرع الأكثر انتهازية ممن كانوا يدعمون حتى ذلك الحين الرئيس في المطالبة علنا برحيله في نهاية عهدته الرابعة.

«حتى أنت يا بروتس؟» [1]

وانضم إليهم في النهاية رجل السلطة القوي يوم 26 آذار/مارس. أكد أحمد قايد صالح بأن الحل الوحيد بات قائما في تطبيق المادة 102 من الدستور في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو إقالته إذا استحال عليه ممارسة مهامه بسبب مرض خطير ومزمن أو وفاته. دفعت تظاهرة يوم الجمعة 29، التي كانت تساوي بين مختلف زمر السلطة المختلفة، أحمد قايد صالح إلى زيادة الضغط على بوتفليقة لتقديم استقالته.

واليوم، يقدم رئيس الأركان نفسه، لا منفذ أوامر الرئيس الذي طعنه، ولكن في خدمة الحراك الشعبي الذي سيكون قائدا مدافع عنه. ويتظاهر باكتشاف الفساد المستشري الذي ينخر البلد. وبناء على ذلك يسعى إلى جني ثمار استقالة بوتفليقة.

لكن، حتى يوم 26 آذار/مارس، لم يكن رحيل رئيس الدولة مدرجًا في أجندته الشخصية أو أجندة أحمد قايد صالح أو أي زعيم آخر. كان الكل يسعى إلى فرض خيار بوتفليقة. كمرشح لعهدة خامسة بادئ ذي بدء، ثم مشرفا على مرحلة انتقالية مُتحكم بها. لكن ثناهم عن ذلك ملايين المتظاهرين أيام الجمعة. وبالتالي فإن هذا الانتصار نصر شعب تحدى أشكال حظر السلطة بالتظاهر يوميا في ربوع البلد دون طلب ترخيص إداري أو حتى التصريح به.

مناورة جديدة للنظام

لكن الشعور بالفخر والفرح بعد إجبار بوتفليقة على الاستقالة لا ينبغي أن يحجب أن النظام الاستبدادي الليبرالي بواجهة ديمقراطية لا يزال قائما. لم يسترد الشعب الجزائري بعد، وإلى حد كبير، سيادته المُنتهكة.

يمثل «الحل الدستوري» لرئيس الأركان مناورة سياسية لترميم النظام. إنه يضحي بالرئيس لإجهاض أي مرحلة انتقالية ديمقراطية وتغيير دستوري محتملين. تستتبع المادة 102 الحفاظ على الدستور الحالي، والحكومة، والمجلس الدستوري، وغرفتي البرلمان وجميع مؤسسات النظام الاستبدادي... وقد تم بالفعل نزع بعض الحقوق، مؤقتًا، فيما يتعلق بإنشاء الجمعيات والنقابات والأحزاب، لكن قد تستمر السلطة كما فعلت بعد تشرين الأول/أكتوبر عام 1988 لأنها هي التي ستتحمل مسؤولية تنظيم الانتخابات الرئاسية القادمة التي ما من أحد قد يشك في أن مرشح النظام سيكون فائزا فيها.

قد يشكل مثل هذا المخرج تراجعا مقارنةً بمناورة بوتفليقة في 11 آذار/مارس، بقدر استبعاده حتى ندوته الوطنية الشاملة الدمية... وبتطبيق المادة 102، سيتم المرور من المرحلة الانتقالية التي أقرها بوتفليقة والخاضعة لتحكم وإشراف السلطة إلى غياب مرحلة انتقالية. قد يتعلق الأمر أساسا بعودة إلى 21 شباط/فبراير! لذلك رفع عدد من المتظاهرين شعار تطبيق المواد 7 إلى 12 التي تعيد للشعب سيادته الكاملة، بدل المادة 102.

بداية الفصل الثاني من النضال

كل الدلائل تشير إلى أن حدة الحراك الشعبي لن تتناقص كما يأمل شهاب صديق، الرقم الثاني في حزب التجمع الوطني الديمقراطي. واليوم، 5 نيسان/أبريل، على الحراك الشعبي مرة أخرى، وعلى نطاق واسع، رفض خيار الحفاظ على النظام الذي يمثله تطبيق المادة 102. إن التظاهرات العفوية المتعاقبة منذ يوم 31 آذار/مارس في البلد برمته (طلبة ومحامون ومتقاعدون...)، ودعوة كونفدرالية النقابات المستقلة (CSA) إلى شن إضراب يوم 10 نيسان/أبريل، إضراب بدعم من القضاة وموظفي قطاع العدل، والمسيرات الليلية التي أعقبت استقالة الرئيس يوم 2 نيسان/أبريل، لتبرهن على أن الحراك الشعبي يطالب بتغيير شامل ولا يقع في الفخ الذي يقدم بوتفليقة كبش فداء للنظام كله.

أظهرت استقالة الرئيس في صدارة المشهد السلطة الفعلية، نواة النظام الصلبة. لا تمثل هذه السلطة الفعلية سلطة الجيش الوطني الشعبي الجزائري. يتشكل الجيش الوطني الشعبي من جنود وضباط صف وضباط. لكن السلطة الفعلية هي سلطة كبار القادة في أعلى التسلسل الهرمي العسكري التي تشكل الذراع المسلح للنظام. منذ عام 1962 وحتى يومنا هذا، لم تتوقف أبدًا عن صنع الرؤساء وتقويضهم والعمل، منذ عام 1980 على دعم نهج سياسة ليبرالية معادية للوطن والمجتمع وغير ديمقراطية.

إن هذا الجناح المسلح هو الذي جاء بحكم بوتفليقة وأدامه عشرين عامًا، في انتهاك لدستوره الخاص المفروض بالقوة على شعب الجزائر. وبينما هذا الأخير قيد النضال لانتزاع مواطنته، فإنهم يريدون منه أن يعترف في هذا الدستور بمن أبقاهم في حالة خضوع سياسي.

«السلطة المُؤسِّسَة ملْكُ الشعب»

في محاولة لتضليل التعبئة الشعبية بخدعة قانونية (المادة 102) لإنقاذ نظام استبدادي فاسد، تحملت النواة الصلبة المسؤولية الجسيمة والمجازفة لوضع الشعب والجيش وجهاً لوجه، ما يعرض دولة الجزائر لخطر أطماع الإمبريالية (مجموعة الدول الصناعية السبع، منظمة حلف شمال الأطلسي-الناتو، إسرائيل...)، والرجعية الإقليمية (الأنظمة الملكية العربية، تركيا ...) وكلائها المحليين.

لم ينخدع الحراك الشعبي. لم ينقلب ضد الجيش الوطني الشعبي الذي تتمثل مهمته في الدفاع عن الشعب ومكاسبه ورفاهه الاجتماعي وسيادته الوطنية على ثرواته وحدوده وسيادته السياسية. هتفوا بالملايين: «الجيش والشعب خاوة خاوة» (الجيش والشعب إخوة). وفعلوا الشيء نفسه مع عناصر البوليس التي امتنعت عن مواجهتهم أثناء التظاهرات.

ومن ناحية أخرى، يعارضون مشروع كبار القادة في أعلى التسلسل الهرمي العسكري الذي يروم الحفاظ على النظام. قد يشكل اللجوء إلى المواد 7 إلى 12 من هذا الدستور الحالي منفذا مؤديا إلى حرية التعبير عن سيادة شعبية مُنتهكة منذ مدة طويلة للغاية. لكن حل الأزمة الحالية لا يمكن أن يكون إلا سياسيًا وليس دستوريا. إنه يستتبع تشكيل حكومة مؤقتة دفاعا عن السيادة الوطنية، وتلبية المطالب الشعبية وتنظيم نقاش واسع النطاق في البلد برمته وتتويجه بانتخاب جمعية تأسيسية ذات سيادة.

مشروعان غير ديمقراطيين

تبرز ثلاثة مشاريع اليوم، واحد منها فقط يتوافق مع المصالح الشعبية.

الأول، الذي تدافع عنه السلطة، يسعى إلى الحفاظ على النظام الدستوري الجائر المعمول به.

والثاني هو مشروع مرحلة انتقالية قصيرة الأمد، من أعلى، تحافظ على بعض سمات الدستور الحالي أو تعدلها. إنه مشروع المعارضة فائقة الليبرالية، مهما كانت اتجاهاتها (علمانية وطنية وإسلامية). ويعبر عن مصالح الفصيل البرجوازي الكومبرادوري.

وتحت ذريعة الضرورة الملحة، يهدف إلى انتخاب رئيس قد يحظى، في آخر المطاف، «بشرعية» أن يفرض على الشعب «التضحيات اللازمة لسعادته»: الغاء دعم أسعار السلع الأساسية والكهرباء والماء والغاز والبنزين... وضرب المكاسب في مجالي الصحة والتعليم. وتحويل قانون الشغل إلى قانون الرأسمال، وزيادة سن التقاعد، وتجميد الأجور، وتقييد حقي الإضراب والتنظيم النقابي. وفتح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي الرأسمالي بالعودة إلى الاستدانة الخارجية وقابلية تحويل الدينار وتخفيض الحواجز الجمركية الشامل...

إن إصرار تيار الليبرالية الفائقة على وضع نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA في المتحف لأمر كاشف ومريب على حد سواء. وبينما يناضل النقابيون والعمال الواعون لاستعادة هذه المنظمة الخاضعة لسلطة بيروقراطية معادية للعمال، يريد أنصار الليبرالية الفائقة حل هذه الأداة الاستراتيجية للدفاع عن مصالح العمال. أداة استراتيجية في إطار منظور بديل وطني (معاد للإمبريالية) وديمقراطي (معادٍ للاستبداد) وبديل اجتماعي (معاد لليبرالية).

جمعية تأسيسية لإعطاء الشعب الكلمة

وتحمل المشروعَ الثالث، مع فروق دقيقة، الأحزابُ والحركاتُ والشخصياتُ المدافعة عن انتخاب جمعية تأسيسية. يجب على الشعب، وحده، اختيار أي نظام ينوي العيش فيه: برلماني أو رئاسي أو غيره.

ويتوقف الأمر عليه في تقرير ما إذا كان يودُّ الإبقاء على المنصب الرئاسي الملكي أو كان يفضل أن يختار البرلمان، المُنتخب بنظام التمثيل النسبي الكامل، حكومةً تتولى مهام الرئيس. إذا كان يريد أو لا يريد مجلس أمة (الغرفة العليا) يراقب ويعارض المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى)، وإذا كان يفضل انتخاب ممثلين لعهدة واحدة أو أكثر. إذا كان يسعى إلى اقرار حق العزل تجاه كل مسؤول مُنتخب يخون مُنتَخِبيه، وحق احترام استقلال القضاء من عدمه، وفرض رقابة على الحكومة من عدمها. إذا كان يجب تشكيل، إلى جانب الديمقراطية التمثيلية القديمة المُتجاوزة، لجان أحياء وقرى ومقاولات ومؤسسات تعليمية.

في ظل المناخ الحالي لتسيس الجماهير، فإن فكرة جمعية تأسيسية قيد شق طريقها في أشكال الوعي، ضد تعليمات السلطة والمعارضة فائقة الليبرالية. ويقدم معارضو العودة إلى سيادة الشعب الحقيقية تبريرات واهية بئيسة.

يتمثل التبرير الأول في «الفراغ الدستوري». إنهم يضخمون الأمور قصدا لترهيب السكان. يحذرون بما يلي: انتهوا، ستنهار المؤسسات إن تجاوزنا إطار الدستور الحالي. لقد تجاهلوا أن الجزائر، من عام 1962 إلى 1976، عاشت دون دستور. لكن هذا لم يمنع الدولة من الاشتغال، ورفع البلد إلى مقام القادة الرئيسيين لبلدان عدم الانحياز، واستعادة الموارد الطبيعية السطحية والجوفية، وتحسين ظروف الجماهير الشعبية من حيث التعليم والصحة والشغل، وإرساء أسس صناعة لا يمكن مقارنة وزنها مع اقتصاد البازار الحالي البائس... يستطيع الشعب المعبأ تبني إطار مرحلة انتقالية للمضي قدما نحو تشكيل جمعية تأسيسية مسؤولة عن صياغة بنية مؤسسية جديدة.

ويتمثل التبرير الثاني في «الضرورة الملحة». غير أن الانتقال من نظام ديكتاتوري أو استبدادي إلى نظام ديمقراطي لا يمكن أن يحدث في طرفة عين. ويبدو ضمان مشاركة الشعب الحقيقية والجماهيرية أساسيا إذا كان الهدف إرساء أسس نظام ديمقراطي متينة مستقبلا.

وأخيرا يكمن التبرير الثالث في «الخطر الإسلامي» المبالغ فيه تماما والذي يبتذل انتصار الشعب الجزائري على الإسلاموية المسلحة. يتجاهل هذا الموقف تطور مجتمع مشبع بعمق بالثقافة الدينية، لكنه لم يستفد مطلقًا من مشروع الدولة الثيوقراطية كما يتضح من الشعارات التي رفعت في التظاهرات، ومن حضور النساء الأكثر جماهيرية من المعتاد في الحراك ونشر الشعار الوطني على نطاق واسع ما يعني أن الهوية الجزائرية سياسية وغير ثقافية (دينية، لغوية...). يجب الاستمرار في محاربة الإسلامية سياسياً وليس باعتماد نظام دافعي الضرائب أو ديمقراطية واجهة جديدة.

أكيد أن شروط اعتماد نظام ديمقراطي تنضج، حتى لو كان الطريق محفوفا بالمخاطر. ويمثل الامتناع عن